



العدد (٦) | تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين | تموز ٢٠٠٤

اختتام أعمال المؤتمر الرابع لملتقى خبراء مركز بديل في حيفا

نحو بلورة حل دائم قائم على الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا الى القانون الدولي



نظم بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين المؤتمر الرابع من ملتقى خبراء بديل، في الفترة الواقعة ما بين الأول والرابع من تموز الجاري، في مقر معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية في مدينة حيفا، بالتعاون مع معهد اميل توما وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في داخل الخط الأخضر، وذلك تحت عنوان، «نحو حل دائم قائم على الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين».

وشارك في المؤتمر الرابع مجموعة من الأكاديميين والباحثين، وصناع القرار، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، من دول مختلفة، وقسمت أعمال المؤتمر ضمن أربع جلسات أساسية، تم توزيعها على اليومين الثاني والثالث للمؤتمر، بالإضافة إلى تنظيم العديد من الفعاليات على هامش أعمال المؤتمر، شملت عرض مسرحية «ذاكرة» للكاتب سلمان ناطور، وعرض فيلم «مسار ١٨١» للمخرج ميشيل خليفة، وتنظيم زيارة ميدانية في اليوم الرابع الى عدد من القرى الفلسطينية المهجرة في الجليل ومنها البصة وبلد الشيخ.

ويعتبر المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل جزء من سلسلة مؤتمرات بادر اليها مركز بديل ضمن ملتقى خبراء بديل من أجل تسليط الضوء على الحلول الدائمة القائمة على الحقوق والمسندة الى مرجعيات القانون الدولي، اضافة الى جملة من القضايا الأخرى ذات العلاقة، كاستعادة حقوق الملكية، والحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين. وكان مركز بديل قد نظم ثلاثة مؤتمرات سابقة ضمن ملتقى خبراء بديل، حيث استضافت جامعة غنت في بلجيكا المؤتمر الاول في أيار من العام ٢٠٠٣،

التقرير الكامل ص٢+٣

في هذا العدد

الافتتاحية

«حق العودة» تدخل عامها الثاني

في أوائل تموز من عام ٢٠٠٣، أصدر بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين نشرة لمرة واحدة حملت اسم «حق العودة»، تناولت مقالات ودراسات تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين ومتابعة لآخر التطورات حول الحملة الشعبية للدفاع عن حق العودة. وجاء الاقبال الجماهيري على «حق العودة» كبيرا الامر الذي جعلنا نعيد طباعة النشرة مرة أخرى في اليوم التالي.

لم يكن الاقبال واسع النطاق على «حق العودة» دلالة على مركزية القضية وريادتها فقط، فهو أمر حتمي ندركه ونعمل عليه، ولكنها عكست بشكل صريح حقيقة عدم تعامل الصحافة الفلسطينية بالشكل المطلوب مع قضية اللاجئين وحق العودة على وجه الخصوص، خصوصا في مرحلة حرجة تعمها المبادرات والحملات الخارجية والداخلية التي تهدف الى النيل من حقوق اللاجئين وتصفية قضيتهم، بدون الأخذ بعين الاعتبار بعد القضية ومحوريتها، ومدى تمسك اللاجئين بحقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات، وعدم استشارتهم والأخذ برأيهم في مثل هذه المبادرات، كان آخرها رسالة الضمانات التي وجهها الرئيس الأمريكي جورج بوش الى رئيس الحكومة الاسرائيلية ارئيل شارون يشطب من خلالها حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الأصلية في نيسان الماضي. وفي المقابل، تنامي حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين في فلسطين والشتات، في الأعوام الأخيرة.

من هنا، كانت الحاجة الى دورية متخصصة مسندة الى طرح واضح في التعامل مع قضايا اللاجئين كـ «حق العودة»، أمرا ملحا ومطلبا شعبيا. وتتناول «حق العودة» اليوم الدراسات والمقالات ذات العلاقة باللاجئين وحقوقهم وحملتهم في الدفاع عن حق العودة، كما تتطرق الى دراسة تجارب لجوء مختلفة حول العالم، ودور مشاركة اللاجئين في عمليات صنع القرار ومتابعة تطورات حركة العودة.

وتصدر «حق العودة» اليوم بشكل دوري كل شهرين، وتوزع أساسا في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، كما يعمل مركز بديل على توزيعها داخل الخط الأخضر وفي مناطق الشتات الفلسطيني. وتعتبر «حق العودة» اليوم مرجعا لكل المهتمين بقضية اللاجئين، من اللاجئين أنفسهم والفلسطينيين، وصناع القرار والباحثين وقرّاء العربية عموما. واذا كنا قد نجحنا في جعل الدورية في عملية تطور دائم، فاننا سنكون شاكرين بتلقي ملاحظات جمهور قراء «حق العودة» أو انتقاداتهم من أجل مواصلة العمل على تحسين أدائها لخدمة قضية اللاجئين بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام باتجاه التوصل الى حل دائم لقضية اللاجئين استنادا الى القانون الدولي والثوابت الوطنية.

«هيئة التحرير»

اختتام أعمال المؤتمر الرابع لملتقى خبراء مركز بديل في حيفا

نحو بلورة حل دائم قائم على الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا الى القانون الدولي

نظم بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين المؤتمر الرابع من ملتقى خبراء بديل، في الفترة الواقعة ما بين الأول والرابع من تموز الجاري، في مقر معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية في مدينة حيفا، بالتعاون مع معهد اميل توما وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في داخل الخط الأخضر، وذلك تحت عنوان، «نحو حل دائم قائم على الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين». وشارك في المؤتمر الرابع مجموعة من الأكاديميين والباحثين، وصناع القرار، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، من دول مختلفة، وقسمت أعمال المؤتمر ضمن أربع جلسات أساسية، تم توزيعها على اليومين الثاني والثالث للمؤتمر، بالإضافة إلى تنظيم العديد من الفعاليات على هامش أعمال المؤتمر، شملت عرض مسرحية «ذاكرة» للكاتب سلمان ناطور، وعرض فيلم «مسار ١٨١» للمخرج ميشيل خليفة، وتنظيم زيارة ميدانية في اليوم الرابع الى عدد من القرى الفلسطينية المهجرة في الجليل ومنها البصة وبلد الشيخ.

ويعتبر المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل جزء من سلسلة مؤتمرات بادر اليها مركز بديل ضمن ملتقى خبراء بديل من أجل تسليط الضوء على الحلول الدائمة القائمة على الحقوق والمسندة الى مرجعيات القانون الدولي، اضافة الى جملة من القضايا الأخرى ذات العلاقة، كاستعادة حقوق الملكية، والحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين. وكان مركز بديل قد نظم ثلاثة مؤتمرات سابقة ضمن ملتقى خبراء بديل، حيث استضافت جامعة غنت في بلجيكا المؤتمر الاول في أيار من العام ٢٠٠٣، واستضافت جامعة جنيف في سويسرا المؤتمر الثاني في تشرين أول من العام ٢٠٠٣، فيما استضاف مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية المؤتمر الثالث في آذار من العام الجاري. ويختتم مركز بديل سلسلة مؤتمراته ضمن ملتقى خبراء بديل في مؤتمر اقليمي سيشمل التوصيات والاستنتاجات التي توصل اليها المشاركون في المؤتمرات الاربعة وذلك في العام القادم.

ويهدف المؤتمر الرابع إلى تقديم حلول واقتراحات مبنية على أسس قانونية وحقوقية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال اسنادها الى مرجعيات القانون الدولي وتفعيل دور اللاجئين في عملية صنع السلام، ورصدها من منظار مقارن مع تجارب لجوء أخرى حول العالم، وإبراز دور المجتمع المدني في حل قضية اللاجئين، ودوره في خلق الإرادة السياسية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، التي حملت عنوان،« توجه قائم على الحقوق لحل دائم لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين»، استعرض تيري ريمبل، منسق وحدة المصادر والمعلومات في مركز بديل، اللقاءات والمؤتمرات لثلاث السابقة ضمن ملتقى خبراء بديل، مقدما خلفية عامة حول مركز بديل بشكل عام، وملتقى خبراءه بشكل خاص. كما قدم جملة من التوصيات والاستخلاصات الأولية التي استخلصها المشاركون من المؤتمرات الثلاثة السابقة.

من جانبها، قدمت غيل بولينغ، الباحثة القانونية في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت عرضا حول مسؤولية دولة إسرائيل والمسؤولية الفردية »لمرتكبي الجرائم« من منظور القانون الدولي، لتدارك الانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، والفلسطينيين المهجرين والنازحين، تحدثت فيها عن: »مرور فترة طويلة منذ النكبة وتأسيس دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، ما يعني أن المسؤولية القانونية تعود على إسرائيل، وبهذا تكون إسرائيل قابلة للمحاسبة والمساءلة، من خلال القيام بعدة مراحل، تبدأ بتوضيح طبيعة الانتهاكات من وجهة نظر القانون الدولي الذي كان قائماً آنذاك في عام (١٩٤٨)، واستعرضت بولينغ سلسلة من البنود في القانون الدولي التي يمكن اللجوء إليها في محاكمة إسرائيل كدولة وأفراد على سلسلة من الانتهاكات لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والتي بدأت في العام ١٩٦٧ وما زالت مستمرة حتى الآن، في القانون الدولي معتبرة أن من المهم توثيق الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية التي ارتكبت منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، وذلك بالإثباتات والبراهين حتى يكون بالامكان تحميل إسرائيل المسؤولية عن الانتهاكات في تلك الفترة. ونوهت بولينغ الى أنه وفقا للقانون الدولي فإن الأعمال التي تقوم بها جماعات مسلحة تكون الدولة مسؤولة عنها لاحقا في حال أسست هذه الجماعات الدولة، وبناءا على ذلك فان ما قامت به الجماعات المسلحة اليهودية قبل قيام دولة إسرائيل تحاسب عليها دولة إسرائيل مشددة في هذا الصدد على أهمية إثبات استمرار الانتهاك. إضافة إلى تسليط الضوء على نظرية الانتهاكات المستمرة والمشابهة لما جرى في عام ١٩٤٨، إلى يومنا هذا، واختيار المحكمة أو الجهة القانونية الدولية المناسبة للتوجه إليها». وفي حين ترى بولينغ، «انه طالما أن إسرائيل معنية بأن تكون جزءا من الاتحاد الأوروبي، فان ذلك يفرض عليها احترام وثيقة مباديء حقوق الإنسان الأوروبية»، مشيرة إلى أن ليس بإمكان إسرائيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تلتزم بهذه المبادئ، ولذلك فقد أشارت إلى أن هذه المعاهدة قد تكون هي المدخل «إذا كان إسرائيل جريئة بما فيه الكفاية للتوقيع على هذه المعاهدة».

وتناول مايكل كيجان، أستاذ القانون الدولي والهجرة القسرية في جامعة تل أبيب، في ورقته، التي حملت عنوان «هل تتناقض حقوق الإسرائيليين مع حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم»، الحقوق الفردية والجماعية لليهود الإسرائيليين وإسرائيل وفقا للقانون الدولي مركزا في هذا الصدد على مسألة يهودية الدولة مشيرا إلى أن معارضي حق العودة للاجئين الفلسطينيين ادعوا في بعض الأحيان أن الفلسطينيين يصممون على هذا الحق رغبة منهم في القضاء على دولة إسرائيل كدولة يهودية وحينما توجه هذه الفرضية الهجوم على حق العودة فان هذا لا يعد كونه جدل عن توجهات سياسية وليس قانونية.

وناقش كيجان، مخاوف إسرائيل من المخاطر السياسية، والاجتماعية، والديمغرافية، والاقتصادية، المترتبة على عودة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين. وشدد كيجان، على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين لا يشكل تهديدا لسيادة إسرائيل وأمنها كدولة، فإسرائيل يمكنها البقاء بغض النظر عن ديانة وعرق مواطنيها فمثل الدول الأخرى فان التشكيل العرقي تغير مع التاريخ وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل.

وخلال الجلسة الثانية، فقد تناولت جيسيكا نيفو، الباحثة الاجتماعية والناشطة السياسية في منظمة بات شالوم الاسرائيلية، نماذج العدالة الانتقالية وانطباقها على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وقضية اللاجئين الفلسطينيين، مستعرضة تجربتها كناشطة سياسية أرجنتينية الأصل ومشددة على أن استمرار نكران التاريخ الفلسطيني وحقائقه ومشكلة اللاجئين كان وما زال معقدا ومؤلما، وناقشت إمكانية تطبيق نماذج العدالة الانتقالية على الصراع الفلسطيني الصهيوني، فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وشددت نيفو أنه في الوقت الذي تعتبر فيه اسرائيل مستعدة بعد لتطبيق نماذج العدالة الانتقالية فان المجتمع الاسرائيلي مستعد، وذلك من خلال العمل على التحقيق في ملابسات الماضي، واقامة لجان التحقيق المختلفة، مشيرة الى دور المجتمع الدولي في الكشف عن الحقيقة، خاصة وأن العديد من استراتيجيات العدالة الانتقالية قد بدأت كجهود شعبية قادت لاحقا الى تغيير التعامل الحكومي مع المواضيع المتعلقة.

من جانب آخر، قامت سيليا ماكيون، مديرة برنامج «أكورد» في مؤسسة مصادر المصالحة الريطانية، في نهاية الجلسة الثانية، بسرد نماذج متعددة لتجارب المشاركة الجماهيرية في عمليات صنع السلام. وأكدت ماكيون، على أن احد المبادئ الأساسية للحكومات الديمقراطية هي الإجماع الشعبي حيث أن لمواطني الدولة الحق بالمشاركة في صنع القرار السياسي، وأن إرادة الشعب هي مصدر الشرعية للقيادة السياسية منوهة إلى أن عمليات صنع السلام والاتفاقات التي تتم من خلال الشعوب توفر الفرص، ليس فقط لإنهاء العنف وإنما أيضا التفاوض على هيكليات وعلاقات سياسية جديدة.

وأشارت في هذا الصدد، إلى نماذج عدة للمشاركة الجماهيرية في عمليات صنع السلام أهمها، المشاركة التمثيلية من خلال الأحزاب السياسية على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا وشمال ايرلندا وثانيا، المشاركة الاستشارية حيث يكون يتوفر للمجتمع المدني فرصة إسماع وجهات نظرهم وتقديم توصياتهم على غرار ما حدث في غواتيمالا والفيلبين، وثالثا، المشاركة المباشرة حيث يشارك جميع المعنيين في عملية التوصل وتطبيق الاتفاقات على غرار ما حدث في مالي وكولومبيا.

وبعنوان« مبادرات المجتمع المدني—رؤى وخبرات»، في الجلسة الثالثة، تم تسليط الضوء على أهم مبادرات المجتمع المدني، الموجودة في الوقت الحالي، التي تعمل باتجاه بناء المشاركة في الحلول القائمة المسندة إلى الحقوق للاجئين الفلسطينيين، كمشاريع «أسس المشاركة»، وجمعية «زوخوروت»، «وبرعم برعام»، وحملات المقاطعة الاقتصادية.

بدورها أكدت كرمة نابلسي، المحاضرة في كلية نوفيلد، بجامعة اوكسفورد في بريطانيا على أن أي اتفاق أو حل لا يستند على قاعدة المشاركة الشعبية، فانه لن يحظى بفرصة نجاح حقيقية وسيبقى في إطار الحلول التخديرية، وذلك في تقديمها لبرنامج تعمل عليه منذ فترة يدعو لتوفير هيكليات واليات مشاركة شعبية تشمل تجمعات اللاجئين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية في عملية اتخاذ القرار، بما يسهم





إيجابا في إيجاد حل دائم لقضية للاجئين الفلسطينيين.

ورأت النابلسي أن استثناء اللاجئين سيقود حتما إلى انهيار أي عملية سلمية، ويجعل من أي مفاوضات قادمة في المستقبل لإيجاد تسوية عادلة وشاملة أمرا مستحيلا، معتبرة انه سيكون من شأن الهيكليات والآليات التي تدعو إليها، خلق قنوات تصال وتواصل بين **اللاجئين وممثليهم وقياداتهم،** وأيضا تفعيل مشاركة اللاجئين في الداخل وفي المنافي في تطوير وتصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني وهو ما يعني الطلب من مجموعات اللاجئين في مختلف المخيمات وتجمعات الشتات المساهمة والمساعدة في تصميم هيكلياتهم والياتهم ضمن عملية ديمقراطية شفافة على اعتبار أن من سيستعملون هذه الهيكليات هم من وضعوها.

وضمن مشاركة المؤسسات، يهدف مشروع أسس المشاركة «سيفيتاس»، الممول من الاتحاد الأوروبي، إلى إصلاح الضرر الناجم عن السياسات التفاوضية الفلسطينية في مشروع أوسلو، وإشراك اللاجئين في تحقيق المصير.

وطرح إيتان روبنشتاين مدير جمعية زخوروت (تذكرن) في ورقته، «زخوروت: خلق الوعي حول النكبة، والسؤال المتعلق بموضوع اللاجئين بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي»، الفكرة من وراء تأسيس الجمعية، من خلال قصته الشخصية، وكيفية اكتشافه للنكبة، عندما سكن في «كيبوتس» بالقرب من مدينة طولكرم، وهو طفل في الخامسة من عمره، وأحب اللعب على تلة تدعى «قاقون»، التي اعتقد في البداية أنها آثار لقلعة صليبية، وبعد مرور السنوات وبالصدفة، أجرى بحثا عبر شبكة الانترنت، عن القرى الفلسطينية المدمرة عام ١٩٤٨، وبـ «ضغطة زر» واحدة، اكتشف أن «قاقون»، كانت قرية فلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وكانت هذه بداية فكرة تأسيس جمعية «زوخوروت» والتي فتحت قصة النكبة على مصراعيها أمام المجتمع الإسرائيلي، وبدأت بتنظيم الزيارات وتعليق اللافتات في القرى المدمرة عام ١٩٤٨، ودعوة المجتمع الإسرائيلي إلى زيارتها ومعرفة الحقيقة، إضافة الى حماية المواقع التاريخية الفلسطينية.

وبعنوان، «برعم برعام»، نموذج مستوحى من المجتمع المحلي، لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، تحدثت كل من عينات لوزاتي، وشولاميت، العضوتين في كيبوتس برعام، وناهدة زهرة، الفلسطينية المهجرة من سكان قرية كفر برعم، عن اللقاء الأول الذي جمعهم عندما تفاجئوا بأن قرية برعم، قرية فلسطينية تم تهجير أهلها عام ١٩٤٨، وتم تدميرها وأيضا كانت هذه المفاجئة هي الفكرة من وراء إنشاء جمعية «برعم برعام» التي أصدرت ميثاقا لمبادئ أساسية لحلول مقترحة، من أهمها، إعادة بناء قرية برعم على الأراضي والغابة غير المزروعة، والتابعة حاليا لكيبوتس برعام، ويتم تعويض سكان القرية الفلسطينيين ماديا في المناطق المزروعة والمأهولة، وتعويض المهجرين الذين اختاروا عدم العودة إلى قريتهم التي هجروا منها، ويعتبر الميثاق سكان برعم المهجرين في المنفى أصحاب حق، كأقرانهم في الداخل، وتعمل الجمعية باتجاه منع مصادرة للأراضي مستقبلا، وبناءا على إعلان المبادئ، سيتم إعادة ١٠ آلاف دونم، للمهجرين، ويبقى ٢٠٠٠ دونم، تابعة لكيبوتس «برعام».

بدوره طرح، د. ايلان بابيه، المؤرخ والمحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا ورئيس مجلس إدارة معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية، التساؤل المتعلق بجدوى فرض عقوبات وحملات مقاطعة، ضد إسرائيل، وان كانت تعتبر هذه الإجراءات هجومية أو بناءة، بالإضافة إلى الصراعات القانونية، ومبادرات المجتمع المدني لإعادة وضع قضية اللاجئين، إلى لب الصراع وطرح موضوع الدمقرطة، وإمكانية ربط قضية فرض العقوبات على إسرائيل والمقاطعة بحق العودة. وقال: »عادة ما لا يتم ربط قضية المقاطعة بموضوع كموضوع حق العودة للاجئين وإنما تستخدم في الحملات ضد الاحتلال وهي رد مقبول على استمرار الاحتلال وأنا مؤيد جدا للمقاطعة السياسية والاقتصادية والأكاديمية من اجل إنهاء الاحتلال».

وشدد بابيه، على أن إنهاء الاحتلال لا يعني إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وإنما إنهاء الاحتلال هو شرط مسبق لعملية إنهاء الصراع وهو ما ليس موجودا في خارطة الطريق أو في المبادرات مثل اتفاقية جنيف ونسيبة-إيالون، منوها إلى أن الكثيرين هم مع إنهاء الاحتلال أما إنهاء الصراع فما زال موضوع للنقاش، حيث أن المطروح الآن هو تطبيق حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية ليكون نهاية للصراع أو ما يطرحه نسيبه-ايالون، بأن يكون إنهاء الصراع بمقايضة المستوطنات بحق اللاجئين بالعودة. كما تناول فكرة ممارسة ضغوط خارجية ضد الاحتلال، وبخط موازي مع المواجهة المسلحة والعقوبات والمقاطعة، كالنداءات الناتجة عن المبادرات، كنداء الأكاديميين الستة، لفرض عقوبات ضد إسرائيل، وأشار بابيه إلى أن الاحتلال لن ينتهي، إلا في حال اختفاء الصهيونية، كما أشار إلى أن هناك حاجة لحركة جديدة (لا إسرائيلية، لا عنصرية، لا صهيونية، كون إسرائيل لن تسمح بإقامة دولة فلسطين على ٢٢٪ من «فلسطين التاريخية»، وهناك حاجة ملحة لنموذج للصراع السياسي يضع اللاجئين على رأس سلم الأولويات.

وقد جاءت توصيات المؤتمر بضرورة العمل على ابراز دور المشاركة الشعبية للاجئين الفلسطينيين في عمليات صنع القرار وأية مفاوضات مستقبلية لتحديد مصيرهم. وقد شدد المشاركون في ختام فعاليات المؤتمر كذلك على أهمية دور القانون الدولي في بلورة خطاب وحل قائم على الحقوق لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وفيما يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية فقد أيد المشاركون ابراز موضوعة المقاطعة بأنواعها المختلفة وربطها بحق عودة اللاجئين الى ديارهم. وسيتم نشر استنتاجات وتوصيات المؤتمر الرابع والمؤتمرات الأخرى خلال المؤتمر الختامي لملتقى خبراء بديل الذي سينعقد في العام ٢٠٠٥.

لمراجعة اوراق العمل المقدمة الى المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل، والاستنتاجات والتوصيات، يمكنك زيارة موقع بديل على شبكة الانترنت:
www.badil.org

ملتقى خبراء بديل - استنتاجات أولية

ينشر بديل ملخص استنتاجات ملتقى خبراء بديل من خلال المؤتمر الختامي الذي سيعقده في العام ٢٠٠٥، وقد جاءت استنتاجات وتوصيات المؤتمر الرابع الأولية، في الوقت ذاته، مشددة على دور القانون الدولي في عملية صنع السلام، بعد أن أثبتت دراسة تجارب اللجوء المختلفة في العالم، بالاضافة الى نظم الحماية الاقليمية، تشير الى الدور الهش للقانون الدولي في البحث عن الحلول الدائمة لما يتعلق باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تحدد تجارب اللجوء الاخرى حول العالم، علاقة واضحة بين القانون الدولي والممارسات السياسية، فان مثل هذه العلاقة تظل مغيبة عن الحالة الفلسطينية، وعمليات صنع السلام على وجه التحديد. وتشير الدراسات المقارنة، الى ان تطبيق القانون الدولي متعلق أيضا في الرغبة السياسية. وخير مثال على ذلك، هو البوسنة والهرسك، حيث قاد الضغط الدولي الكبير، الى تطبيق حقوق اللاجئين والمهجرين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها. وحتى في المثال الجنوب أفريقي، فان المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الدولي قد قادت وساعدت المبادرات المحلية والوطنية من أجل التوصل الى المصالحة. وفي هذا السياق، فان هنالك حاجة من أجل مناقشة العدالة الجزائية-العقابية، والعدالة الاحقاقية-الاصلاحية، ودور المجتمع المدني في هذه العملية. كما اتفق المشاركون خلال المؤتمر الرابع على ضرورة توضيح دور القانون الدولي وحملات المجتمع الدولي وطروحات الحلول القائمة على الحقوق فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين. لقد أجمع المشاركون أن هنالك أهمية قصوى للعب المجتمع الدولي دورا أكثر فاعلية في عملية صنع السلام. وعلى القيادة الفلسطينية ان تتخذ قرارات جوهرية واستراتيجية، في قضية اشراك المجتمع المدني في العملية السياسية، خاصة في ظل فشل الجهود العسكرية والدبلوماسية.

وقد كان دور المجتمع المدني واحد من أهم الآليات والسبل التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر. وتم تحديد دور المجتمع المدني الفلسطيني، الاسرائيلي والدولي كعامل حاسم في البحث عن الحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين. وعليه، فمن الواجب البحث عن الهيكليات والبنى المدنية المناسبة لمشاركة أكثر فاعلية بالنسبة للمجتمع المدني. وحتى اللحظة، فقد قادت جهود السلام جهات نخبوية، فيما كانت جهود الجهات الدولية معتمدة على الممارسات السياسية أكثر منها على المبادئ ومنها القانونية في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحوت نفس الانعكاسات. وفي بعض الحالات، فان القليل من الانتباه قد وفر لقضية اللاجئين، مقارنة بحلول مطروحة على بساط البحث الدولي، كالبوسنة والهرسك، حيث لعب المجتمع الدولي الدور الاساس في عودة اللاجئين والمهرجين البوسنيين في الداخل.

ان هنالك ضرورة على تطوير اجماع حول استراتيجية الدولة الواحدة، من اجل التصدي الى الخطاب الاسرائيلي القائم على مبدا الفصل العنصري، وضرورة العمل على توضيح أصول الصراع والنضال، وتوفير الحماية اللازمة للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وفي هذا السياق، فقد ناقش المشاركون أيضا قضية جدار الفصل العنصري كعقبة أمام تطوير جهود مشتركة للدولة الثنائية القومية، ومن ثم فقد كانت مسالة النظام الاسرائيلي قضية أخرى مطروحة، حيث من الواجب اعلاء طبيعة النظام الاسرائيلي العنصري أمام الرأي العام الدولي والاقليمي والمحلي.

بالاضافة الى ذلك، فقد اجمع المشاركون على ضرورة شرح وتفسير أكبر لأصول الصراع، وربطها بما يجري على الارض حاليا كبناء جدار الفصل العنصري وربطه بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وتحديد «ما هو أصل الصراع» وكما حددته كريستين بيل في دراستها المقارنة أن «الصراع هو حول الصراع» اي بمعنى هل يتقاسم الاسرائيليون والفلسطينيون نفس نقاط الخلاف الرئيسة في الصراع، خاصة في الوقت الذي حمل اتفاق اوسلو فرضية »الارض مقابل السلام«، التي تجاهلت حقوق الغالبية العظمى من اللاجئين. كما اعتبر المشاركون في المؤتمر أن الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، هو متواصل، وليس انتقاليا أو في مرحلة ما بعد الصراع، وعليه فقد اعتبر المشاركون ان عملية العدالة الانتقالية أو ما بعد الصراع، والدراسات المقارنة، حول المشاركة العامة في عمليات صنع السلام، هي محدودة في السياق المحلي..

وكانت فكرة العقوبات والمقاطعة على اسرائيل قضية اجماعية في المؤتمر، وضرورة ربط العقوبات والمقاطعة مع أصول الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. وعليه فهنالك حاجة في رفع الوعي على المستوى الدولي، وايصال المعلومات الى الرأي العام وصناع القرار. وفيما يتعلق بنشاط المبادرات المجتمعية ضمن المجتمع الاسرائيلي، فقد اتفق المشاركون ان أهمية مثل هذه المبادرات لا تكمن في تأثيرها على المدى القصير ولكن في عملها على المدى البعيد.





مسؤولية اسرائيل تجاه انتهاكات حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي

غيل بولينغ

تعتبر مسؤولية دولة اسرائيل تجاه انتهاكات حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، بموجب مواثيق القانون الدولي والزامها بها، العلاج الأنجع لحل مثل هذه الانتهاكات. وفي الوقت الذي لم يعي المجتمع الدولي، في العام ١٩٤٨، حجم انتهاكات حقوق اللاجئين والمهجرين، وطبيعتها، وكيف من الممكن معالجتها، فقد تطورت مواثيق القانون الدولي منذ ذلك الحين، واصبح القانون يعنون بشكل أفضل مسؤولية الدول، ومرتكبي الجرائم ومسؤوليتهم الفردية تجاه انتهاكات الحقوق.

ويظل السؤال المطروح، كيف من الممكن ان ندفع باسرائيل كدولة باتجاه المحاسبة بموجب القانون الدولي، لما ارتكبته المنظمات العسكرية الصهيونية أولا وجيشها النظامي ثانيا بحق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وما هي الآليات التي توفر تحقيق ذلك بالأخذ بعين الاعتبار تواصل انتهاكات هذه الحقوق واستمرار انعكاساتها المباشرة على مجتمعات اللاجئين والمهجرين، وعليه، تحميل اسرائيل المسؤولية على طول مدة التهجير واللجوء.

في الوقت الذي لم يعي فيه المجتمع الدولي، في العام ١٩٤٨، حجم انتهاكات حقوق اللاجئين والمهجرين، وطبيعتها، وكيف من الممكن معالجتها، فقد تطورت مواثيق القانون الدولي منذ ذلك الحين، واصبح القانون يعنون بشكل أفضل مسؤولية الدول ومرتكبي الجرائم ومسؤوليتهم الفردية تجاه انتهاكات الحقوق.

ومن الممكن ان توفر المعاهدات الاوروبية لحقوق الانسان اطارا لمثل هذا الادعاء، تماما كما حدث في قضية قضية لويزيدو، والذي قدم دعوى الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، حول ملكية تتبع له في شمال قبرص، بعد اكثر ٣٠ عاما من وقوع عملية انتهاك الحقوق. وكانت تركيا قد وقعت على المعاهدة الاوروبية في العام ١٩٩٠، ومن ضمنها اشمالها ضمن سلطة الولاية القضائية للمحكمة الاوروبية، (في الوقت الذي إدعت تركيا أنها مسؤولة عن الانتهاكات الحاصلة منذ تاريخ توقيعها على المعاهدة). وقد أقرت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، أنه بسبب الاعمال التي وقعت بحق لويزيدو وانعكاساتها حيث أن حقوقه ظلت غير مطبقة لغاية اليوم، فان شمال قبرص تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات.

وقد تمت عنونة مسودة مواد خاصة بمسؤولية الدول حول الاعمال الدولية الخاطئة، وتم تبنيها من قبل هيئة القانون الدولي في تشرين ثاني من العام ٢٠٠١، وتم عنونتها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتتعلق مسودات المواد في العلاقات القانونية بين الدول كدول مستقلة، بمعزل عن علاقة هذه الدول بالافراد (المحكومين بموجب قانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني الدولي). وبالرغم من عنونة مسودات المواد في الجمعية العامة للأمم المتحدة الا انه لم يتم تبني المواد لغاية اليوم. وبالأخذ بعين الاعتبار، مرور الكثير من الوقت منذ اقامة اسرائيل في العام ١٩٤٨، فان تحميلها المسؤولية القانونية عن الانتهاكات التي ارتكبتها بحق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين تتطلب ثلاث خطوات عملية:

تشمل انتهاكات اسرائيل المتواصلة فيما يتعلق باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، انكار اسرائيل تطبيق حق العودة، وحقوق استعادة الملكية، والحق في عدم التمييز وفق أصول »العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، وغيرها« والحق في نيل الجنسية-المواطنة في حالة توارث-تعاقب الدول.

وتتمثل الخطوة الاولى بتوضيح وتحديد انتهاكات حقوق اللاجئين والمهجرين بموجب القانون الدولي القائم في ذلك الوقت (١٩٤٨). وهنالك قطاع كبير من الانتهاكات التي تعرضت لها الحقوق الفلسطينية في العام ١٩٤٨ وما بعده فيما يتعلق لحقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. ومن اهم هذه الانتهاكات، الأول حق العودة والثاني، حقوق استعادة الملكية، والثالث الحق في عدم التمييز وفق أصول »العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، الأصل الاجتماعي والقومي، الملكية، الولادة وغيرها«. والرابع، الحق في نيل الجنسية-المواطنة في حالة توارث-تعاقب الدول. كما ان هنالك المزيد من حقوق الانسان الفردية المنتهكة ذات العلاقة بهذه القضية.

وكما هو معلوم، فقد قاد قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ الى اشتعال العنف في فلسطين، حاولت فيها المنظمات الصهيونية العسكرية على احتلال المناطق المختلفة من فلسطين، وطرد سكانها، ومن كانون اول ١٩٤٧ الى أيار ١٩٤٨ فقد طردت هذه المنظمات نحو ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني من ديارهم. في اشارة واضحة الى دور ومسؤولية المنظمات والافراد ايضا عن عملية انتهاكات الحقوق الحاصلة في فترة ما قبل اقامة الدولة. وتتعلق المشكلة في هذا هذه الخطوة في الضعف النسبي للقانون الدولي وحجم المسؤولية الواردة فيه حتى عام ١٩٤٨.

أما الخطوة الثانية، فهي تحديد »الانتهاكات المتواصلة«: ان توجه ما يطلق عليه بالانتهاكات المتواصلة معترف به بشكل واسع جدا ضمن القانون الدولي (مثل المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ومسودة مواد الأمم المتحدة حول مسؤولية الدول). ومن أجل اثبات الانتهاكات المتواصلة، فان الانتهاكات نفسها (وليس فقط انعكاساتها) يجب أن تتواصل. واذا ما استطعنا تحديد بشكل ناجح الاعمال التي قامت بها اسرائيل كانتهاكات متواصلة لحقوق قائمة في العام ١٩٤٨، فان اسرائيل محاسبة ومسؤولة عن أعمالها بموجب فاعلية وقوة القانون ومعاهدات حقوق الانسان التي تطورت منذ منذ ذلك التاريخ (ومنها المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان)، وعليه، تكون اسرائيل مسؤولية قانونيا لطول مدة الانتهاكات. وتعتبر مسألة الانتهاكات المتواصلة اليوم أكثر تفهما وتطورا بموجب القانون منها في الماضي.

والخطوة الثالثة هي اختيار المحكمة الملائمة: من المهم ان يكون للمحكمة تفويض وصلاحية قضائية للبت بمثل هذه المواضيع، كما على الجهة المقدمة بالدعوى أن تكون ضمن الولاية القضائية للمحكمة.

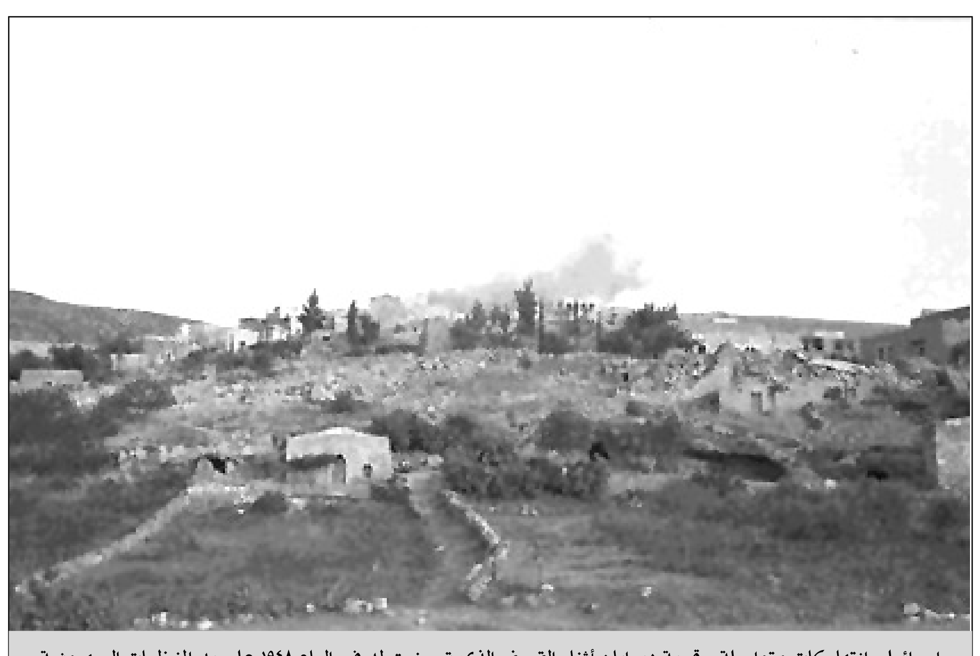
وتكمن الصعوبات الرئيسة في تحديد مسؤولية دولة اسرائيل للاختراقات التي ارتكبتها في العام ١٩٤٨ من اشتقاقها الى الحاجة الى تحديد «الانتهاكات المتواصلة»، (من خلال التطورات الاخيرة لقانون حقوق الانسان الدولي) من ناحية اولى، وغياب المحكمة تشمل ولايتها القضائية هذه القضايا من ناحية أخرى. فمحكمة محكمة العدل الدولية، على سبيل المثال، هي محكمة مخصصة للبت في قضايا الدول (وليس للأفراد). وعليه، فان الفلسطينيين غير قادرون على رفع دعوى الى المحكمة، كما أنهم غير قادرون ايضا على رفع دعوى الى المحكمة الجنائية الدولية. وتنبع مشكلة الفلسطينيين في هذا السياق في عدم توفر دولة لهم، بالرغم وجود كيانية سياسية، وقيادة معترف بها، ولهم صفة مراقب في عدد من الهيئات الدولية، وأن فلسطين في طريقها الى الدولة. فان الولاية القضاية تظل صالحة للدولة وليس للأفراد. ولكن الفلسطينيون يستطيعون أن يقدموا دعاوى ضد الانتهاكات الاسرائيلية بموجب آليات المعاملة الخاصة بحقوق الانسان في الأمم المتحدة، والآليات التي بنتها اتفاقية جنيف الرابعة في العام ١٩٤٩.

وفي الوقت الذي لم تسنح الفرصة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العمل على صيغة قانونية مباشرة من أجل رفع دعوى ضد اسرائيل ومسؤوليتها تجاه قضية اللاجئين، فإننا نشاهد اليوم المزيد من التطورات الجديدة التي قد توفر فرصة لهم في المستقبل لعمل ذلك، وذلك بعد أن أصبح دور القانون الدولي أقوى من السابق. وذلك في ظل كون القضاء الاسرائيلي مغلقا امام البت في مثل هذه القضايا.

وتضع مسودة مواد الأمم المتحدة حول مسؤولية الدول لعام ٢٠٠١، على سبيل المثال، تضع عددا من المعايير لما يجب\يحتمل على الدول عمله، اذا ما كانت شكلت أعمالهم انتهاكات واضحة للقانون الدولي.

وقد تمت عنونة هذه المواد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن الممكن اعتبار هذه المواد أكثر تقدمية، وتوفر مسؤولية ايضا الى الدولة الوارثة على اعمال قامت بها الجماعات العسكرية السابقة، والتي سبقت قيام الدولة (المادة ١٠ (١) و (٢)). والاعتراف بالانتهاكات المتواصلة (المادة ١٤, ١٥)، وتطلب من هذه الدول تقديم العلاج الواضح من أجل حل الانتهاكات المتواصلة استنادا الى استعادة الحقوق والتعويض في الاماكن التي تم فيها اثبات وقوع العنف والانتهاكات. وتظل مسالة استعادة الحقوق، العلاج الأفضل الذي يطلب من الدولة المسؤولة تطبيقه للاجئين والمهجرين وتقديم التعويض في المناطق التي لا يمكن تطبيق استعادة الحقوق فيها.


«اسرائيل: انتهاكات متواصلة«: المنظمات الصهيونية تقصف قرية ديرابان، غربي القدس، ١٩٤٨.
(مصدر الصورة: Palestineremembered)


«اسرائيل: انتهاكات متواصلة«: قرية ديرابان أثناء القصف الذي تعرضت له في العام ١٩٤٨ على يد المنظمات الصهيونية.
(مصدر الصورة: Palestineremembered)

غيل بولنغ هي باحثة قانونية مستقلة تعمل في معهد الحقوق التابع لجامعة بير زيت.

من الممكن الاطلاع على نصوص مسودات مواد الأمم المتحدة حول مسؤولية الدول، من خلال العنوان التالي على شبكة الانترنت:
www.un.org/law.ilc

المؤرخ الاسرائيلي د. ايلان بابيه لـ «حق العودة»:

حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو السبيل الوحيد للمصالحة

أجرى اللقاء: عبد الرؤوف الأرنؤوط

يعتقد د.ايلان بابيه، المؤرخ و المحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، أن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لم يعد ممكنا وان الحل الوحيد الممكن الآن هو الدولة ثنائية القومية وقال، «اعتقد أن حل الدولة ثنائية القومية، هو الحل الوحيد الممكن لأسباب عملية وأيديولوجية« وأضاف في حديث خاص مع «حق العودة» على هامش المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل في حيفا، «أؤمن بأن جذر الصراع يرتبط بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالنسبة لي فان حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو السبيل الوحيد للمصالحة التي ستمنع أي صراع مستقبلي ولأجل ذلك فإنني اعتقد أن على المرء أن ينظر فيما إذا كان حل الدولتين يمكنه أن يوفر حلا منطقيا لحق العودة واعتقد أن من المستحيل القيام بذلك في إطار حل الدولتين الذي نتحدث عنه الآن».

وأشار بابيه، وهو أيضا رئيس مجلس إدارة معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية، إلى انه في حين أن هناك أعداد متزايدة من الإسرائيليين بدأت تعترف بالنكبة فإنهم لم يصلوا الى حد الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقال «إسرائيل وعلى مدى سنوات طويلة انتهجت سياسة الإنكار فهي انكرت انه كان هناك تطهير عرقي وانكرت انه كان هناك تهجير وانكرت المجازر وبالفعل فان شيئا ما قد تغير في هذا المجال فأعداد متزايدة من الإسرائيليين باتت مستعدة للاعتراف بأن تطهيرا عرقيا قد حدث في ١٩٤٨ ولكن هذا لا يعني انه بسبب اعترافهم بهذه الحقيقة فإنهم يدعمون حق العودة أو أن يفكروا بأن للفلسطينيين أية حقوق نتيجة لذلك».

وقال بابيه، الذي يتعرض لحملة انتقادات وتهديدات واسعة بسبب مواقفه الداعمة لحقوق الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم في العودة الى ديارهم، «أنا لا أوافق على ما يطرح من مواقف تدعو الى عدم الحديث مع الإسرائيليين حول حق العودة لأنه يخيفهم.. أنا لا أوافق على هذا الرأي واعتقد أن على الإسرائيليين الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين كما للإسرائيليين الحق في الوجود». وأضاف «اعتقد بأن علينا الحديث مع الإسرائيليين عن حق العودة وليس فقط النكبة..» وفيما يلي نص الحديث الذي جرى على هامش مؤتمر خبراء بديل الرابع.

«حق العودة»: من الواضح انك تؤمن بأن الحل الوحيد الممكن الآن هو حل الدولة ثنائية القومية. هل يمكنك أن تشرح ما الذي دفعك إلى هذا الاستنتاج؟

بابيه: اعتقد أن حل الدولة ثنائية القومية، وبعد ذلك من يعلم، ربما حتى حل الدولة الواحدة هو الحل الوحيد الممكن لأسباب عملية وأيديولوجية.. لأسباب عملية، لأنني اعتقد انه حتى لو كان هناك من يؤمن بحل الدولتين فان الحقائق على الأرض تمنع مثل هذا الحل، حقيقة وجود الكثير من المستوطنات اليهودية على الأرض وحقيقة انه في ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي لا توجد قوة في الداخل أو الخارج يمكنها أن تجبر الإسرائيليين على إخلاء قدر كبير من المستوطنات. وإذا أخذت بعين الاعتبار أماكن التواجد الديمغرافي للفلسطينيين في داخل إسرائيل واليهود في فلسطين فان عليك أن تبحث عن بنية سياسية تأخذ بعين الاعتبار انه لا يمكنك خلق كيانين متعاديين ولذا فانه لأسباب عملية فان حل الدولتين، حتى لو كان المرء يؤمن به، لم يعد ممكنا وفي الحقيقة فان هناك قدر كبير من الخطر لأنه فسر من قبل حكومة شارون وعوامل قوية أخرى معادية للسلام بأن حل الدولتين يطبق بدون إنهاء الاحتلال.

من الناحية الأيديولوجية، فأنا أؤمن بأن جذر الصراع مرتبط أساسا بمشكلة اللاجئين وبالنسبة لي فان حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو السبيل الوحيد للمصالحة التي ستمنع أي صراع مستقبلي ولأجل ذلك فإنني اعتقد أن على المرء أن ينظر فيما إذا كان حل الدولتين يمكنه أن يوفر حلا منطقيا لحق العودة واعتقد أن من المستحيل القيام بذلك في إطار حل الدولتين الذي نتحدث عنه الآن. علينا أن نذكر بأننا عندما نتحدث عن حل دولتين تصبح فيه إسرائيل على ٨٠ ٪ من فلسطين واقل من ٢٠٪ من فلسطين ستصبح فلسطين الدولة ولا أرى في ذلك أساسا، ليس فقط للفلسطينيين وإنما أيضا للعالم العربي، للقول بأننا »حسنا سنقبل اليهود في إسرائيل ونقبل كيانا يهوديا بيننا« واعني بذلك ليس القبول بدافع الخوف وإنما من منطلق إنهاء العداء والصراع.

»حق العودة«: في هذه الفترة فان أعداد الفلسطينيين المؤيدين لحل الدولة ثنائية القومية في ازدياد فيما يقول الكثيرون أن من المستحيل أن تقبل إسرائيل بمثل هذا الحل. هل ترى أنه من الممكن أن تقبل إسرائيل بهذا الحل؟

بابيه: أعتقد أن الإسرائيليين لن يقبلوا بهذا الحل من تلقاء أنفسهم، لا اعتقد انه ستكون هناك حركة داخلية تدعو الإسرائيليين إلى تغيير وجهات نظرهم واعتقد أن تغيير وجهات نظر الإسرائيليين متعلقة بسببين رئيسين: الأول والأساس هو استمرار الصراع المخيف جدا بين الطرفين، وهذا احتمال قائم، ففي إسرائيل سيقولون أن الأمر لا يستحق وان علينا البحث عن حل ومن ثم سيقولون علينا البحث عن حل جديد وأيضا ربما، وهو أكثر ترجيحا، أن العالم سيقول أن الأمر لا يستحق وإننا بحاجة للضغط على إسرائيل من اجل أن تغير موقفها. بالتالي فان علينا أن ننتظر ولكنني اعتقد انه بسبب أن القضية الفلسطينية تعقد العلاقة بين الغرب والعالم العربي وبين الغرب والعالم الإسلامي فانه من الممكن أن يقول الناس: حسنا لقد حاولنا لمدة ٤٠ او ٥٠ سنة حل الدولتين ولكنه لم يقودنا إلى أي مكان فالاحتلال مستمر والرفض الفلسطيني مستمر ومن اجل ذلك فان هناك الكثير من التوتر في العلاقة بين الغرب والعالمين الإسلامي والعربي. ربما عندها سيكون الناس منفتحين للقول: حسنا لنبحث عن حلول أخرى.

لهذا أنا أحث الناس، بعدم التفكير طوال الوقت فيما إذا كان قادة العالم سيقبلون في الغد حلنا وإنما الشروع في أعداد شيئا نقدمه لأولئك الأشخاص الذين سيعودون إلينا قائلين: حسنا لقد حاولنا على مدار ٥٠ عاما إنهاء الاحتلال بحل الدولتين ولم ننجح فهل لديكم شيئا جديدا تعرضوه علينا. حينما تأتي تلك اللحظة، للأسف بعد الكثير من سفك الدماء، فان علينا أن نكون جاهزين وان نقول للناس: لقد اعددنا شيئا ولنجرب طريقتنا بعد أن لم تنجح طريقتكم، فسواء أكانت جيدة أو سيئة فإنها لم تنجح.

«حق العودة»: في النظر إلى وجهات النظر الإسرائيلية في المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل، من الواضح أن هناك بعدين وهما الاعتراف بالمسؤولية عن النكبة وثانيا تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وفي حين أن هناك بداية اعتراف بالمسؤولية عن النكبة فان ليس هناك استعداد للبحث في سبل تصحيح ما حدث في النكبة وهو تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين؟

بابيه: هذا صحيح، إسرائيل وعلى مدى سنوات طويلة انتهجت سياسة الإنكار فهي انكرت انه كان هناك تطهير عرقي وانكرت انه كان هناك تهجير وانكرت المجازر وبالفعل فان شيئا ما قد تغير في هذا المجال فأعداد متزايدة من الإسرائيليين باتت مستعدة للاعتراف بأن تطهيرا عرقيا قد حدث في ١٩٤٨ ولكن هذا لا يعني انه بسبب حقيقة اعترافهم بهذه الحقيقة فإنهم يدعمون حق العودة أو أن يفكروا بأن للفلسطينيين أية حقوق نتيجة لذلك. وسيكون من المهم على سبيل المثال فحص هذه المفارقة بقياس عدد الإسرائيليين المستعدين لدفع التعويضات للفلسطينيين بمقابل عدم تطبيق حق العودة عمليا. لم نحاول ذلك من قبل واعتقد انه من المجدي عمل هذا القياس على الرغم من أنني اعتقد بأن الإسرائيليين لن يتفهموا أبدا ما قاموا به إذا كانوا سينجون مما فعلوا بالمال ولكن هذا موقفي والكثير من الإسرائيليين لا يوافقونني الرأي.

أنا لا أوافق على ما يطرح من مواقف تقول بأن ليس علينا الحديث للإسرائيليين عن حق العودة لأنه يخيفهم. أنا لا أوافق على هذا الرأي واعتقد أن على الإسرائيليين الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين كما للإسرائيليين الحق في الوجود أيضا. اعتقد بأن علينا الحديث مع الإسرائيليين عن حق العودة وليس فقط عن النكبة.

«إن جذر الصراع مرتبط أساسا بمشكلة اللاجئين وبالنسبة لي فان حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو السبيل الوحيد للمصالحة التي ستمنع أي صراع مستقبلي. ولأجل ذلك، فإنني اعتقد أن على المرء أن ينظر فيما إذا كان حل الدولتين يمكنه أن يوفر حلا منطقيا لحق العودة.»

«بالرغم من أن المزيد من الاسرائيليين مستعدون للاعتراف بأن تطهيرا عرقيا قد حدث في العام ١٩٤٨، الا أن ذلك لا يعني أنهم يدعمون حق العودة للاجئين الفلسطينيين أو يؤمنون أن للاجئين أية حقوق.»

«حق العودة»: لربما المأساة هي انه صحيح أن أعداد متزايدة من الإسرائيليين الآن تحاول الاعتراف بمسؤولية ما حدث في النكبة ولكن من ناحية أخرى فإننا نستمع بشكل متزايد إلى تلك المطالبات بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مع كل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وأيضا الأعداد المتزايدة من الإسرائيليين المطالبين بإبعاد الفلسطينيين هي في ازدياد أكثر وهي الأغلبية فاستطلاع الرأي الأخير يشير إلى أن ٦٦٪ من الاسرائيليين يؤيدون طرد الفلسطينيين من إسرائيل؟

بابيه: اعتقد انه من اجل ذلك فان علينا العمل على جبهتين متوازيتين ولا اعتقد أن أيا منهما يستثني الآخر، فصحيح أن هناك الجبهة التثقيفية وعلينا مواصلة إخبار الإسرائيليين بأنه كانت هناك نكبة وان عليهم تحمل المسؤولية، ليس من منطلق الاعتقاد بأن ذلك سيقودهم إلى تغيير مواقفهم وإنما لأن من المهم القيام بذلك حتى دون أن نعلم ماهية النتائج، لربما كانت النتيجة أن الأحفاد فقط سيقولون، أننا محقون. لا أدري، ولكن علينا مواصلة هذا العمل ولكن في ذات الوقت فان عليهم أن يفهموا بأن هناك ثمن وان عليهم أن يدفعوا ثمن الاحتلال العسكري المستمر منذ ٣٧ عاما. بتدمير فلسطين فانه سيكون من المستحيل أن يبقى الوضع بدون رد من العالم. كيف يمكن للعالم أن يسمح باستمرار ذلك؟

«حق العودة»: تحدثت عن المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل كوسيلة لتطبيق الشرعية الدولية؟

بابيه: نعم اعتقد أن هذا جزء مما اسميه تعليم الإسرائيليين بأن هناك ثمن. أنا أفضل الدعوة إلى المقاطعة والعقوبات على استمرار التفجيرات الانتحارية في مراكز التسوق، فالمقاطعة والعقوبات هي أكثر فاعلية واقل جدلا. ولذا فانه كلما انتقدني احد الزملاء بالقول: كيف يمكنك الدعوة إلى مقاطعة أكاديمية؟ أجيبهم: ماذا تريدون؟ هل تريدون مني الدعوة إلى تفجيرات انتحارية؟؟!! إذا اخبروني ما هي الوسائل المتاحة لإنهاء الاحتلال؟ الكل يعلم بأن الاحتلال يزداد سوءا. والإسرائيليون يشعرون يوميا بأن ليس هناك أحدا مستعد لمتابعة ذلك.

«حق العودة»: تتحدث عن دفع الثمن. يبدوا أنهم يريدون منك أنت شخصيا أنت تدفع الثمن من خلال الحملة المبرمجة ضدك؟

بابيه: نعم أنا ادفع الثمن ولكن إذا كنت تؤمن بشيء ما وكما قال لي أبي: إذا نظرت إلى المرآة وقلت أنا افعل ذلك لأنني أؤمن به وليس من اجل الحصول على شيء منه. فعندها فان ذلك يعوضني عن الحملة الشخصية ضدي، ورسائل الكراهية والتهديدات وغيرها. أما النقطة الثانية فانا اعتقد أن لدي الكثير من الأصدقاء الفلسطينيين وهي عملية متراكمة فاعتقد انه ليس من الخطأ أنني أعيش في الجليل على مقربة كبيرة من الأراضي الفلسطينية لأنني اشعر في بيتي هناك واعتقد أنا محل تقدير خارج إسرائيل فلدي الكثير من الدعم ولذا فإنني أحاول التعويض. صراعي ليس ضد التهديدات ولكن لا أريد أن اخسر الكثير من الإسرائيليين المستعدين للاستماع إلي.

«أدعو للمقاطعة لأن على الاسرائيليين أن يعلموا أن هنالك ثمناً..»: د. ايلان بابيه.

(تصوير: بديل)



«يجب على الاسرائيليين أن يتعاملوا مع حق العودة للاجئين الفلسطينيين وليس فقط مع النكبة»: التهجير الفلسطيني في العام ١٩٤٨.

(تصوير: ICRC)

العدالة الانتقالية وانطباقها على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وقضية اللاجئين الفلسطينيين

جيسيكا نيفو

ابدأ هذا المقال من خلال نقطة انطلاق شخصية. فأنا ناشطة اسرائيلية يهودية (في هذا السياق) من أصل أرجنتيني، وباحثة إجتماعية في قضية النوع الاجتماعي-الجندر، هاجرت الى اسرائيل من أجل نيل جنسيتها بموجب قانون «العودة». وبالرغم من التعقيدات ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن كوني مهاجرة يزودني لربما بفوائد «الهامش» ومميزاته. لقد مكنتني مشاركتي لمجموعة غير مسيطرة، ضمن حدود المجتمع الاسرائيلي، من مراقبة البنية الاجتماعية الاسرائيلية بصورة اكثر نقدية، كما أتاح لي فرصة اعادة النظر بصيرورة الرواية التاريخية الصهيونية السائدة كما تلقيتها من خلال المنهاج التعليمي الصهيوني-اليهودي في الارجنتين.

ولا أنكر، إنني كنت واحدة من هؤلاء الذين عانوا من حالة من الانكار والعمى التامين لمسار الرواية الفلسطينية عموما، لحين وصولي الى اسرائيل، وهو ما قادني الى شعور عميق بالإحباط والضيق يرافقاني لغاية الآن. لقد كانت عملية اخفاء تاريخ الشعب الفلسطيني وواقع لاجئيه وانكاره، وتغطيته بجملة من الاكاذيب، حقيقة معقدة ومؤلمة. ويمكنني في هذا الصدد، أن أستعيد شعوري عندما ادركت للمرة الأولى ان هنالك فلسطينيون يحملون الجنسية الاسرائيلية، وحين عملت للمرة الاولى، أن أكثر من خمس مائة قرية فلسطينية قد دمرت، والمرة الاولى التي سمعت فيها كلمة «نكبة».

لقد أدت حقيقة قضاء معظم فترة حياتي في ظل ممارسات تندرج ضمن ارهاب دولة، واقامة الحواجز العسكرية، والاغلاقات وحالات منع التجول، أدت بالتالي لأن اتبنى وجهة نظر نقدية للصراع في هذه البقعة الجغرافية. لقد اعطتني حياتي السالفة في الارجنتين القدرة على تحليل الصراع من وجهة نظر أكثر موضوعية، خاصة، وأن هجرتي من ذاك البلد في العام ١٩٧٨ ارتبطت أساسا بممارسات قمعية من قبل النظام، شملت تعذيب أفراد أسرتي وقتل بعضهم. لقد سلطت دراسة العدالة الانتقالية التي اتناولها لاحقا، بما في ذلك دراسة التجارب الأخرى من النظم الاستبدادية، وسيطرتها على أجهزة الاعلام والتعليم، واسكات كل أصوات المعارضة، سلطت الضوء على عوامل اضافية من عسكرة المجتمع الاسرائيلي والاستبداد القائم فيه.

ومن الممكن النظر الى الارجنتين، كمكان جيد للنظر من خلاله الى ردة الفعل المجتمعية والحكومية على تاريخ قاس من التعذيب والاستبداد، في مرحلة ما قبل تبلور مفهوم العدالة الانتقالية، وقبل الشهرة الواسعة التي نالتها لجان الحقيقة، ومنها لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا في عقد التسعينيات. لقد بلورت الارجنتين ثلاث آليات رئيسة للبحث عن الحقيقة والذاكرة. تمثلت الاولى بانشاء اللجنة الوطنية للمفقودين في العام ١٩٨٤، والثانية بتنظيم المظاهرات الاسبوعية للأمهات في بلازا مايو منذ عام ١٩٧٦، والتي ساهمت في تدعيم دور الذاكرة والمطالبة بمعرفة الحقيقة حول المفقودين؛ اما الآلية الثالثة، فكمنت في انشاء متحف الذاكرة، والذي أقيم في اسكيلا دي ماكانيكا دي لا آرمادا، في آذار الماضي، والذي كان في الماضي معسكرا رئيسيا للتعذيب في الدولة. وقد اختار الرئيس المنتخب الجديد، كيرتشينر، هذا الموقع بالتحديد من أجل التعبير عن الاعتذار الرسمي عن الجرائم التي ارتكبت قبل نحو ٢٨ عاما لعائلات الضحايا. ان واحدة من استراتيجيات العدالة الانتقالية هي في تحويل أمكنة المعاناة الجماعية الى أفضل بعيون الضحايا.

لقد شكلت اللجنة الوطنية للمفقودين آلية البحث عن الحقيقة الاولى من نوعها في الارجنتين، هيئة يتفق اليوم على تسميتها «لجنة حقيقة». وكانت اللجنة قد تأسست في ظل التحول في نظام الدولة السياسي من الدكتاتورية الى الديمقراطية، حين طالب المواطنون وخاصة عائلات الضحايا ألا يغطي النظام السياسي الجديد جرائم سابقه ومخلفاته الجمة مطالبين بان تقوم الحكومة الجديدة بانشاء لجنة تحقيق. وعليه، فان انشاء اللجنة الوطنية لمفقودين من أجل معرفة مصير المفقودين، قد شكلت تسوية سياسية مع النظام الجديد بسبب اعتبارها هيئة شبه حكومية، وليست حكومية كما طالب المواطنون. لقد كان تفويض اللجنة أقرب الى لجنة تقصي الحقائق منها الى لجنة التحقيق، اذ حمل معرفة ما حدث في ظل النظام العسكري السابق والكشف عن خفايا الامور والحقائق المغيبة. وقد جاء تقرير اللجنة، بعد نحو تسعة شهور، تحت عنوان «مونكا ماس» (Nunca Mas) أي «لن يتكرر أبدا»، وقد شمل على أسماء المفقودين ورواياتهم، كما حوى تجارب المعتقلين المحررين، ووثق الطبيعة المنهجية لنظام «جونتا» في الارجنتين. ولا شك ان هذه الآلية هي واحدة من أهم الآليات المستخدمة اليوم في نماذج العدالة الانتقالية في محاولات المجتمعات المختلفة لتوضيح الماضي والكشف عنه. وخاصة في جنوب افريقيا، التي كان لها تجارب مشابهة من البحث عن العدالة البديلة، في فترة ما قبل انشاء اللجنة الشهيرة، «لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا»، والتي تم بلورتها بعد «لجنة الحقيقة التشيلية»، الأولى التي حملت مثل هذا الاسم في العالم.

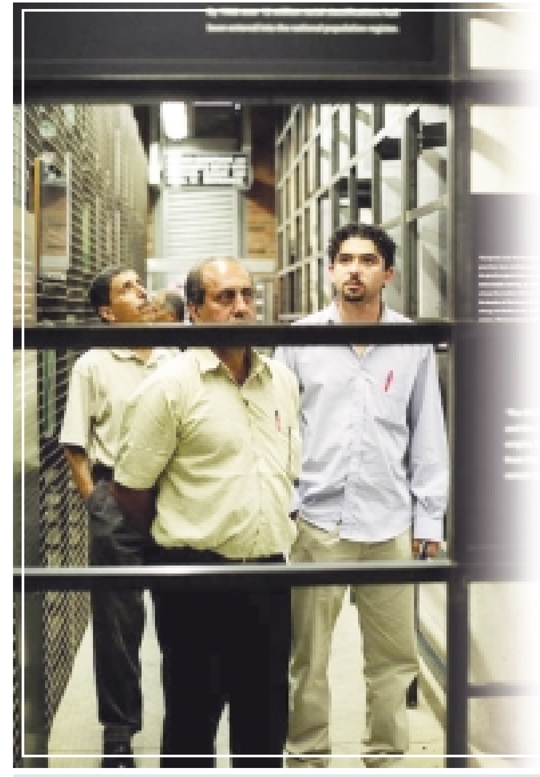
تعتبر آليات البحث عن الحقيقة كلجان الحقيقة ولجان التحقيق في المجتمعات الانتقالية الآليات الأفضل في معالجة انتهاكات حقوق الانسان. في المقابل، فقد تطورت استراتيجيات العمل المدني بصورة جلية وكان لها كبير الاثر في الدول التي كانت سياساتها الحكومية تجاه الماضي تتجه دائما نحو التجاهل.

وتطمح الآليات المتعلقة في الكشف عن حقوق الانسان التي انتهكت في الماضي ومحاولة بناء الذاكرة الجماعية، الى تقليص حجم الاكاذيب التي تلف قضايا عادة ما تكون بعيدة عن النقاش الوطني العام، ومحاولة عدم تكرار ما حدث في المستقبل. وهنا، أصل مباشرة الى قضية العدالة الانتقالية في كونها ردا بديلا للمآسي الفردية، وتجارب العنف والتعذيب، والانتهاكات والجرائم، وسيرورتها كعملية ذات قيمة في المجتمعات التي تطمح الى الرد على المآسي الفردية والجماعية، وتبحث عن العدالة.

وسأستعرض في هذا السياق جملة من التساؤلات ذات العلاقة بالصراع الاسرائيلي-الفلسطيني التي تجيب عليها نماذج العدالة الانتقالية، وسأخوض في البحث عن استراتيجيات محتملة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وذلك من خلال تطرقي الى بعض الانتقادات التي وجهها بعض ناشطي حقوق الانسان الاسرائيليين والتي ترفض انطباق نماذج العدالة الانتقالية على الصراع الاسرائيلي الفلسطيني وسأحاول الإجابة عليها من خلال عنونة عدد من المبادرات والنماذج التي تخص العدالة الانتقالية التي لم تناقش بما فيه الكفاية، كجهود المنظمات غير الحكومية في البحث عن الحقيقة، ووضع الاستراتيجيات المدنية للذاكرة، وتحديد عمليات في السياق ضمن المجتمع اليهودي الاسرائيلي، والتي تشير الى أن «العملية الانتقالية قد بدأت فعلا».

يستند الانتقاد الاول الى أن «للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تاريخ فريد، وعليه، فان الدروس والعبر من التجارب الأخرى حول العالم لا تنطبق بالضرورة على هذا الصراع». في الحقيقة، فان التشابه بين نظام الابارتهايد السابق في جنوب افريقيا والسيطرة الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة هو امر واضح للعيان، كما لاحظه عشرات الباحثين وناشطي حقوق الانسان. وكما أكد العديد، فان الهدف الحقيقي والمخفي معا لاتفاقات السلام الموقعة بين الاسرائيليين والفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو وحتى خارطة الطريق الاخيرة، يكمن أساسا في خلق واقع ابارتهايد في الضفة الغربية من خلال خلق باندوستانات مناطقية، واعادة توزيع السكان، ومصادرة الاراضي، وخلق اقتصاد معزول. واستنادا الى هذه التشابهات مع النظام الجنوب افريقي السابق، يمكننا النظر الى التجربة الجنوب أفريقية كنموذج لعملية انتقالية ناجحة.

ويشير الانتقاد الثاني الى أن، «آليات العدالة الانتقالية قد تطورت بشكل رئيس من اجل التعامل مع الصراعات الداخلية، كما هو الحال في جنوب افريقيا، والارجنتين. وفي مثل هذا الحال، فان السكان مضطرون الى تقاسم العيش ضمن المنطقة الجغرافية الواحدة. اما في حال الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، فان الصراع هو عابر للحدود، ويستند التوجه الأساس للحل على مبدأ الفصل


«آليات التحقيق في ملابسات الماضي والكشف عنه هي واحدة من أهم الآليات المستخدمة في نماذج العدالة الانتقالية»: بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق تزور متحف الأبارتهايد في مدينة جوهانسبوغ، تشرين ثاني ٢٠٠٣.
(تصوير: بديل)

أو الانفصال». ان واقع اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، وتميّع «الخط الأخضر» كحدود بين اسرائيل والضفة الغربية على مدار ٣٦ عاما، والاتصال بين المجتمعين بغض النظر الى هذا التحديدات، يجعل اعتبار الصراع الاسرائيلي الفلسطيني عابرا للحدود أمرا مستحيلا. اضافة الى تبعية الاقتصاد الفلسطيني باسرائيل، ومسالة التواجد العسكري الاسرائيلي الخانق في المناطق المحتلة، واستيطان نحو ٤٠٠٠٠٠ مستوطن اسرائيلي في هذه المناطق، يعيشون بين اوساط الفلسطينيين تجعل من الحدود الفاصلة عاملا هشا. وتعلو في هذا السياق مسألة لا تقل أهمية، وهي أن اسرائيل لا ترغب حقا في الانفصال عن الفلسطينيين عبر انسحاب كامل، وهو ما «يحول» الصراع الى «داخلي» كما هو الحال في جنوب افريقيا، ويجب اعتباره كذلك في حال تطبيق نموذج العدالة الانتقالية.

ويدعي البعض أن «مسألة تطبيق الآليات الانتقالية، خاصة تلك الباحثة عن الحقيقة منها، تستند في الغالب على وجود انقطاع واضح مع النظام السياسي السائد. وتعتمد العملية الى حد كبير على مثل هذا الانقطاع، وهذا يختلف عن الوضع الاسرائيلي القائم اليوم». فيما يشير الانتقاد الرابع الى أن «آليات العدالة الانتقالية تكون افضل في حالات الانظمة الدكتاتورية الواضحة. في الوقت الذي تعتبر فيه اسرائيل دولة ديمقراطية».

أولا، فانني لا اعتقد أن الربط ما بين الانقطاع والتحول في النظام السياسي وما بين تحقيق العدالة الانتقالية هو امر مصير للأخير. على أية حال، فإن أية عملية تحول حقيقية في اسرائيل، ستتطلب اصلاحات هيكلية ومؤسسية ترفض الايديولوجية السابقة. وفي ذات الوقت، فان تحليل أكثر جرأة، يلزم صفة العسكرة للمجتمع الاسرائيلي بوجه عام، وهو مجتمع تقوده قيم الحروب والعنف، وهو ما يوفر دلالة على الاعتبارات والممارسات الاستبدادية التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية. كما ان قضية العسكرة لا تنفك ان تكون امرا قائما في بنية النظام السياسي وهيئاته التنفيذية والتشريعية، وذلك من خلال تواجد مكثف للجنرالات في اروقة الحكم السياسية، ليحددوا صنع القرار السياسي


استراتيجيات العدالة الانتقالية بدأت كجهود شعبية»: مسيرة لاحياء الذكرى السادسة والخمسين للنكبة في مخيم الدهيشة، بيت لحم، أيار ٢٠٠٤.
(تصوير: بديل)

وخصوصا تلك المتعلقة بالصراع، وحتى الحاجات المدنية في المناطق المحتلة. بالاضافة الى ذلك، فانه يجب الاخذ بعين الاعتبار ان العديد من القرارات التي اتخذتها الحكومة بشأن المناطق الفلسطينية المحتلة، لم تنفذ ببساطة من قبل الجيش، الذي يطبق «سياسته» الخاصة.

ويدعي الانتقاد الخامس أن «نجاح عملية العدالة الانتقالية يعتمد على المبادرات الرسمية، واستعداد وقابلية الحكومات. وفيما يخص الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، فانه من غير الوارد أن تبادر الحكومة الاسرائيلية الى مثل هذه الخطوات (كما هو الحال في المثال الجنوب افريقي). ان عملية البحث عن الحقيقة في تاريخ اسرائيل (منذ ١٠٠ عام او منذ ١٩٤٨ أو حتى منذ عام ١٩٦٧)، وخصوصا فيما يتعلق بسياستها تجاه الفلسطينيين ستتكشف بالضرورة عن جملة من انتهاكات حقوق الانسان والعمليات العدائية بحق الفلسطينيين، وهو ما سينتهي به المطاف في وضع كامل المشروع الصهيوني في خانة المحاكمة والمسائلة. ان الاعتراف يعني تحمل المسؤولية (في أقل تعبير) عما حدث في العام ١٩٤٨، وليس اقلها الحاجة الى انشاء برامج حكومية لتأهيل اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك المهجرين الفلسطينيين داخل اسرائيل والفلسطينيين في الشتات«. وينص الانتقاد السادس على ان «عملية العدالة الانتقالية الهادفة الى التسوية والمصالحة، ستتم عندما يشعر اليهود الاسرائيليون بأن هنالك امرا غير صحيح قد حدث، وطالما ان هذا المجتمع وقيادته السياسية يتعاملون مع الصراع ضد الفلسطينيين، من خلال «نفسية الضحية« فانهم لن يتوصلوا الى الاعتراف والادراك ان هنالك امرا غير صحيح قد حدث».

في الحقيقة، فانني مقتنعة ان نماذج كتلك التي توفرها العدالة الانتقالية هي الأكثر ملائمة لطبيعة الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، كما أن هنالك بعض الدلالات التي تشير الى ان مثل هذه العملية (الانتقالية) قد بدأت فعلا. وكما ورد سالفا، فان التغييرات السياسية هي ضرورية من أجل تطبيق نظام القانون، وفي المقابل، فان هنالك عدد من الخطوات القانونية التي تعتبر ضرورية من أجل التوصل الى عملية انتقالية سياسية. وهذا صحيح فيما يتعلق بالمبادرات غير الحكومية أيضا. خاصة، وأن بعض الاسرائيليين يعيدون اليوم النظر في الرواية الرسمية- الصهيونية حول الاحتلال، واقامة اسرائيل، النكبة، والحركة الصهيونية عموما.

ويتواجد في اسرائيل بعض المجموعات والمنظمات غير الحكومية، بما فيها جمعية زوخروت، التي تعمل على احضار موضوع النكبة الى الرأي العام اليهودي الاسرائيلي خلال السنوات الثلاث الماضية، وتوثيقه في مبادرة تعتبر الأولى من نوعها. كما تقود حركة الرافضين (للخدمة العسكرية) أشكالا من البحث عن الحقيقة والعدالة الانتقالية. وبخلاف الرواية السائدة، فان هذه الاصوات تعلن صراحة أن «هنالك أمرا غير صحيح قد حدث«، في محاولة لاعادة بناء «الرواية الرسمية» للاحتلال وانتهاكات حقوق الانسان، وتحدي «نفسية الضحية». وهو ما يفعله أيضا «المؤرخون الجدد» في تحدي الرواية الصهيونية المتناسقة، وخلق فجوات واضحة فيها.

وينص الادعاء السابع على أن «الخوض في عملية العدالة الانتقالية، تنطبق أساسا على المجتمعات التي تمر بعملية تحول حقيقية، ومتواجدة في مرحلة «حقيقية» من ما بعد الصراع. وعليه، فلا يمكن نعت الصراع الاسرائيلي الفلسطيني بأنه عملية انتقالية، ولا تلوح مرحلة ما بعد الصراع لهذا الصراع في الأفق». يمكننا ان نحدد، في الواقع، نماذج الانتقالية في أربع أطر، تتطلب كل واحدة منها التعامل مع تغييرات سياسية ومؤسساتية، بغض النظر عن حدتها وشموليتها، من المحاكمة والجزاء الى النماذج الاكثر بساطة من العدالة الانتقالية كلجان الحقيقة. الاطار الاول، الهزيمة الكاملة في حرب مسلحة، كما حدث في ألمانيا النازية مع نهاية الحرب العالمية الثانية. والثاني، الانتقالية في اعقاب خسارة أحد الدكتاتوريين الحكم لصالح نظام حكم ديمقراطي، كما حدث في تشيلي. والثالث، الانتقالية من خلال التفاوض والتسوية، كما حدث في جنوب أفريقيا. والاطار الرابع، الانتقالية من الانظمة الشيوعية، كما حدث في العديد من الدول الشرق أوروبية.

وفي المقابل، فان العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية قد بدأت كجهود شعبية، كما حدث في الاوروغواي، البرازيل، ايرلندا، روسيا وغيرها من الدول، والتي قادت الى تحولات حكومية رسمية لاحقا كالاصلاحات المؤسساتية، التحقيقات، والاجراءات العقابية والجزائية وبرامج التأهيل. ان الحراك الشعبي عادة ما يقود الى ردة فعل حكومية رسمية. وعندما يكون هنالك نقص في الرغبة او القدرة الحكومية والرسمية على بناء الذاكرة الجماعية، فانه دور المجتمع المدني ومنظماته كالمنظمات غير الحكومية والكنسية على العمل على التحقيق وكشف الحقيقة، تماما كما لعبت المنظمات



«ان التشابه بين نظام الابارتهايد في جنوب افريقيا والسيطرة الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة هو أمر واضح للعيان»: مخيم تانتاون، في اقليم كوازولو ناتال بجنوب أفريقيا أحد مخلفات نظام الابارتهايد، تشرين ثاني ٢٠٠٤.
(تصوير: بديل)

الكنسية دورا حاسما في التحقيق في ملابسات الماضي في غواتيمالا. بالاضافة الى ذلك، فان العديد من التقارير التي نشرت من جهات غير حكومية حول تحقيقات الماضي تم تبنيها لاحقا على يد المؤسسات الحكومية. وفي حالات أخرى، حيثما انتهى النظام بدون انتقالية سياسية واضحة كالبرازيل، أو في أعقاب مفاوضات صعبة كالأورغواي، فان الآليات الحكومية كانت خارج المشهد. في البرازيل، فان اخطاء الماضي قد تم نشرها في تقرير غير رسمي، مثالا على ان جملة من التقارير «غير الرسمية» من شانها ان تبرز حقيقة «رسمية». ومن اجل معالجة هذه القضية، فان المجتمعات الانتقالية تطور آليات للبحث عن الحقيقة، والاعتراف بما ارتكبته الأنظمة الاستبدادية السابقة، وأبرز هذه الآليات ما نسميه اليوم، لجان الحقيقة. والتي يراها بعض النقاد كالحد الادنى من تحقيق التسوية والمصالحة في المجتمعات الانتقالية.

ان نماذج العدالة الانتقالية هي الأكثر ملائمة لطبيعة الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، كما أن هنالك بعض الدلالات التي تشير الى ان مثل هذه العملية الانتقالية قد بدأت فعلا. خاصة، وأن بعض الاسرائيليين يعيدون اليوم النظر في مجمل الرواية الرسمية- الصهيونية.

تعتبر آليات البحث عن الحقيقة كلجان الحقيقة ولجان التحقيق في المجتمعات الانتقالية الآليات الأفضل في معالجة انتهاكات حقوق الانسان. في المقابل، فقد تطورت استراتيجيات العمل المدني بصورة جلية وكان لها كبير الاثر في الدول التي كانت السياسات الحكومية فيها تجاه الماضي (وفي الحالة الفلسطينية الماضي والحاضر) تتجه نحو النسيان. لقد تحدى المجتمع المدني الرغبة الحكومية الرسمية في تمييع التاريخ، من خلال المخاطرة بحياة النشطاء وأمنهم الشخصي كما هو حال رافضي الخدمة العسكرية.

لقد مثلت حركة رافضي الخدمة العسكرية مثالا واضحا في تحدي «الرواية الرسمية«، وهو ما يمكن اعتباره «تحولا حقيقيا»، ومثالا على آلية للبحث عن الحقيقة. ان تحدي الرواية الرسمية هو دلالة صريحة على شعور عميق بالخداع. لقد حدث الصدام الاكيد بين حركة رافضي الخدمة العسكرية والحكومة، طالما راى الرافضون أنفسهم «ناطقين بلسان» الضحايا، اي الفلسطينيين. وفي الوقت الذي رات فيه القيادة العسكرية

لقد بدأت العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية كجهود شعبية، وقادت لاحقا الى تحولات حكومية رسمية كالاصلاحات المؤسساتية، التحقيقات، والاجراءات العقابية والجزائية وبرامج التأهيل. ان الحراك الشعبي عادة ما يقود الى ردة فعل حكومية رسمية. وعندما يكون هنالك نقص في الرغبة او القدرة الحكومية والرسمية على بناء الذاكرة الجماعية، فانه دور المجتمع المدني ومنظماته على العمل على التحقيق وكشف الحقيقة.

أنه يجب معاقبة الرافضين الذين «عبروا الحدود»، ولكنهم وجدوا أنفسهم في موقع رد ومتهمين، كما لو انهم استدعوا من أجل الادلاء بشهادات أمام لجنة حقيقة.

وتوفر العدالة الانتقالية نوعين من العدالة، العقابية الجزائية والاستحقاقية-الاصلاحية. ويبدو ان ما نحتاجه فيما يتعلق بالصراع الاسرائيلي الفلسطيني، هي العدالة الاستحقاقية-الاصلاحية نظرا لأسباب عدة، أولها أن التجربة الدولية في مجال العدالة وتطبيقها، ومنها المحكمة الدولية للجرائم في يوغسلافيا السابقة، والمحكمة الدولية للجرائم في رواندا، ومحكمة الجنايات الدولية، وعدة اطر أخرى قد دلت على محدودية آليات العدالة العقابية-الجزائية، ويمكننا ان نتسائل مثلا كيف من الممكن ان تساهم المحكمة الدائرة بحق الرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش، في المصالحة بين الاطراف المتنازعة في يوغسلافيا السابقة. والأهم بالنسبة للحالة الفلسطينية، هو ان المحكمة والقضاء عادة ما تركز على «المسؤولية الشخصية» للأحداث المأساوية والجرائم. إن آليات العدالة العقابية صالحة في حالة كان اختراق القانون هو الاستثناء وليس القاعدة.

اما آليات العدالة الانتقالية الاستحقاقية-الاصلاحية، والتي تسعى الى تأهيل المتضررين بأضرار مادية وغير مادية من خلال عملية تهدف الى حل الصراع. ومن أجل ضمان نجاح العملية، فان هنالك ثلاثة مركبات هامة يجب تحقيقها، اذا تحدثنا عن البدء بعملية انتقالية في وقت لم يعترف مرتكبي الجرائم بذنوبهم بعد. أولا، الاعتراف بالذنب والمعاناة التي حصلت. ثانيا، احقاق وتعديل الخلل واصلاح الاخطاء، وثالثا وأخيرا، توضيح المستقبل، واعطاء الضمانات ان مثل هذه الأخطاء لن تكرر في المستقبل.

اعتمادا على هذا النموذج، فان المطلب الاول يكمن في «الاعتراف»، وهو ما يتطلب التعامل في الماضي، وهو أمر في غاية الضرورة، لان المشاركة في أي نظام اجتماعي لا بد ان تكون قائمة على ذاكرة مشتركة. والهدف من اي آلية تتعامل مع الماضي، تتعلق بالاساس في الكشف عنه وتحدي الاكاذيب الكامنة في الذاكرة الجماعية. وكما هو الحال في حالة رافضي الخدمة العسكرية، فان الاستراتيجيات المدنية للذاكرة جاءت من أجل تحدي التاريخ الرسمي، وتطوير حركة جديدة التي تطالب بالمحاسبة والمسائلة.

جمعية زوخروت هي مثال آخر على مبادرة مدنية تسعى الى التحقيق في الماضي والبحث عن الحقيقة، وتطالب زوخروت بالاعتراف الاسرائيلي عما حدث في العام ١٩٤٨. وفي جنوب افريقيا، فان لجنة الحقيقة والمصالحة قد اعادت ترتيب الرواية الرسمية للدولة بشكل عام. وبالرغم من أن الحكومة الاسرائيلية غير مستعدة بعد لمباشرة مثل هذه الخطوة على غرار حكومة جنوب أفريقيا، ولكن المجتمع المدني الاسرائيلي يستطيع. وبالرغم من التعقيدات الحالية، فانني لا ارى آلية تقصي حقائق في المستقبل القريب كجزء من عملية انتقالية، ولكنني ارى نموذجين محتملين فيما يخص التعامل مع احداث ١٩٤٨، وقضية اللاجئين الفلسطنيين على وجه التحديد كمقدمة لأي عملية لحل الصراع.

النموذج الأول، لجنة تحقيق رسمية. (من خلال القانون الحالي لعام ١٩٦٨). وبموجب هذا القانون يمكن اقامة لجنة تحقيق للكشف عن عملية مهمة للعامة قد حدثت في الماضي وتتطلب التوضيحات. وبغض النظر عن حجم النتائج التي حققتها لجان التحقيق الاسرائيلية السابقة، كلجنة كاهان، التي حققت في أحداث مذبحة صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢، ولجنة لنداو التي حققت في ممارسات خدمات الأمن العامة، ولجنة شامغار التي حققت في مذبحة الخليل في العام ١٩٩٤، ولجنة شامغار الثانية التي حققت في اغتيال رئيس الحكومة اسحاق رابين، في العام ١٩٩٤، ولجنة أور الأخيرة التي حققت في أحداث عام ٢٠٠٠، بغض النظر عن ذلك، فانني بصدد البدء في حملة من أجل ضمان استخدام أفضل لتوصيات لجنة التحقيق من أجل التحقيق في سياسة الدولة في أحداث عام ١٩٤٨ بالاخذ بعين الاعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين.

النموذج الثاني، استراتيجية مدنية للتعامل مع الماضي. ونحن بحاجة هنا الى هيكلية تنظيمية تأهلنا من العمل على قص رواية الضحايا، والتحقيق مع مرتكبي الجرائم، والاعتراف بالماضي، وبلورة فضاء لاحتمالية الاعتذار الانتقالي. بسبب كون الاعتذار الرسمي لا يلوح بأفق المستقبل القريب. ولكنني أعتقد أن المجتمع المدني في اسرائيل قادر على تحمل المسؤولية والاعتذار. ومن الممكن البدء في المؤسسات الشعبية غير الرسمية، والاعلام الالكتروني البديل ونشطاء حقوق الإنسان، حيث من الممكن سماع روايات الماضي المؤلمة. واذا كانت إسرائيل غير مستعدة، فمن الممكن البدء في العمل خارج اسرائيل، وخلق لجان في الخارج. الأهم هو البدء بالعمل.

جيسيكا نيفو هي باحثة اجتماعية في موضوع النوع الاجتماعي- الجندر، وناشطة سياسية في منظمة بات شالوم الاسرائيلية.

تجارب مقارنة ومبادئ متعلقة

المشاركة الجماهيرية في عمليات صنع السلام

سيليا مكيون

إن واحدة من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها السلطة الديمقراطية، هي حاجتها الى شرعية المحكومين. فالمواطنون لهم الحق في الاشتراك في عمليات صنع القرار، ولهم القدرة في أن يوفروا مصدر الشرعية للقيادة السياسية. وفي المقابل، فإن اتفاقات السلام وعمليات صنع السلام توفّر فرصا ليس لانهاء الصراعات والعنف فقط، وانما للتفاوض على بنى سياسية وقيادة جديدة أيضا. وتقود الاتفاقات عادة الى تغييرات جذرية في بنى وهيكليات الدول، ومباني وأنظمة الحكم، والوصول الى الموارد، والأمن وفرص التطوير. كما توفر الاتفاقات فرصا أخرى للمصالحات السياسية بين الأطراف. وعليه، فان طريقة تداول مثل هذه الاتفاقات وعمليات صنع السلام ومسألة المشاركة فيها هو أمر في غاية الأهمية.

ويعتبر التوجه السائد اليوم في عمليات صنع السلام، ما يطلق عليه، عمليات «صنع-الاتفاقات النخبوية» (Elite Pact-making) ، والتي تتميز عادة بوضع قادة الاطراف المتصارعة معا في غرف مغلقة في احدى الدول الأجنبية على الاغلب، وبمشاركة أحد الوسطاء الدوليين، من أجل التوصل الى اتفاق يلبي الحد الادنى من مطالب المفاوضين المتناقضة. ويتم الاعلان عن الاتفاق بشكل واسع متجاهلا ومهمشا دور العامة التي تضطر عادة الى قبوله، ويتوقع منها المشاركة في عملية تطبيق الاتفاق. وقد ساهم نموذج صنع السلام هذا في انهاء الحروب الاهلية في عدد من الدول بشكل ناجح، كسيراليون، طاجكستان والسلفادور. ومع ذلك، فان هذا النموذج يظل مختزلا لفرص اشراك العامة والجماهير في صنع القرار والسلام على السواء. فنادرا، ما يوفر هذا النموذج فرصا لهؤلاء الذين لا يشتركون مباشرة في العنف، بما في ذلك المجموعات السياسية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، والجماهير العريضة. وبالرغم من أن هذه الاتفاقات قد توفر مناخا من الارتياح والأمل للبعض، فإنها وببساطة متناهية قد تحون دون اعتبار البعض الآخر هذا الاتفاق من «خاصتهم».

المشاركة الجماهيرية كبديل لتوجه "صنع-الاتفاقات النخبوية"

في محاولاتنا الجادة للبحث عن بدائل لتوجه «صنع الاتفاقات النخبوية» ضمن عمليات صنع السلام، فقد وجدنا عددا من الأمور ذات قيمة قصوى في عدد من التجارب المختلفة حول العالم، وفيها تم «فتح» العملية السياسية على الجماهير من أجل تسهيل المشاركة للمجموعات المجتمعية المختلفة فيها. وتدل الآليات المختلفة من هذا التوجه البديل، الى دور المجموعات المجتمعية المختلفة الذي لعبته خلال المفاوضات، وكيفية عنونتها لمجمل القضايا ذات العلاقة بالصراع. لقد وفر هذا النموذج البديل فرصة الى المزيد من القطاعات الجماهيرية على المشاركة، المراقبة في العملية السياسية، كما تمت تغطية مناقشات هذه المسيرة من قبل وسائل الاعلام بصورة مكثفة من أجل توفير فرصة للفئات المعنية من الاطلاع والمتابعة. وينقسم هذا النموذج بدوره الى عدد من الآليات ابرزها، مشاركة الممثلين عن الأحزاب السياسية، وتوفير آليات استشارية يتم فيها اشراك القطاعات المجتمعية والجماهيرية من اجل الاستشارة والمتابعة. وهنالك آلية ثالثة تتميز بالمشاركة المباشرة في العملية السياسية.

مشاركة الممثلين

لقد أدركت الأطراف المتنازعة في كل من جنوب أفريقيا وايرلندا الشمالية ان التوصل الى اتفاق سلام بدون مشاركة جميع الاطراف والقطاعات سيكون امرا غير وارد التطبيق. فساهموا في اشراك الأطراف السياسية من أجل حشد التأييد الشعبي للعملية السياسية. وفي كلا الحالتين، فان المفاوضات متعددة الأطراف، أضحت هيئات رسمت لا حقا صيغة دستورية أو ميثاق اجتماعي جديد لمرحلة ما بعد الصراع. ويذكر انه تم التحضير للمحادثات متعددة الاطراف في ايرلندا الشمالية في العام ١٩٩٦، بمشاركة الائتلاف النسوي، وتم اجراء انتخابات خاصة بهذا الشأن من أجل تحديد المشاركين وطبيعتهم، وقد ضم الوفد ممثلي الاحزاب السياسية المختلفة الذين وصل عددهم الى ١٠٠ أعضاء.

وقد تم تشكيل الائتلاف النسائي في ايرلندا الشمالية، كرد على حالة التهميش والاقصاء التي تعرضت لها الأطر النسوية مقارنة بممثلي الأحزاب السياسية. وتشكل الائتلاف النسوي فعلا من قبل عدد من الناشطات النسويات اللواتي أقمن لقاءات متواصلة وورشات عمل بهذا الخصوص من أجل اعلاء وجهة نظرهم في المفاوضات. وبالرغم من قلة الموارد التي يعاني منها الائتلاف النسوي الا أنه خاض الانتخابات المقررة لطبيعة الوفود المشاركة في المفاوضات. وفي الوقت الذي تحدد فيه مشاركة الأحزاب العشرة الأكثر شعبية، فقد فاز الائتلاف النسوي في المرتبة التاسعة وضمن لنفسه مقعدا في المفاوضات. وقد حذى الائتلاف من حيث التمثيل في المفاوضات الى العمل على المشاورات مع مجموعات من اعضاء الائتلاف كل شهر، الى حين توقيع اتفاق بلفاست «الجمعة الطيبة»، في العام ١٩٩٨. لقد كانت العملية السياسية التمثيلية في ايرلندا الشمالية عاملا أساسيا في اقبال الجماهير والعامة بشكل عام عليها. وقد كان لاشراك الائتلاف النسوي في المفاوضات كبير الاثر في ادخال العديد من التغييرات والقضايا المهمة على جدول أعمال المفاوضات. وفي كل من جنوب أفريقيا وايرلندا الشمالية، كان هنالك نظاما متينا من السياسات المبنية على الاحزاب التي حظيت بانواع مختلفة من الاستشارات خلال العملية التفاوضية.

> **تضفي المشاركة الجماهيرية شرعية أكبر على عمليات المفاوضات والعملية السياسية بوجه عام، كما تزيد من فرص المجموعات المهمشة من المجتمع لاسماع صوتها، وتساهم في خلق نوع من الحوار الوطني الداخلي الحقيقي، ليس فقط في مركز صنع القرار السياسي بل بين أوساط الجماهير العريضة على طول البلاد. من المهم أن تشعر هذه الجماهير باشمالها في المفاوضات والسياسة، وأن تأخذ دورا في تحديد مصير البلاد.**

> **لقد أدركت الأطراف المتنازعة في كل من جنوب أفريقيا وايرلندا الشمالية ان التوصل الى اتفاق سلام بدون مشاركة جميع الاطراف والقطاعات سيكون امرا غير وارد التطبيق. فساهمت في اشراك الأطراف السياسية من أجل حشد التأييد الشعبي للعملية السياسية.**

آليات استشارية

تأسس كل من تجمع المجتمع المدني في غواتيمالا وهيئة الاتحاد الوطني في الفيليبين، كهيئات استشارية وتقديم التوصيات والملاحظات على عملية صنع السلام. وقد هدفت هذه المبادرات الى تدعيم الاجماعات الوطنية والاجتماعية والمشاركة في النقاشات الدائرة والمباحثات الحاصلة بين الحكومة المركزية والمجموعات المسلحة في غواتيمالا والفيليبين. وقد تم انشاء تجمع المجتمع المدني في غواتيمالا بناءا على قواعد وأسس فئوية وحزبية، شملت الاحزاب السياسية، المجموعات الدينية، الاتحادات التجارية والصناعية، النقابية، المنظمات النسوية ومنظمات التنمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها، وذلك من أجل مناقشة الحلول المحتملة لحل الصراعات الدائرة وقضاياها. أما هيئة الاتحاد الوطني في الفيليبين فقد تشكلت من قطاعات مناطقية، ومستويات قطرية في الدولة، التي وفرت مقترحات لانهاء الصراعات المسلحة وتحديد القضايا المتعلقة بالعملية السلمية.

وقد أدت العملية السلمية في غواتيمالا الى انهاء اكثر من ثلاثين عاما من الصراع الدائر في هذه الدولة بين الحكومة المركزية والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وكما هو الحال في العديد من مناطق العالم، فقد عانت العملية التفاوضية من الكثير من العقبات، شملت سلسلة طويلة من الاجتماعات بوساطة الامم المتحدة ولكنها قادت أخيرا الى توقيع اتفاق السلام في العام ١٩٩٦. لقد مثل تجمع المجتمع المدني في غواتيمالا نحو ١٠ قطاعات اجتماعية، بما يشمل للمرة الاولى ممثلين عن السكان الاصليين والمنظمات النسوية. وقد فوض التجمع في صياغة ورقة حول الاجماعات الوطنية بشأن القضايا المتعلقة، وقد تم تبني العديد من فصول هذه الورقة في اتفاق السلام المبرم. وبالرغم من ذلك، فقد كان هنالك بعض النواقص والاستثناءات. كما ظلت آلية الاتصال مع الجماهير العريضة هشا ولم يتم اطلاعها بكامل التفاصيل على مجرى العملية السياسية.

على اية حال، فقد خلقت الآلية نوعا من مناقشة مجرى وقضايا الصراع المختلفة، وحدد المشاركون العديد من القضايا الرئيسة وعنونتها، وتم ادراجها في مجرى المفاوضات لاحقا. بالرغم من ضعفها في المشاركة الجماهيرية مقارنة بآلية التمثيل بشان توفير فرص تحديد القضايا وعنونتها من قبل الجماهير.

المشاركة المباشرة

تشكل «الاجتماعات المشتركة للتجمعات في مالي» و«التجمعات المحلية في كولومبي» و«لجان السلام المحلية والمناطقية في جنوب أفريقيا« نماذج أخرى من المشاركات المسندة الى المشاركة المباشرة للجماهير. وتبادر كل من هذه اللجان والقيادات المحلية وتدير عمليات وبرامج تهدف الى تفوير مناخ الى المعنيين من التجمعات بمتابعة الاتفاقات وتطبيقها وتطويرها، وعنونة اسباب الصراع ونتائجها ضمن نطاق نفوذهم. هكذا، تم تحويل السلام الى اكثر «عملية« بنظر الجماهير والتجمعات المحلية. ولا شك ان العمل مع القيادة المحلية والميدانية واشراكهم في العملية السياسية يسهل تطبيق اتفاقات السلام عموما عند ابرامها، ويسهل ايصال هذه الاتفاقات الى الشارع، من خلال مشاركة مئات وحتى آلاف الاشخاص «بالترويج« للاتفاق عبر طريقة «وجها لوجها« والمبادرة لعقد حوارات سياسية مباشرة، خاصة وأن هؤلاء المشاركين في العمليات السياسية يشعرون عادة بنوع من المسؤولية تجاه العمليات السياسية والاتفاقات المبرمة، ويعملون باتجاه تطبيقها من خلال استخدام الضغوط الاجتماعية. لقد واجهت دولة مالي في وسط افرقيا صراعا بين أعوام ١٩٩٠-١٩٩٦ في شمال البلاد، وكان الصراع أصلا مسندا الى التهميش السياسي لشمال البلاد. وبالرغم من توقيع «الميثاق الوطني» في نيسان من عام ١٩٩٢، بين الحكومة والمجموعات المسلحة، الا أن القتال لم يتوقف لاحقا، وهو ما ادى بالحكومة والمجموعات المسلحة الى ادراك وجوب اشراك أكبر للتجمعات المحلية عبر قيادتها التقليدية والدينية والمجتمعية من أجل التوصل الى وقف كامل للقتال واحلال السلام في الدولة.



مسيرة إحياء الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، مخيم الدهيشة، بيت لحم.
(تصوير: بديل)

دور الاطراف والعوامل الدولية

بالرغم من ضرورة المشاركة الجماهيرية في عمليات صنع السلام والعمليات التفاوضية، الا انها في ذات الوقت قضية مكلفة تتطلب تجنيد الكثير من الأموال، كما تطلب فنيات وتقنيات عالية من أجل تطبيقها. وهنا يأتي دور المجتمع الدولي في دعم هذه العمليات وتقديم الاستشارات او من خلال تشجيع الحكومات والمجموعات المسلحة على البدء باشراك الجماهير في العملية السياسية، ومساعدتهم في ارسال المراقبين الدوليين، وقوات حفظ السلام، كما من الممكن ان يساهم المجتمع الدولي في خلق «خطوة الامن الاولى« على سبيل تحقيق المشاركة الأوسع. انها مسؤولية المجتمع الدولي أيضا العمل من خلال الحفاظ على السيادة الوطنية والتقاليد السياسية في تعزيز قيم المشاركة الجماهيرية، وخاصة فيما يتعلق في مشاركة الفئات الضعيفة من المجتمع. وعليه، فان المجتمع الدولي ان يشجع مبادرات السلام كخطوة على طريق تعزيز المبادرات الوطنية، وان يعمل على تعزيز مبادرات الدفاع عن حقوق الانسان والقانون.

عملية شرعية، نتائج شرعية

في كل التجارب التي تم التطرق لها، فان المشاركة الجماهيرية تؤدي الى اضفاء شرعية أكبر على عمليات المفاوضات والعملية السياسية بوجه عام، حتى لو كانت العملية شرعية، فان الأولى تضفي المزيد من الشرعية عليها وتساهم في تطبيقها على الأرض. ان المشاركة الجماهيرية تزيد أيضا من فرص المجموعات المهمشة من المجتمع، كالنساء والسكان الاصليين، لاسماع صوتها.. كما تساهم هذه العملية في خلق نوع من الحوار الوطني الداخلي الحقيقي، ليس فقط في العاصمة (مركز صنع القرار السياسي) بل بين أوساط الجماهير العريضة على طول البلاد. بالاضافة الى ذلك، فانه من المهم ان تشعر هذه الجماهير باشمالها في المفاوضات والسياسة، وأن تأخذ دورا في تحديد مصير البلاد.

لقد أثبتت آليات المشاركة انها نجحت بصورة عملية في توسيع محاور النقاش المعنونة والموضوعة على طاولة المفاوضات، مما ادى الى توسيع فرص الحل. كما عكست هذه الآليات مواقف الجماهير وقلقها، وعمقت النقاش والحوار الوطنيين. وعليه، فقد تعاملت الاتفاقات المسندة الى آليات المشاركة الجماهيرية أكثر مع أصول الصراع وجوهره، ونالت الاتفاقات الموقعة المزيد من الشرعية من الجماهير.

وأخيرا، فانه بالرغم أن تميز كل صراع من الصراعات الدائرة حول العالم بصفات تميزه عن غيره، وتطلب آليات حله الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السياسات المحلية والبنى الاجتماعية الخاصة، الا أن على جميع آليات الحل أن تتبنى ثقافة من الاشتمال ومأسسة المشاركة الجماهيرية في نظم الدولة السياسية وبناها الاجتماعية، من اجل تعزيز القيم الديمقراطية وتدعيمها.

سيليا مكيون هي باحثة ومديرة برنامج «أكورد» (Accord) في مؤسسة Conciliation Resources البريطانية التي تعمل على توفير الخدمات الدولية لحل الصراعات.

إبراهيم الباز، منسق ائتلاف حق العودة الفلسطيني في هولندا لـ «حق العودة»

اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا لم يتنازلوا عن حقوقهم في العودة الى ديارهم الأصلية

أجرى اللقاء: عبد الرؤوف الأرنؤوط

اعتبر إبراهيم الباز، منسق ائتلاف حق العودة الفلسطيني في هولندا، أن الانطباع السائد بأن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في أوروبا لا يرغبون بتطبيق حقهم في العودة الى ديارهم التي هجروا منها بأنه «انطباع خاطيء». ويقول الباز في حديث خاص مع «حق العودة» على هامش المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل في حيفا، «أنا مثلا أقيم في أوروبا منذ ٣٥ عاما ومع ذلك، فأنا أريد أن استخدم حقي في العودة إلى وطني ودياري.. وأريد أن أمارس دوري في المجتمع الفلسطيني المستقبلي».

ابراهيم الباز، هو أصلا من قرية ديرابان المهجرة (قضاء القدس)، أتم دراسته الجامعية في ألمانيا ويعمل اليوم باحثا اجتماعيا في إحدى البلدات الهولندية، الى جانب نشاطه في ميدان الدفاع عن الحقوق الفلسطينية على وجه العموم في أوروبا وحقوق اللاجئين على وجه الخصوص. ويقدر الباز بأن نحو ٢٠٠-٢٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في أوروبا حاليا مشيرا إلى العديد من الصعوبات التي يواجهونها هناك كغرباء ولاجئين خاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الاميركية حيث بدأت أصوات تتعالى بطرد «الغرباء» من أوروبا إلا أن هذه الأصوات تواجه برفض داخلي واسع.

وكشف الباز النقاب عن أن العديد من الشخصيات الأوروبية وحتى اليهودية في أوروبا بدأت مؤخرا بدعم الحقوق الفلسطينية وقال: «في هولندا، كانت مواقف وزير الخارجية في حكومة الحزب الديمقراطي المسيحي السابقة هانس فنديل جروب من القضية الفلسطينية غير ايجابية إلا انه فاجأ الجميع الآن بموقف جيد جدا لصالح القضية الفلسطينية والفلسطينيين وهو يتحدث الآن عن تجاربه السيئة مع اللوبي اليهودي وكيف حاول اليهود ابتزازه والضغط عليه لكي يتبنى موقفا سلبيا من القضية الفلسطينية». وفيما يلي نص الحديث الذي جرى على هامش المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل.



«هنالك زيادة في حجم التضامن مع قضيتنا»: من أنشطة ائتلاف العودة في بريطانيا (لندن).
(تصوير: ائتلاف العودة في بريطانيا).

«حق العودة»: هل يمكنك تسليط الضوء على ائتلاف حق العودة الفلسطيني في أوروبا؟

الباز: «ائتلاف حق العودة هو عبارة عن تجمع للجان التي شكلت من قبل أفراد فلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة سواء في هولندا أو ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والسويد والدنمارك والنرويج وغيرها.. في كل هذه البلدان تم تشكيل لجنة، وهذه اللجان تجتمع سويا في مؤتمر عام، بمشاركة ممثلين عن مخيمات اللاجئين في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا وجمعيات المهجرين داخل فلسطين عام ١٩٤٨، لمناقشة الوسائل الصحيحة والمتاحة للقيام بحملة إعلامية على صعيد أوروبا الغربية يتم من خلالها شرح حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأيضا حقهم في التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة تهجيرهم بالقوة من أراضيهم. ولكل لجنة من اللجان الأعضاء في الائتلاف برامجها الخاصة التي تتوافق مع ظروف البلد التي تعيش فيها».

«حق العودة»: هل توجد تقديرات معينة عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا؟

الباز: «يتواجد أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في ألمانيا، حيث تصل أعدادهم فيها إلى قرابة ١٥٠ ألف فلسطيني واكبر تجمع لهم هو في برلين. أما في البلدان الأوروبية الأخرى فانه في السنوات الأخيرة وبالذات بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حدثت عملية نزوح كبيرة جدا للفلسطينيين الموجودين في المخيمات باتجاه ألمانيا وهولندا والدانمارك والسويد والنرويج مما أدى إلى زيادة أعداد الفلسطينيين بشكل كبير جدا في هذه البلدان فعلى سبيل المثال فان عدد الفلسطينيين في هولندا كان قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ فلسطيني تقريبا فيما عددهم الآن الى ما يزيد عن ٦-٨ آلاف فلسطيني. في الواقع، لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد الفلسطينيين في الدول الأوروبية لأننا كفلسطينيين ليست لدينا جنسية اسمها الجنسية الفلسطينية التي من خلالها نسجل لدى السلطات، فمنا من يحمل وثيقة سفر وآخرين يحملون جواز السفر الأردني أو جنسية أوروبية وبالتالي فان هناك صعوبة في عمل إحصائيات دقيقة حول أعداد الفلسطينيين في أوروبا. ولكن التقديرات تشير إلى أن ما بين ٢٠٠ -٢٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في أوروبا».

«حق العودة»: كيف يمكنك وصف أوضاع الفلسطينيين في أوروبا؟

الباز: «أوضاعنا جميعا كفلسطينيين في أوروبا الغربية هي ذات أوضاع الغرباء الذين يعيشون في أوروبا.. كما تعلم، فان هناك ديمقراطية في أوروبا وبالتالي فلا يوجد ضغط علينا من ناحية حقنا في ممارسة العمل السياسي أو حقنا في التنظيم أو حقنا في التظاهر وإبداء رأينا كفلسطينيين ولكن نواجه الصعوبات بسبب التعاطف الأوروبي مع اسرائيل والناتج أساسا عن عقدة الشعور بالذنب لما حصل لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية وهو ما يتطلب منا التوضيحات أن ليس من الضرورة أن يكون دعم حقوق الشعب الفلسطيني سيعني انك ستكون ضد اليهود بل على العكس فان بالامكان دعم حقوق الشعب الفلسطيني وفي ذات الوقت تبقى على موقفك رافضا لما فعلته النازية باليهود خلال الحرب العالمية الثانية إلا أن هذه الصورة ليست واضحة تماما للشعوب الأوروبية.

> **«أنا أقيم في أوروبا منذ ٣٥ عاما. ومع ذلك، فأنا أريد أن استخدم حقي في العودة إلى وطني ودياري الأصلية، وأن أمارس دوري في المجتمع الفلسطيني المستقبلي».**

وأيضا فان اللوبي المؤيد لإسرائيل في أوروبا هو قوي ومتنفذ في وسائل الإعلام الأوروبية الغربية وأيضا في اطر الدولة والأطر المتنفذة مما يصعب علينا كفلسطينيين أن نطرح قضيتنا وان نكسب الرأي العام الأوروبي لصالح قضيتنا بشكل كبير جدا. ومع ذلك فإننا نلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك تطور وان هناك زيادة في حجم التضامن مع قضيتنا بما في ذلك تأييد شخصيات مهمة جدا في أوروبا الغربية.. والتي كانت تتخذ موقفا سلبيا من القضية الفلسطينية في السابق فيما هي اليوم تقف إلى جانب الحق الفلسطيني وتؤيد القضية الفلسطينية.. لذلك هناك تطور ايجابي لصالح القضية الفلسطينية ولكن لغاية الآن ليس ذلك التطور الذي يمكننا أن نقول عنه انه تطور يشكل ضغطا على إسرائيل لكي تقبل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني».

«حق العودة»: تحدثت عن شخصيات..هل يمكنك أن تعطينا أمثلة؟

الباز: «على سبيل المثال، كانت مواقف وزير الخارجية الهولندي في حكومة الحزب الديمقراطي المسيحي السابقة هانس فنديل جروب من القضية الفلسطينية غير ايجابية إلا انه فاجأ الجميع الآن بموقف جيد جدا، بين قوسين، لصالح القضية الفلسطينية والفلسطينيين وهو يتحدث الآن عن تجاربه السيئة مع اللوبي اليهودي وكيف حاول اليهود ابتزازه والضغط عليه لكي يتبنى موقفا سلبيا من القضية الفلسطينية وهو يقول ذلك ليس سرا وإنما في وسائل الإعلام المختلفة ويدعو إلى الضغط على إسرائيل ومقاطعتها والى وجوب أن تعترف إسرائيل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وهناك شخصيات أخرى كثيرة. حتى في أوساط اليهود توجد الآن أطراف وشخصيات يهودية بدأت تغير من مواقفها وتقترب أكثر من حقوق الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال تشكلت لدينا في هولندا منظمة جديدة اسمها »صوت يهودي آخر» وهي تتألف من شخصيات يهودية كثيرة من بينها وزيرة الثقافة الهولندية السابقة وزير الداخلية السابق وهما ينتميان الآن إلى هذه المنظمة التي تدعو إلى إعطاء الفلسطينيين حقوقهم. صحيح أنها لا تدعم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلا أنها تطالب بحل عادل لقضيتهم وبغض النظر عن هذا الموقف فإننا نرى بان هؤلاء الناس اقتربوا بشكل كبير جدا من الحقوق القومية والوطنية للشعب الفلسطيني ويساهمون معنا في حملات كبيرة جدا ننظمها لصالح القضية الفلسطينية من حيث تنظيم المظاهرات والتعبئة وغيرها من النشاطات وفي الحقيقة وهو أمر جديد. ففي الماضي لم تكن هناك مواقف من هذا القبيل وهذا يساعدنا بشكل كبير جدا كفلسطينيين في عرض قضيتنا على الرأي العام».

> **نواجه صعوبة في حملتنا، ناتجة عن التعاطف الأوروبي مع اسرائيل والناتج اساسا عن عقدة الشعور بالذنب لما حصل لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية الأمر الذي يتطلب منا التوضيحات، ولكن بشكل عام فهنالك ازدياد في حجم التضامن الأوروبي مع القضية الفلسطينية.**

«حق العودة»: يظن البعض بأن اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا والولايات المتحدة غير متلهفون للعودة مقارنة باللاجئين في لبنان والدول العربية الأخرى.. ما هو ردك؟

الباز:«هذا انطباع غير صحيح وفي الحقيقة فانه لم تجر حتى الآن دراسة حقيقية وموضوعية حول هذا الموضوع.. أنا موجود في هولندا ولا أذكر أي مؤسسة فلسطينية أو غير فلسطينية قامت بمحاولة سؤال الفلسطينيين الموجودين هناك هل ترغبون بالعودة أم لا؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان حق العودة ليس مرتبطا برغبة فرد فلسطيني بالعودة أو عدم العودة لكي نحكم بصحة هذا الحق فالحق هو حق طبيعي لكل فلسطيني أن يمارسه وان يستعمله إذا ما أتيح أمامه المجال بأن يعود. فحالما يتم وضع اللاجيء أمام الخيار بان له الحق بالعودة أم لا فعندها تصبح مسألة أخرى فإذا لم يرغب باستخدام ذلك الحق فهو حر. ولكن أنا مثلا أقيم في أوروبا منذ ٣٥ عاما وأريد أن استخدم حقي في العودة الى الديار والوطن.. وأريد أن أمارس دوري في المجتمع الفلسطيني المستقبلي وأعتقد جازما بأن أطفالي المولودين في أوروبا سيعلمون هذا الموقف لأبنائهم أيضا وستكون لديهم الرغبة والحق بالعودة إلى ديار آبائهم وأجدادهم. أنا لا اعتقد بصحة الادعاء بان اللاجئين في أوروبا لا يريدون العودة وإنما اعتقد أن الجزء الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين يريد وبشكل جازم المشاركة والمساهمة بشكل أو بآخر في قيام مجتمع فلسطيني متماسك ويحقق الحقوق الديمقراطية والوطنية لكافة أبناء الشعب الفلسطيني».

«حق العودة»: أحيانا نسمع أن دول أوروبية تريد التخلص من اللاجئين فيها وأحيانا أخرى نسمع عن دول تشجع لاجئين فلسطينيين على الهجرة إليها..أين الدقة في هذه المعلومات؟ أم هي سياسات دول تختلف من دولة إلى أخرى؟

الباز: «السياسة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي الآن هي وضع المعيقات في طريق اللاجئين السياسيين إلى دول الاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، فإن هولندا هي إحدى الدول التي اتخذت عدة قرارات بطرد ٢٦ ألف متقدم بطلب لجوء سياسي واعتقد أن هذه القرارات ناتجة عن أسباب اقتصادية في هذه الدول كون الاتحاد الأوروبي توسع بشكل كبير جدا إلى دول مثل بولندا وهنغاريا وغيرها وهي دول فيها أساسا مخزون هائل جدا من العمال العاطلين عن العمل وبالتالي فان الاتحاد الأوروبي يسعى الآن إلى سد هذه الثغرة بداخله ولا يريد مهاجرين من أسيا ودول أخرى بينما هنالك دول أعضاء يمكنها أن تزود السوق بطاقة العمل التي يحتاج إليها.

في هولندا مثلا، هناك مشاريع قوانين مطروحة لفحص الأجانب الحاصلين على الجنسية الهولندية ومدى اندماجهم في المجتمع الهولندي وإتقانهم للغة الهولندية وإذا لم ينجح في هذا الفحص فانه قد يترتب على ذلك فحص سحب الجنسية الهولندية من هؤلاء الأشخاص. بالطبع فان هذا القانون لم يقر بعد وهناك مقاومة شديدة من قبل العديد من الأحزاب ضد هذا القانون لأنه يحمل في طياته سياسة تمييزية كبيرة جدا كون أن هناك عدد كبير من الهولنديين الأميين الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة وبالتالي ما هو مصيرهم؟. بالتالي هناك مقاومة كبيرة جدا لهذا القانون المقترح إلا أن لجوء بعض الأحزاب السياسية لطرح مشاريع قوانين من هذا النوع على البرلمان الهولندي للموافقة عليها يظهر إلى أي مدى هناك نهج تفكير بدأ يتجذر لدى هؤلاء الناس بنظرتهم إلى الأقليات الموجودة عنهم ومحاولة التقليل من عدد هذه الأقليات.

كذلك، فإن هجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الاميركية تلعب دورا كبيرا في منع المسلمين من القدوم إلى هذه البلدان.. أصبحت هناك نظرة سلبية جدا للمسلمين. هي نظرة غير معلنة وإذا طرحتها على الهولندي أو الأوروبي بشكل عام فانه سينكرها ويرفضها إنما النظرة موجودة ونحن نشعر بها في الأوساط السياسية وهي نظرة تلعب دورا في التخفيف قدر الامكان من المهاجرين ومنع اكبر قدر من المسلمين من القدوم إلى أوروبا والإقامة فيها».

نحو بناء بنى مدنية للاجئين والتجمعات الفلسطينية في الشتات

اللاجئون الفلسطينيون: من الاستثناء الى المشاركة

د. كـــرمة النابلـــسي

تعتبر المشاركة الفعالة لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في عملية صنع القرار، إحدى الآليات الحاسمة في تحقيق التسوية من خلال المفاوضات. لقد ظهرت هذه المعادلة في أعقاب تجربة أوسلو التفاوضية، والتي دفعت بقضية اللاجئين عموما الى الهامش، وهو ما قاد لاحقا الى انهيار العملية السياسية ووضع المزيد من العراقيل أمام حل قضية اللاجئين.

من هذا المنطلق، كان لا بد من العمل باتجاه تغيير يتيح للاجئين الفلسطينيين، وخاصة هؤلاء المقيمين في الشتات ومخيمات اللاجئين، فرصة المشاركة في عملية صنع القرار. وقد قادت سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها الهيئات الأكاديمية، والتجمعات الفلسطينية في الشتات وهيئات ومؤسسات أخرى منذ نحو أربع سنوات الى اخراج مشروع معني بهذه المسالة الى حيز الوجود. ويستند مشرؤوع «أسس المشاركة» الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي أساسا على فلسفة قائمة على وجوب مساعدة اللاجئين الفلسطينين في ان يطوروا بأنفسهم النماذج العملية التي تكفل لهم حق المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار. وسيغطي مشروع «اسس المشاركة» جموع اللاجئين خارج فلسطين التاريخية، وهم من تم استثنائهم من العمليات المجتمعية والانتخابية بموجب اتفاقات أوسلو، ساعيا الى عنونة وبناء نماذج مختلفة من البنى المدنية والآليات التي تحقق للاجئين دورهم وحقوقهم.

ويغطي المشروع مساحة واسعة من مخيمات اللاجئين في العالم العربي وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات. ويعلو التساؤل الاول في دور مثل هذه البنى المدنية التي من الممكن أن تلعبه، وفي كيفية إقامتها. ولا شك أن الفائدة المشروع الأولى، تكمن في ايجاد قنوات جديدة للاتصال بين أفراد التجمعات ذاتها، وربط التجمعات ببعضها البعض، وذلك عبر آلية واضحة وبناءة للتواصل بين ممثلي التجمعات والقيادات الوطنية، وهو ما سيساهم بالضرورة في اية عملية تفاوضية مستقبلية، وتسهيل عملية مشاركة اللاجئين الفلسطينيين وتجمعات الشتات فيها. ولا بد ان نعيد التأكيد على أن مثل هذه البنى المدنية ستشكل جسرا مميزا يربط بين القيادة الناشئة، المحلية والشعبية للتجمعات الفلسطينية في الشتات، مع المستويات البيروقراطية والسياسية للممثلين الوطنيين والمفاوضات الدولية.

آليات عملية لبلورة المأسسة الديمقراطية

سيعتمد مشروع «أسس المشاركة» على طاقم مهني صغير، ولكن جل العمل في التجمعات سيقوده اللاجئون الفلسطينيون بأنفسهم، وفيما يلي ساستعرض أهم الخطوات والآليات العملية التي من شانها ضمان مشاركة مجتمعية فاعلة التي سيتم الاعتماد عليها وتبنيها خلال فترة تطبيق المشروع.

سيتم خلال المرحلة الاولى من المشروع تحديد الاحتياجات الملحة للمخيمات وتجمعات اللاجئين وذلك عن طريق عرض ثلاث استمارات للبنى المجتمعية المدنية في الأشهر القليلة القادمة والتي سيتم صياغتها بمساعدة طاقم من الخبراء والاكاديميين. وسيناقش اللاجئون اسئلة تتعلق بطبيعة البنى المثلى التي يفضلونها من أجل اتصال افضل مع الممثلين الوطنيين في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن هذه البنى، الوفود، الصحف، الزيارات والحوارات وقائمة طويلة أخرى، وستشمل كل ما يراه اللاجئون مناسبا. اما السؤال الثاني، فيتعلق في المواضيع التي يفضل اللاجئون مناقشتها مع الممثلين (وليس مواقفهم من هذه القضايا) وهو ما سيرفعه اللاجئون والتجمعات مباشرة لممثليهم. ويحدد السؤال الأخير، الاحتياجات الجماعية الهامة التي يحتاجها اللاجئون في كل تجمع.

ونتيجة لهذه النقاشات والحوارات سيتم اصدار تقريرين منفصلين عن اهم الاستنتاجات. وسيعالج التقرير الأول، البنى المدنية الضرورية التي اختارها اللاجئون، وآليات تطبيق المشروع. ومن نافل القول أن هذا التقرير سيكون وثيقة غنية ومهمة لتجمعات اللاجئين وقيادتهم الوطنية، الاكاديميين والباحثين، المهتمين والمانحين الدوليين، والخبراء في مجالات دراسات اللجوء والهجرة القسرية ودراسات الشرق الأوسط والعملية السلمية. اما التقرير الثاني، فسيكون خاصا بالمانحين الدوليين، من أجل المساعدة في تطبيق التوصيات الخاصة بالبنى المدنية بشكل عام، وسينشر التقريران مع نهاية المرحلة الأولى من المشروع والتي ستمتد على مدار ١٨ شهرا. أما المرحلة الثانية، فستعمل، بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، على انشاء البنى المجتمعية-المدنية الضرورية للاجئين الفلسطينيين خارج مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها في الدول المضيفة، الاردن، سوريا، لبنان، وتجمعات اللاجئين في مناطق الشتات الأخرى.

وتكمن المهمة الأولى في اقامة شبكة معلومات خلال الثلاثة أشهر الأولى من المشروع، وفيها سيتم تحديد حجم وطبيعة تجمعات اللاجئين في مناطق العالم المختلفة. وعليه، سيتم تحديد اتصالات مع النشطاء والقادة المحليين، في داخل وخارج مخيمات اللاجئين في كل منطقة من مناطق الشتات، من أجل البدء بعملية الانتخاب، و\أو اختيار الممثلين، وتحديد الاستمارات العملية.

وبعد اجتماع الخبراء الذي سينعقد في جامعة اكسفورد في ايلول ٢٠٠٤، ستعقد ورشة عمل في قبرص، لأعضاء تجمعات اللاجئين من كل أنحاء العالم، سيتم فيها مناقشة الإستمارات والاسئلة مع طاقم العمل مع اللاجئين وممثيلهم، وستعقد عدد من الاجتماعات بين ممثلي اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، وسيتم التوصل خلالها الى التفاهمات حول الاستمارات. وبعد مراجعة الاستمارات، سيتم عرض هذه الاستمارات على اللاجئين، ومن ثم تحليلها على يد عدد من الخبراء.

اشراك اللاجئين في العملية السلمية

تهتم المرحلة الثانية من المشروع بقضية تهميش اللاجئين من العملية السلمية. وبالرغم من ان معظم الخبراء والمحللين قد حددوا قضية اللاجئين الفلسطينيين كجوهر الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، الا أنها تظل مفتقرة الى آلية قادرة على التعامل معها، فنهج أوسلو بين اعوام ١٩٩٣-٢٠٠٣، قد استثنى اللاجئين الفلسطينيين ببساطة متناهية ووضع قضيتهم جانبا. لقد اعترف الخبراء والباحثين والساسة، أن قضية اللاجئين والآليات الكفيلة بحل القضية قد تعقدت في أعقاب هذا التوجه. ومن الجدير بالذكر، أنه سيتم خلال المرحلة الأولى من المشروع، اشراك الجهات المختصة والمعنية، من دبلوماسيين ومدنيين وساسة من أجل توضيح وتدعيم التوجه المطالب بمشاركة اللاجئين، كما سيتم عقد جملة من الفعاليات والنشاطات الهادفة الى التركيز على آليات حل الصراع.

ويرى الكثيرون أن الأطراف المعنية غير قادرة على مناقشة أي من عوامل قضية اللاجئين الفلسطينيين المختلفة، وهو ما قاد الى اعتبارها قضية مغلقة، كما ارتبك الكثيرون في كيفية حل قضية اللاجئين بموجب اتفاقات اوسلو، حيث أن حقوق اللاجئين عادة ما لا تكون واضحة ومفهومة بشكل كبير. لقد قاد سياسة التجاهل او سوء الفهم بقضية اللاجئين الى المزيد من العقبات لقضية اللاجئين. وعليه، فان قضية المباشرة بحوارات جماعية يشارك فيها الاعلاميون، القانونيون، خبراء حل الصراعات، المؤرخون، علماء الاجتماع، وجراء الدراسات المقارنة مع تجارب اللجوء الأخرى في العالم، هي مسألة في غاية الأهمية. لقد كانت جنوب افريقيا مثالا جيدا وناجحا لمكان تمت فيه عملية مصالحة تاريخية لصراع طويل ومتجذر وازالة الظلم بطريقة بناءة وايجابية.

وأخيرا، فان مشروع «أسس المشاركة» سيشكل فرصة كبيرة للاجئين والتجمعات الفلسطينية في الشتات من بلورة نماذج وبنى مدنية ستدفع باتجاه لعب دور أكثر فاعلية في عملية صنع القرار الفلسطيني، وانهاء حالة الاستثاء التي تعاني منها قضية اللاجئين في اية عملية تفاوضية مستقبلية.

النابلسي. (تصوير: بديل)

د. كرمة النابلسي هي أستاذة جامعية في كلية نوفيلد بجامعة أكسفورد (بريطانيا). شغلت النابلسي مناصب استشارية عديدة في بريطانيا وخارجها، ومنها المستشار الخاص للجنة التحقيق حول مساعدات التنمية للمناطق المحتلة التابعة لمجلس النواب (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، ولجنة المجالس البرلمانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين (١٩٩٩-٢٠٠٣)، ومن مؤلفاتها «تقاليد الحرب» (١٩٩٩). كما شغلت النابلسي مناصب عديدة في مؤسسات ودوائر مختلفة في منظمة التحرير الفلسطينية حتى بداية التسعينيات.

مولي مالكر، رئيسة جمعية بات شالوم الاسرائيلية لـ «حق العودة»:

لا نضع أنفسنا في خانة اليسار الإسرائيلي المتقلب، والسلام بدون حق العودة مستحيل

أجرى اللقاء: مراد خطيب

اعتبرت مولي مالكر، رئيسة جمعية بات شالوم الاسرائيلية (بنت السلام)، أن تطبيق السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين هو أمر مستحيل بدون تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وأضافت مالكر، «إننا نناضل الآن من أجل إيجاد صيغة موحدة تدعم حق العودة، واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية».

ورفضت مالكر في حديث خاص مع «حق العودة»، على هامش المؤتمر الرابع لملتقى خبراء مركز بديل الذي انعقد في معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية في حيفا، رفضت اعتبار «بات شالوم» جزءا من اليسار الاسرائيلي الذي وصفته بأنه «متقلب». وأضافت، «إن ما يميزنا عن غيرنا هو أننا الجمعية الوحيدة التي تتعاون مع الفلسطينيين داخل إسرائيل في موضوع النكبة الذي لا يعطيه احد من اليسار وحتى الراديكالي منه أو معسكر السلام أية أهمية أو اعتبار». وفي معرض ردها على قضية اللاجئين الفلسطينيين والموقف الاسرائيلي المتعنت منها، فقد اعتبرت مالكر، أن «ما يهمنا هو ليس الرد على هذه الادعاءات بل النضال من أجل الحصول على اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين». وفيما يلي نورد نص اللقاء.

«حق العودة»: كيف تبلورت فكرة إنشاء جمعية بات شالوم؟

مالكر: في العام ١٩٩٢، شاركت العديد من الإسرائيليات في مؤتمر عقد في مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، بالاضافة الى عدد من الفلسطينيات من منظمة التحرير الفلسطينية. في هذه الفترة، كانت اللقاءات بين الاسرائيليين وممثلي منظمة التحرير ممنوعة، ومع ذلك، شاركنا في المؤتمر، وكان لنا اتصالات مع جمعيات نسوية فلسطينية خلال الانتفاضة الأولى، ودعونا الناشطات الفلسطينيات إلى زيارة حيفا وتل أبيب والقدس. وقد خرجت فكرة إنشاء الجمعية الى النور بعد انتهاء فعاليات المؤتمر، وكتتويج للاتصالات مع الجمعيات الفلسطينية، وذلك من أجل اعطاء دورا رياديا للمرأة على طريق تحقيق التسوية.

«حق العودة»: هل يمكن أن نفهم من ذلك أن بات شالوم تتبنى الرؤية النسوية وتتمركز في دور المرأة؟

مالكر: بات شالوم، هي نسوية وتضم نساء يهوديات وعربيات من الداخل وهي تدمج بين السلام والنسوية، ونرى أن المرأة تستطيع اخذ دورها الحقيقي في المجتمع سواء كانت يهودية أم عربية، ونحن نناضل ضد التمييز الذي يفرضه علينا المجتمع الذكوري وضد الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني.

«حق العودة: ما هي رؤيتكن للسلام وحل الصراع؟

مالكر: نحن نرى أن الحل الأمثل يكمن بدولتين لشعبين وهذا يتحقق بانسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود عام ١٩٦٧، كذلك نرى القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والقدس الغربية عاصمة للدولة الإسرائيلية ونحن نؤمن أيضا بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ونرى السلام مستحيلا بغيره، ونناضل الآن من اجل إيجاد صيغة موحدة تدعم حق العودة.

«حق العودة»: إذا، كيف تترجمن مبادئكن على أرض الواقع؟

مالكر: أستطيع أن أقسم نضالنا العملي إلى قسمين. الأول هو نضال ضد الاحتلال عن طريق التعاون مع الجمعيات النسوية الفلسطينية كمركز القدس للنساء، ونقوم بالاشتراك في المظاهرات الرافضة للاحتلال، وجدار الفصل العنصري، وارى انه عندما تشترك نساء في مظاهرات فان العنف من قبل الشرطة يكون أقل حدة، كذلك نجري حوارا مع جمعيات فلسطينية عديدة من أجل الوصول إلى صيغة موحدة حول حق العودة، ونقوم بتنظيم مؤتمرات لأجل ذلك ونعقد جلسات كثيرة، في الآونة الأخيرة بسبب الحصار الشديد على الأراضي الفلسطينية، نقوم بالتنسيق فيما بيننا عن طريق الانترنت والدعوات المتبادلة بواسطة الصحف. أما القسم الثاني، فهو نشاطنا داخل إسرائيل إذ نقوم بتنظيم حلقات سياسية يشترکن فيها نساء يهوديات وعربيات، إذ نعمل أيضا من أجل تحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في الدولة وإضافة إلى ذلك نقوم بالآونة الأخيرة بجمع شهادات ممن واكبوا النكبة من أجل توثيقها.

«حق العودة»: هل ترون أنفسكن يسارا إسرائيليا راديكاليا؟

مالكر: من الصعب أن نعطي تعريفا واضحا لليسار في إسرائيل، فاليسار الإسرائيلي متقلب بدون أجندة موحدة، نحن جمعية نسوية تناضل ضد الاحتلال واستعمال القوة ولا نضع أنفسنا في خانة اليسار، وما يميزنا عن غيرنا هو أننا الجمعية الوحيدة التي تتعاون مع الفلسطينيين داخل إسرائيل في موضوع النكبة الذي لا يعطيه احد من اليسار وحتى الراديكالي منه أو معسكر السلام أية أهمية أو اعتبار.

«حق العودة»: هل ينظر إليكن المجتمع الإسرائيلي وبالأخص اليهودي بعين الرضى؟

مالكر: خلال العشرين سنة من عملي السياسي وحوالي أكثر من عشر سنوات في جمعية بات شالوم لا أر أن المجتمع الإسرائيلي يفهم دور ونشاط المرأة على الساحة السياسية، وفي الآونة الأخيرة يزداد الأمر سوءاً إذ أن هناك نوعاً من اللامبالاة التي تسيطر على المجتمع الإسرائيلي بعد أن فقد الثقة بالقادة السياسيين من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، النزعة الفاشية والمتطرفة سائدة كثيراً عند الأوساط اليهودية وهناك بلبلة واضحة حول كيفية تركيز العمل السياسي، نحن نتعرض اليوم لمضايقات وتحرشات من قبل أوساط متفرقة لكنها أقل بكثير مما كنا نتعرض إليه في الماضي.

«حق العودة»: ونحن نجري الحديث على هامش المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل الذين تشاركون فيه، ما هو دوركم بالضبط في هذا المؤتمر؟

مالكر: لقد حضرنا المؤتمر كمدعوات وقد طلبت أنا شخصياً من مركز بديل أن نشترك في المؤتمر نظراً لأهمية موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، كما قامت إحدى رفيقاتنا بإلقاء محاضرة حول «العدالة الانتقالية» وهو موضوع بحثها الذي تجريه في إحدى الجامعات الأمريكية.

«حق العودة»: هل ترين قضية المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل منفصلة عن قضية اللاجئين بشكل عام؟

مالكر: نحن نرى أنه من الخطأ الدمج ما بين القضيتين. المهجرون في إسرائيل عليهم أن يناضلوا من خلال الديمقراطية الإسرائيلية من أجل الحصول على مطالبهم بالعودة وهذا من شأنه أن يدعم النضال ويكبح جماح الجهات المختلفة التي تدعو إلى الترانسفير، ونحن كجمعية نقوم بدعم هذا الحق، وهذا يؤكد وجود أوساط يهودية تدعم حق العودة للمهجرين كجمعيتنا وجمعية زوخروت، على الجمعيات الفلسطينية التي تتعامل مع هذا الموضوع، كجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل، وأن تركز نضالها وتقوم بتعبئة الرأي العام الدولي والإسرائيلي واستغلال الديمقراطية الإسرائيلية. ونحن نأمل أن يتم التنسيق بيننا في المستقبل من اجل إيجاد صيغة ملائمة وواحدة لحق العودة.

«حق العودة»: ما هو ردكم على الادعاءات الصهيونية التي ترى عودة اللاجئين الفلسطينيين دماراً لدولة اسرائيل؟

مالكر: أنا لا أعتقد ذلك. فمثلا إسرائيل تعتبر نفسها دولة الشعب اليهودي في الوقت الذي يتواجد فيه غالبية اليهود خارج الدولة. إن ما يهمنا هو ليس الرد على هذه الادعاءات بل النضال من أجل الحصول على اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. إذ أن اعترافاً كهذا غير موجود أبداً. الناحية النفسية أيضا مهمة بالنسبة لنا، فهنالك لاجئون يواجهون ظروفاً معيشية صعبة، ومن أجل هذا يجب تجنيد وحشد الموارد وتركيز الأفكار.

أمير مخول، مدير عام اتحاد الجمعيات الأهلية العربية داخل اسرائيل لـ «حق العودة»:

لن ينتهي الصراع بانتهاء الاحتلال، لأن العودة ليست جزءاً من الماضي بل جزء من المستقبل

أجرى اللقاء: عبد الرؤوف الأرنؤوط

أكد أمير مخول، مدير عام اتجاه–إتحاد الجمعيات الأهلية داخل إسرائيل، أن القضية الفلسطينية هي قضية موازين قوى، معتبرا ان قدرة الشعب الفلسطيني يجب ألا تكمن فقط في البحث عن حل لقضية احتلال المناطق الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ وانما لحل جميع مركبات الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، ومنها قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة الى ديارهم، والقدس والمستوطنات وغيرها. وقال مخول، «عندما تكون الطرف الضعيف من ناحية توازن القوى فانه مع ذلك تبقى لديك نقاط قوة يمكن الاستناد إليها، فمثلا يمكن للفلسطينيين أن يرفضوا التوقيع على اتفاقية لإنهاء الصراع وهذه قضية مهمة، وأيضا رفض التوقيع على إسقاط حق العودة.. حتى لو قبل الفلسطينيون بدولة دون حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ فان عليهم عدم القبول بإنهاء الصراع. ان القدرة على إفشال المخططات الإسرائيلية هو أمر مهم، واذا لم يكن لدينا القدرة على إنجاح مخططات فلسطينية فلدينا القدرة على إفشال مخططات إسرائيلية».

وقد جرى الحوار مع السيد مخول، على هامش مؤتمر خبراء بديل الرابع واستهله بالحديث عن اتجاه–اتحاد الجمعيات الاهلية في داخل اسرائيل، بأنه يضم ٦٥ مؤسسة أهلية، ويعمل على بناء المؤسسات من خلال ربطها ببعضها البعض، وأيضا ربطها في الإطار الفلسطيني الأوسع والعربي والعالمي على أساس بلورة استراتيجيات جماعية للمؤسسات في مناطق ١٩٤٨ من منطلق كونها جزء من القضية الفلسطينية وليست كقضية إسرائيلية داخلية. كما شدد مخول على أهمية حفظ الذاكرة الفلسطينية خصوصا وأن اليسار واليمين الإسرائيليين على السواء يتعاملون مع الفلسطينيين بمنطق «انسوا الماضي وتطلعوا إلى الأمام» معتبرا أن «الماضي بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي هو مشكلة إلا أنه بالنسبة لنا فهو المستقبل، ان حق العودة والنكبة ليست جزء من ماضينا وإنما هي جزء من حياتنا ونحن لنا مصلحة ألا ننسى والا ندعهم ينسوا». وفيما يلي نورد نص اللقاء.

«حق العودة»: إحدى المواضيع الأساسية التي تتعاملون معها، ضمن نطاق عملكم في اتجاه-اتحاد الجمعيات العربية في اسرائيل هي قضية المهجرين الفلسطينيين في الداخل..ما هي مجالات عملكم في هذه القضية بالتحديد؟

مخول: أول عمل قمنا به كاتجاه–اتحاد الجمعيات الأهلية العربية في داخل إسرائيل فيما يتعلق بقضية المهجرين الفلسطينيين في الداخل، كان في العام ١٩٩٨ حينما نظمنا لقاءا مع السفراء الأجانب في إسرائيل حيث نظمنا جولة شارك فيها ٢٤ سفيرا الى عدد من القرى المهجرة ومنها الغابسية والبصة، وذلك من اجل التعرف على مشكلة المهجرين عن كثب كما استمعوا إلى قضية الأوقاف الإسلامية التي هي جزء من قضية المهجرين حيث أن الأوقاف الإسلامية تشكل نحو ٧ ٪ من المساحة داخل الخط الأخضر وهي مصادرة وتدار من قبل موظف يهودي في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية فيما أن استخدام هذه الأراضي ممنوعة على أصحابها سواء أكانوا داخل الوطن أو خارجه.

كما أننا ندعم جمعية المهجرين داخل الخط الاخضر، بشكل كامل، فقد قدمنا لهم المساعدة وكنا شركاء في تنظيم مؤتمر حق العودة في السنة الأخيرة فضلا عن أننا نجند سنويا عشرات الوفود الأجنبية والإسرائيلية بالتنسيق مع جمعية المهجرين لزيارة القرى أو المدن المهجرة والتعرف على قضايا المهجرين واللاجئين بشكل عام. أيضا، نحن على علاقة وثيقة جدا مع هيئة تنسيق الجمعيات الفلسطينية العاملة في لبنان، وهو ما يساهم في لم الشمل الفلسطيني على مستوى المؤسسات، كما نعمل على على رفع هذه القضايا في المحافل الدولية مثل المؤتمر العالمي لمكافحة جميع أشكال العنصرية في ديربان (جنوب إفريقيا) ومؤتمرات دولية أخرى مختلفة.

«حق العودة»: هل يمكنك أن تضعنا في صورة قضية المهجرين من حيث عدد القرى المهجرة وأوضاع المهجرين؟

مخول: هناك ٥٣١ قرية ومدينة مهجرة في مناطق ١٩٤٨ لا تجد غالبيتها لا في الخارطة ولا أي شيء آخر، فالإسرائيليون يريدون التعامل مع الموضوع وكأنه جزء من الماضي المنسي وهم يطمسون كل الآثار التاريخية لأي بلد حتى أن الأمر وصل بالإسرائيليين إلى اخذ حجارة القبور من اجل بناء بيوتهم.. ويأخذون شواهد القبور مثلما حدث في قرية سحماتا حيث نقلت الحجارة إلى مدينة معلوت اليهودية في شمال البلاد وتكرر ذلك في عشرات القرى والمدن مثل حي وادي الصليب في حيفا التي تؤخذ حجارة بيوتهم بناء الأحياء السكنية اليهودية.

«حق العودة»: هل قلت أنهم يسرقون حتى حجارة المقابر لبناء البيوت؟

مخول: بالتأكيد. على سبيل المثال، فانه ممنوع على الفلسطينيين تنظيف مقبرة الاستقلال في حيفا أو ترميمها.. أخذوا الحجارة ليس فقط من المقابر وإنما من البيوت المهدومة وغيرها وذلك في محاولة لتغيير المشهد، بالمفهوم التاريخي والعلاقة مع الوطن وذلك في محاولة لمنع علاقتنا مع الوطن ومحاولة تشتيتنا.

«حق العودة» : كم عدد المهجرين في الداخل ومن يتابع شؤونهم؟

مخول: يصل عدد المهجرين في الداخل إلى قرابة ربع مليون فلسطيني وتتابع شؤونهم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، ولكن خلال العشر سنوات الماضية تحول موضوعهم إلى موضوع أساسي ضمن برامج الأحزاب السياسية، وهذا مهم، أحياء ذكرى النكبة تجري سنويا بمشاركة كل القوى والفعاليات السياسية كما يجري مسح الأوقاف الإسلامية منذ سنوات من خلال مؤسستين أو ثلاث وهما مؤسسة الأقصى وجمعية الأقصى.

«حق العودة»: ما هو حيز الذاكرة ضمن فضاء عملكم واستراتيجيكم كفلسطينيين يعيشون داخل إسرائيل؟

مخول: ان الحفاظ على الذاكرة هو أمر مهم جدا وعلينا ألا ننسى أن أول شيء غيرته إسرائيل عام ١٩٤٨ هو المنهاج الدراسي فهي تحاول أن تخلق جيل ما يسمى إعادة إنتاج «العربي الإسرائيلي» وليس الفلسطيني بمفهوم أن العربي الإسرائيلي بعيد عن وطنه ولا تربطه أي علاقة بالوطن ولا تربطه أي علاقة بالذاكرة التاريخية.. ويتعامل اليسار واليمين الإسرائيلي دائما معنا بمنطق «انسوا الماضي وتطلعوا إلى الأمام» وهو الشعار الذي أطلقه يوسي بيلين، فالماضي بالنسبة له هو مشكلة إلا أن الماضي بالنسبة لنا هو مستقبلنا، نحن نتحدث عن حق العودة والنكبة ليست جزء من ماضينا وإنما هي جزء من حياتنا ونحن لنا مصلحة ألا ننسى والا ندعهم ينسوا.

لنا مصلحة أن نثقف أجيال كاملة على عدم النسيان والتذكر، وهذا أمر مهم جدا له علاقة واضحة بالهوية الوطنية والانتماء ليس للدولة وإنما للوطن وبالتالي فان تنظيم الزيارات للمدارس وتنظيم المخيمات الصيفية في القرى المهجرة هي قضية حيوية جدا لأنها عمليا تعيد أحياء الذاكرة وتحافظ عليها ليس من باب الرومانسيات وإنما كمطلب سياسي لأن إسرائيل تبني على قضية النسيان.

«حق العودة»: هل تلمس أي تغيير عند الإسرائيليين تجاه موضوع حق العودة؟

مخول: أنا لا أعول كثيرا على تغيير مواقف الإسرائيليين تجاه حق العودة فحتى لو كانت هناك مبادرات جدية تجاه هذا الموضوع فانا لا ابني عليها. فالإسرائيليون لن يناقضوا وجودهم الاستعماري وهم لا يريدون حتى أن يعترفوا بذلك وعليه فلا اعتقد أن الإسرائيلي حتى لو كان في أقصى اليسار يوافق على اعادة العجلة الى الوراء، ويجب أن نوضح أن اليسار الصهيوني استيطاني أكثر من اليمين الصهيوني فمثلا قرية عين حوض، القريبة من حيفا، حولوها إلى ما يسمى «قرية الفنانين» والمسجد فيها حول إلى مطعم فيما يتواجد أهالي عين حوض في بلد غير معترف به تبعد ٢ كيلومتر عن بلدهم الأصلي وبيوتهم يسكنها يهود من أقصى اليسار الإسرائيلي وبالتالي فهم في هذه القضية أكثر عداءا لحق الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم.

القضية هي قضية توازن قوى، هل الشعب الفلسطيني قادر على وضع إسرائيل في وضع تبحث فيه عن حل نهائي للصراع وليس للاحتلال فالصراع لن ينتهي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ فالصراع يبقى على مركبات اللاجئين وحق العودة والقدس والمستوطنات.. الآن لا يوجد توازن قوى لصالحنا كشعب مشتت والمجتمع الدولي معادي لمطلب حق العودة أما الشرعية الدولية فقد تخلت عن مطلب حق العودة الذي نتمسك به نحن ولكن هناك حركات تضامن مهمة في العالم. عندما تكون الطرف الضعيف من ناحية توازن القوى فانه مع ذلك تبقى لديك نقاط قوة يمكن الاستناد إليها فمثلا يمكن للفلسطينيين أن يرفضوا التوقيع على إنهاء الصراع وهذه قضية مهمة وأيضا رفض التوقيع على إسقاط حق العودة.. حتى لو قبل الفلسطينيون بدولة دون حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ فان عليهم عدم القبول بإنهاء الصراع وأيضا القدرة على إفشال المخططات الإسرائيلية هو أمر مهم فليست لدينا القدرة لإنجاح مخططات فلسطينية وإنما لدينا القدرة على إفشال مخططات إسرائيلية. ان إسرائيل كما هو حال الولايات المتحدة قوية ضد الدول ولكنها ليست كذلك تجاه الشعوب وخاصة الشعب الفلسطيني، وبسبب طبيعة الشتات الفلسطيني، فان أي شخص فلسطيني يشعر أحيانا انه سيد الموقف وبامكانه وقف عملية سياسية باكملها.

«حتى لو قبل الفلسطينيون بدولة دون حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ فان عليهم عدم القبول بإنهاء الصراع. واذا كان الفلسطينيون لا يستطيعون اليوم إنجاح مخططات فلسطينية، فعلى الأقل يستطيعون إفشال المخططات الاسرائيلية».

«لن يحل موضوع المهجرين في الداخل بأدوات إسرائيلية، لانه موضوع سياسي في إطار الصراع بين القوميتين والشعبين. وإسرائيل ليست الحكم في هذه القضية بل المجرم، ولا يمكن أن تكون الحكم يوما».



«اسرائيل هي المجرم وليس الحكم»: أمير مخول.
(تصوير: بديل)

ان إسرائيل غير قادرة على القضاء على الشعب الفلسطيني وعلى إنهاء أزماتها فهي ليست قادرة على التعايش مع الاستيطان وهي أيضا غير قادرة على التنازل عن الاستيطان وهو ما يدفعها إلى تصعيد الأزمة باتجاه الترانسفير والتهجير وهنا تأتي الآليات الدولية في منع التهجير.

«حق العودة»: تشير استطلاعات الرأي في إسرائيل أن التأييد لتهجير الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر هو في ازدياد في ظل الحديث عن بعض الإسرائيليين الذين يحاولون فهم ما حدث في عام ١٩٤٨؟

مخول: في تعاملنا مع الإسرائيليين، حتى مع هؤلاء الذين يدعمون حق العودة، يجب التمييز بين أمرين وهو أننا لسنا في نفس نقطة الانطلاق، فالإسرائيلي، سواء كان يساريا أم يمينيا، يؤيد حق العودة أو يعارضه فهو استفاد كطرف ثالث أو كطرف أول من النكبة ومن إنكارها لفترات معينة ومن اكتشافها لفترات معينة ولكن في نهاية الأمر فان الشعب الفلسطيني وحده هو الضحية وبالتالي فان الإسرائيلي ليس الضحية وإنما الفلسطيني فقط هو الضحية.

«حق العودة»: هل انتم في اتجاه-اتحاد الجمعيات الاهلية العربية في الداخل تناقشون المجتمع اليهودي في هذا الموضوع؟

مخول: أنا شخصيا، اعتقد أن علينا عدم اشغال أنفسنا كثيرا بالحديث عن هذا الموضوع.

«حق العودة»: يعني انك لا ترى فائدة من ذلك؟

مخول: أنا أقصد أن الذي يريد أن يؤثر على المجتمع اليهودي فليفعل ذلك ضمن المجتمع اليهودي، وليس في مجتمعنا.. نحن لسنا متساوون في هذا المشروع. وأنا لا أقبل أن يزاحموننا حتى على دور الضحية. بامكان الإسرائيليين أن يعملوا دوليا ومع المجتمع الإسرائيلي وان يساعدوا المجتمع الفلسطيني ولكن لا يمكنهم أن يقودوا هذه العملية في نهاية المطاف. فمن الجيد مثلا أن تقوم مؤسسة زوخروت (مؤسسة يهودية تعمل رفع الوعي في أوساط المجتمع اليهودي للنكبة الفلسطينية) بالتنسيق مع جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، ولكن جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين هي التي يجب أن تضع الأجندة وهذا تمييز مهم لأننا لسنا متساويين ولم نبدأ من مصير مشترك وإنما بدأنا من نقطة ان «مصير يناقض مصير«. لقد دمرت فلسطين من اجل إسرائيل فلا يمكن الحديث فجأة عن المصير المشترك. من هنا، نحن كاتجاه نبني مؤسساتنا بشكل مستقل عن المؤسسات الإسرائيلية فهناك مجتمعين مدنيين مختلفين ونحن نعتبر أن هناك حاجة لأن يكون جدول أعمالنا مناقض أحيانا. نحن نبحث عن التواصل الفلسطيني?الفلسطيني ومع أطراف من العالم العربي والعالمي ولا نبحث عن التحالفات مع إسرائيل.

«حق العودة»: هل تعتقد أنه من الممكن حل قضية المهجرين الفلسطينيين بعيدا عن قضية اللاجئيم الفلسطينيين، أي عن طريق الكنيست او القضاء الاسرائيلي مثلا؟

مخول: موضوع المهجرين لن يحل في الكنيست.. كما لن يحل بأدوات إسرائيلية عموما، لأن موضوع المهجرين هو نقيض للكنيست باعتبار أن الأخيرة تقبع في صلب قواعد اللعبة الإسرائيلية. انه موضوع سياسي في إطار الصراع بين القوميتين والشعبين.. وإسرائيل ليست الحكم في هذه القضية بل المجرم ولا يمكن أن تكون الحكم يوما.



«يجب ألا ننسى وألا ندعهم ينسون»: ترميم مقبرة قرية الدامون المهجرة في الجليل، ٢٠٠٤.
(تصوير: بديل)

إسرائيليون يتعرفون على النكبة الفلسطينية

كتب: عبد الرؤوف الأرنؤوط

اكتشف ايتان برونشتاين نكبة الفلسطينيين عام ١٩٤٨ صدفة بينما كان يتصفح مواقع على شبكة الانترنت ومنذ ذلك الحين وهو يحاول تعليم الإسرائيليين بأن إسرائيل قد نشأت على معاناة الشعب الفلسطيني. ولد برونشتاين في الارجنتين، حاملا اسم «كلاوديو» إلى أن هاجر إلى إسرائيل وهو في الخامسة من عمره، حيث حول اسمه إلى ظ«ايتان» أي «القوي». ويقول برونشتاين في هذا الصدد، «لقد اختير لي هذا الاسم لأن المنظمة الصهيونية أرادت في ذلك الوقت أن تخلق في عقولنا أن اليهودي هو الشخص القوي وليس الشخص الضعيف الذي يعيش في المهجر ومنذ ذلك الحين وأنا احمل هذا الاسم الذي يوحي بالقوة».

ترعرع ايتان في كيبوتس«باخن» الذي لا يبعد كثيرا عن مدينة طولكرم في شمال الضفة الغربية ويقول «في طفولتي اعتدت أن ازور مكانا لا يبعد كثيرا عن مكان إقامتي اسمه «كاكون»وهو عبارة عن تلة لا تبعد كثيرا عن الكيبوتس، وقيل لنا أن كاكون هي بقايا قلعة صليبية، وهناك كنت آكل الصبر»، وأضاف «ولكن قبل عدة سنوات كنت أتصفح مواقع على شبكة الانترنت وهناك صادفت اسم «كاكون» ففتحت الصفحة لأكتشف أنها حتى عام ١٩٤٨ كانت قرية فلسطينية يسكنها نحو ألفي فلسطيني وان معركة هامة قد جرت هناك مع الجيش العراقي.. لقد صدمت بالحقيقة، فبضغطة زر واحدة انفتحت الذاكرة بكاملها أمامي».

ضغطة الزر هذه أوحت فيما بعد لأيتان برونشتاين بإنشاء منظمة إسرائيلية تطلق على نفسها اليوم اسم «زوخروت» أي الذاكرة وقال، «فكرة زوخروت هي تمكين اعلاء رواية النكبة الفلسطينية الى الشعب اليهودي الذي لا يزال يرفض التعامل معها وينكر حتى وقوعها». ولم تقف محاولات برونشتاين اكتشاف «كاكون» عند ذلك الحد، فبعد أن خدم في الجيش الإسرائيلي وترأس حركة الشبيبة في الكيبوتس وفي عيد الأنوار(الحانوكاه) نظم مسيرة مشاعل من كيبوتس«باخن» إلى «كاكون»وقال «كل أهالي الكيبوتس زاروا كاكون إلا أن كاكون كانت غائبة لأن سكانها الفلسطينيين لم يكونوا هناك».

«في طفولتي اعتدت أن ازور مكانا لا يبعد كثيرا عن الكيبوتس اسمه «كاكون» وقد قيل لنا أنها بقايا قلعة صليبية، ولكن قبل عدة سنوات وبينما كنت أتصفح مواقع على شبكة الانترنت صادفت اسم «كاكون» ففتحت الصفحة لأكتشف أنها كانت قرية فلسطينية سكنها نحو ألفي فلسطيني حتى عام١٩٤٨، وان معركة هامة قد جرت هناك مع الجيش العراقي. لقد صدمت بالحقيقة، فبضغطة زر واحدة انفتحت الذاكرة بكاملها أمامي».

ويعمل برونشتاين حاليا، بالاضافة الى عمله مدرس في كلية السلام في بلدة نافيه شالوم القريبة من القدس، يعمل أيضا مرشدا «سياحيا» لما يسمى الآن «حديقة كندا» القائمة على أنقاض القريتين الفلسطينيين المدمرتين يالوا وعمواس، وقال «لا توجد أية إشارة تدل الزائر على وجود قريتين فلسطينيين مدمرتين هما يالو وعمواس.. يمكنك أن تجد إشارات عن تاريخ يهودي وبيزنطي وروماني وعثماني للمكان ولكن لا شيء يشير إلى القريتين المدمرتين». هذه الحوادث دفعت برونشتاين إلى التفكير بوضع إشارات في كل فلسطين تشير إلى التاريخ الفلسطيني للاماكن ومن هنا انطلقت جمعية زوخروت في العمل، «نحن نجمع المعلومات عن القرى المدمرة ونضعها في كتيبات توزع بسرعة هائلة ولا يتبقى لدينا منها أعداد إضافية ولذا نطبعها من جديد فالكثيرون يتصلون ويريدون معرفة ما لدينا من منشورات جديدة».

«جاء يوم الاستماع الى التماسنا، وكان رئيس اللجنة عدواني جدا فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يأتي فيها مهجر فلسطيني من داخل اسرائيل للاعتراض على مخطط بناء على أساس الحفاظ على الذاكرة وقد تحدث المهجر إلى اللجنة عن ذكرياته بالرغم من شعوره أن اللجنة سترد اعتراضه ولكن المفاجأة وقعت عندما لم يرد الالتماس كليا وتم اقرار قرار جديد».

إلا أن الأوضاع ليست وردية كما قد يتبادر إلى الأذهان، فمن خلال شريط تلفزيوني لا تتجاوز مدته ثلاث دقائق ونصف الدقيقة والذي أعدتها القناة الإسرائيلية الثالثة عن زيارة نظمتها زوخروت إلى مدينة المجدل تبين إلى أي مدى لا يتقبل الكثير من الإسرائيليين فكرة التعرف على النكبة أو تفاصيلها. في الشريط تبدو مجموعة من الإسرائيليين وبعض العرب من المهجرين يتوجهون إلى مدينة المجدل المهجرة وهناك يضعون شارة على أحد أعمدة الشوارع وعليها الاسم الفلسطيني-العربي للشارع كما كان قبل العام ١٩٤٨، ولكن لم تلبث دقائق معدودة حتى هرع احد اليهود من مدينة اشكلون القائمة على انقاض المجدل الفلسطينية لنزع الشارة وهو مشهد تكرر مرة أخرى إلا انه في هذه المرة ظهرت شادية حجازي، وهي مهجرة من المدينة الفلسطينية، وهي تعارك احد اليهود في دفاعها عن شارة حاول اليهودي مرارا إتلافها، وفي النهاية ظهر احد اليهود مدافعا عن هذه المرأة ولكن ليس من اجل اليافطة وإنما كما قال «بسبب صوتها المرتفع وحاجتها إلى المساعدة».

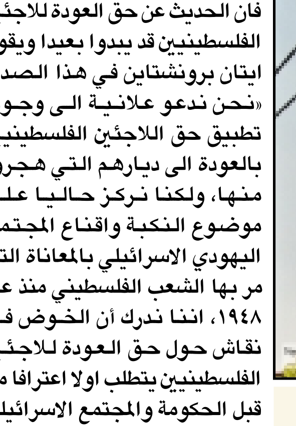
ومع ذلك، يشير ايتان برونشتاين إلى أن المزيد من الإسرائيليين قد بدأوا يتعرفون على النكبة الفلسطينية مشيرا في هذا الصدد إلى قصة موشاف «يعاد» المقام على أراضي القرية الفلسطينية المهجرة «ميعار»حيث خططت السلطات الإسرائيلية لأن يغطي الموشاف جميع أراضي البلدة الفلسطينية، وفيما نوه إلى أن السلطات الإسرائيلية عادة ما لا تبني في مركز القرى المهدومة فانه أشار إلى انه تبقى من البلدة مقبرة، منازل مهدمة وذكريات حيث يقوم أهل القرية بزيارتها بشكل متواصل. «قامت إحدى النساء التي تسكن في موشاف ياعد وتدعى هانه ليفني بالاعتراض على المخطط وعلى الأقل ذلك الجزء الذي يغطي ما تبقى من قرية ميعار.. كان المخطط قد اقر من قبل سلطة التخطيط المحلي في مسغاف، المجلس الاقليمي الذي يضم موشاف ياعد ضمن حدود نفوذه وفي طريق المخطط إلى لجنة التخطيط اللوائية لم يكن قد تبقى إلا القليل من الوقت للاعتراض على المخطط. حينما ذهبنا للقاءها قالت أنها عندما انتقلت إلى «ياعد » قبل نحو عشرين عاما لم تكن تعرف شيئا عن قرية ميعار. لم تعرف عن القرية إلا قبل سنتين إلى ٣ سنوات وحينما علمت عن المخططات لتوسيع الموشاف على أراضي القرية قامت بالاعتراض عليها» تابع برونشتاين.

وقد قدمت ليفني اعتراضا إلى لجنة التخطيط اللوائية وتمكنت فيما بعد من تجنيد ١٢ توقيعا من سكان موشاف «ياعد»، كما شارك في الاعتراض على امر البناء المهجرين الفلسطينيين من قرية ميعار الذين يقيمون في القرى العربية المجاورة، وكذلك جمعية زوخروت. ويضيف برونشتاين، «جاء يوم الاستماع الى ادعاءاتنا وكان رئيس اللجنة عدواني جدا فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يأتي فيها مهجر فلسطيني من داخل اسرائيل للاعتراض على مخطط بناء على أساس الحفاظ على الذاكرة وقد تحدث المهجر إلى اللجنة عن ذكرياته بالرغم من شعوره أن اللجنة سترد اعتراضه ولكن المفاجأة وقعت عندما لم يرفض الالتماس كليا وتم اقرار قرار جديد تم بموجبه حذف مخططات لنحو ١٢ بيتا كانت ستقوم على مركز قرية ميعار المهجرة، وبعض البيوت التي كانت ستقوم على مقبرة القرية الفلسطينية، بالاضافة الى ذلك، فقد اعترضت سلطة حماية البيئة مسالة اقتلاع الاشجار المتواجدة على انقاض القرية المهجرة.

ويتابع برونشتاين ان «هانه لم تستلم وكذلك فان المهجر الفلسطيني لم يستسلم.. هانه بدأت نقاشا لا يزال محتدما داخل الموشاف، بعدما تقرر إزالة ١٤ منزلا أضافيا من مخطط البناء». ولكن وان كان هناك بداية تعرف يهودي على موضوع النكبة فان الحديث عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين قد يبدوا بعيدا ويقول ايتان برونشتاين في هذا الصدد، «نحن ندعو علانية الى وجوب تطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها، ولكننا نركز حاليا على موضوع النكبة واقناع المجتمع اليهودي الاسرائيلي بالمعاناة التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، اننا ندرك أن الخوض في نقاش حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين يتطلب اولا اعترافا من قبل الحكومة والمجتمع الاسرائيلي على السواء بما حدث للفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨».



«زوخروت تهدف الى ايصال رواية النكبة الفلسطينية الى الشعب اليهودي»: مسيرة نظمتها جمعية زوخروت في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة في تل أبيب، أيار ٢٠٠٤.
(تصوير: زوخروت)



وضع لافتة لإحياء ذكرى مدينة المجدل المهجرة ضمن نشاط قامت به جمعية زوخروت.
تصوير: تينيكا دازة

بين برعم وبرعام

مستوطنون من كيبوتس برعام القائم على أراضي كفر برعم المهجرة يطالبون بإعادة مهجري القرية الى ديارهم

كتب: عبد الرؤوف الأرنؤوط

ناهدة وشولاميت وعينات هن ثلاث فتيات ولكل واحدة منهن قصة، أشدها مرارة هي قصة الفتاة الفلسطينية ناهدة التي أفاقت على الحياة لتجد قريتها كفر برعم قد دمرت ليقام على أنقاضها كيبوتس برعام الذي تعيش فيه الآن اليهوديتان شولاميت وعينات. وتحاول الفتيات الثلاث الآن إيجاد حل لأكثر من ٥٦ عاما مما تعتبره ناهده نكبة وتعتبراه شولاميت وعينات «استقلالا». وعلى الرغم من التقارب الذي تحقق في إطار ما بات يطلق عليه الآن مشروع «برعم، برعام» فإنه بالنسبة للكثير بقي حل مجزوء لا يرقى إلى مستوى الحل التاريخي.

«أنا من الجيل الثاني من المهجرين، كان والدي قد بلغ سن الحادي والعشرين حينما هجر من قريتنا كفر برعم في شمال فلسطين وتبعد نحو ٥ كيلومترات عن الحدود اللبنانية و٢٥ كيلومترا عن صفد». هكذا بدأت الفتاة ناهدة زهرة في رواية قصة تهجير أبناء بلدتها وأضافت، «لم يكن أهل القرية على علم بأنهم مهجرين من بلدتهم، فقد طلب منهم الضابط مغادرة القرية لمدة ١٥ يوما ومن ثم العودة وطلب منهم ألا يأخذوا شيء من منازلهم..لم تكن هناك حرب، ورفض أهل القرية طلب الضابط في البداية، إلا أن القرار تكرر بعد ذلك بأسبوع وأصبحت الأيام الخمسة عشر ٥٦ عاما.. إلا أن نضالنا من أجل العودة قد بدأ منذ ذلك الحين وهو مستمر حتى الآن».

في عام ١٩٥١ أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بوجوب السماح لأهالي قرية كفر برعم بالعودة الى قريتهم إلا أن ذلك القرار لم ينفذ لأن الحكم العسكري رفضه. وتقول ناهدة في هذا الصدد، «في العام ١٩٥٣ هدم الجيش ما تبقى من المنازل بعد أن كان المستوطنون من الكيبوتس قد استوطنوا على أراضي القرية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨-١٩٥١. ونحن نواصل حتى اليوم المطالبة من خلال الوسائل القانونية بتطبيق حقنا في العودة إلى بيوتنا ولكن للأسف لم يتحقق ذلك لغاية اليوم».

وينظم مهجرو كفر برعم مخيما صيفيا على أراضي قريتهم المهجرة منذ ٢٤ عاما، يشارك فيه فلسطينيون من مختلف المناطق. وتقول ناهدة: «الكنيسة ما زالت قائمة في هذه القرية التي كانت ذات أغلبية مسيحية، وفي المخيمات الصيفية نقيم نشاطات مثل العماد ووضع الأكاليل وغيرها من النشاطات».

من جهتها تقول شولاميت كافري التي تسكن في كيبوتس برعام القائم على أراضي قرية كفر برعم المهجرة، «لم أسمع ابدا عن قضية مهجري كفر برعم، لحين شاهدت فيلما وثائقيا حول كيبوتس برعام ذكر فيه بايجاز شديد عن قرية كفر برعم العربية، ومن هنا بدأ اهتمامي بمعرفة المزيد». وتضيف شولاميت، «منذ تلك النقطة بدأت بتفحص ما جرى عام ١٩٤٨ وقد اكتشفت الكثير من الأمور ومنها أن أشخاص من الكيبوتس يقيمون في منزل عائلة ناهدة.. لقد صدمت كثيرا وسألتهم:كيف يمكنكم العيش في هذه المنازل التي تتبع لأناس آخرين؟كيف لا يمكنكم التساؤل عن مصير من سكنوا هنا؟ وماذا حل بهم؟ ولكن لم أجد إجابات واضحة.. بعد فترة من الوقت عرفت ما حدث بالضبط».

وصدف أن شاركت كل من شولاميت وعينات سويا مع ناهدة في ورشة عمل ليهود وعرب، وتتابع شولاميت: «عندما تقابلنا قالت عينات أنها من برعام فيما قالت ناهدة أنها من برعم وعندها بدأ الصراع.. اللقاء الأول عادة ما يبدأ بالصراع وهذا ما يحدث الآن في الكيبوتس، فالناس هناك لا تريد الحديث عن هذه الأمور بعمق وصراحة ولكن بعد تخطي هذه المرحلة تصبح الأمور أفضل..لم أتخط مرحلة الصراع بيني وبين آخرين في الكيبوتس وأحاول التعامل مع هذا الموضوع في هذه المرحلة».

أما عينات لوزاتي التي تشير إلى أنها ولدت في برعام فتقول، «في أول لقاء مع ناهدة شعرت بالمصير المشترك.. أمي ولدت في بولندا وجاءت إلى هنا كلاجئة والعديد من أبناء عائلتها قتلوا.. لقد اثر هذا كثيرا على تبلور شخصيتي.. وزاد خوف إلقاءنا نحن اليهود في البحر، اعتقد أننا كيهود نخاف بأنه في نهاية المطاف سنكون إما نحن أو هم فإذا عاد اللاجئون ماذا سيحدث لنا؟».

من هذه الخلفيات الثلاث جاءت ناهدة وشولاميت وعينات وقد عقدن سلسلة من الاجتماعات بدعم من مؤسسة المانونايت في محاولة لإيجاد قاسم مشترك بين مواقفهن يساهم في حل يعترفن سلفا بأنه يجد معارضة بين اليهود في كيبوتس برعام وكذلك من قبل مهجرين فلسطينيين يرون فيه حلا غير عادل.

وقد صغن الثلاث وثيقة باللغة العبرية جاء فيها الآتي، «بأسف كبير للاعدل الذي نتج في العام ١٩٤٨ والذي تواصل من خلال النظام العسكري وامتد حتى اليوم، نريد أن نروي ما حدث وان نعمل من أجل عودة المهجرين من قرية كفر برعم إلى قريتهم. وهذا تفصيل لنشاطاتنا: الهدف الأساسي هو رفاهية الجميع وهذا يتطلب عودة مهجري كفر برعم. (١) القرية ستنشأ على الأراضي غير المزروعة، (٢) الأراضي المزروعة والمبني عليها لن تعود لحين التوصل إلى تسوية متفق عليها، (٣) سيتم تعويض أصحاب الأراضي المزروعة، (٤) سيتم تعويض من يختار عدم العودة، (٥) يبقى الحق قائما لأولئك الذين يختارون الإقامة في الخارج، (٦) سيعمل الطرفان سويا من أجل منع أي مصادرة أراضي إضافية».

كما يخططن الناشطات اليوم للقيام بالعديد من الفعاليات مثل تنظيم معرض للصور يظهر ما حدث في القرية عام ١٩٤٨ فضلا عن جلب أطفال من قرية كفر برعم وكيبوتس برعام سويا في مخيم صيفي إضافة إلى وضع يافطة كبيرة في حديقة القرية تروي قصة ما حدث في القرية عام ١٩٤٨. وتقول ناهدة، «نخطط لعمل فيلم وثائقي عن الجيلين الثاني والثالث للمهجرين وأيضا لدينا مشاريع تتضمن خيارات حول كيفية إعادة بناء القرية وسنعرضها في المخيم الصيفي، كما نريد إحياء ذكرى التهجير حيث سننظم ورشة عمل للطلاب اليهود والعرب ».

من جهتها، أشارت شولاميت كافري إلى المعارضة في داخل الكيبوتس لمثل هذه الوثيقة المشتركة فيما يرى فيها فلسطينيون ما هو قريب من الحل الذي اقترحته الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٤ القاضي بعودة مشروطة للمهجرين الى كفر برعم.

ديانا بوتو، الناطقة بلسان وحدة دعم المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية في مقابلة خاصة:

المجتمع الدولي وضع رأسه في الرمل

الجميع يتحدث عن الفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين أنفسهم

بسبب حالة الارتباك الحاصلة في هذه القضية، هل بامكانك تلخيص الموقف الفلسطيني الرسمي التفاوضي بشان قضية اللاجئين بايجاز؟

لقد كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية خلال الجولة الاخيرة من المفاوضات في طابا في كانون الثاني من العام ٢٠٠١، كما هو الحال في الجولات السابقة، كان على الدوام أن للاجئين الفلسطينيين الحق في العودة الى ديارهم. ويعتمد هذا الحق على مواثيق القانون الدولي والممارسات العملية على الارض. كما أكدت القيادة على وجوب أن تعتذر اسرائيل وتوافق على تحمل مسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين على مدار ٥٦ عاما من رفضها السماح لهم بالعودة الى ديارهم.

وتشكل محادثات طابا تحولا في التوجه لحل قضية اللاجئين، لأنه تمت مناقشة تفاصيل التطبيق للمرة الأولى. وكان موقف منظمة التحرير الفلسطينية أن للاجئين الفلسطينيين الحق في تلقي خيارات حقيقية، وأن اختيار الحل الانسب يعود للاجئين الفلسطينيين أنفسهم، وليس لاسرائيل، أو السلطة الفلسطينية أو المجتمع الدولي. في محادثات طابا، ناقشت منظمة التحرير الفلسطينية اربعة خيارات من شأنها ان تكون متاحة للاجئين، الذهاب الى الدولة الفلسطينية، البقاء في أماكن تواجدهم في الدول المضيفة، التوطن في دولة ثالثة ككندا، أو العودة الى ديارهم داخل اسرائيل.

أما في محادثات كامب ديفيد في تموز من عام ٢٠٠٠، فلم يتطرق المفاوضون الى حلول تتعلق بقضية اللاجئين، وفي مراحل سابقة، لم يكن هنالك أي تفكير بشأن تفاصيل التطبيق لحق العودة، بما في ذلك، كيفية تسوية تطبيق حق العودة مع قلق اسرائيل الديمغرافي، وانا لا املك اي جواب لمثل هذا السؤال. فانا أعتقد أنه كلما ارتبطت خيارات اللاجئين بالاعتبارات الديمغرافية الاسرائيلية، فان خيارات اللاجئين الحقيقية ستتقلص.

هل لديك اية افكار لماذا هذا الارتباك حول موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قضية اللاجئين؟

اعتقد ان حالة الارتباك تعود جزئيا الى الكم الهائل من من تصريحات المسؤولين الذين كانوا مرتبكين بأنفسهم. بالاضافة الى ذلك، فان بعض الأعضاء السابقين في القيادة الفلسطينية، الذين شاركوا في محادثات طابا، شاركوا ايضا في المحادثات والنقاشات التي قادت الى تفاهمات ووثيقة جنيف التي لا تعتمد اصلا على القانون الدولي. وبموجب تفسيرات وثيقة جنيف، فان معظم اللاجئين لن يكون لهم الحق في العودة بسبب كونهم ليسو يهود بكل بساطة.

كما ساهم موقف الرئيس عرفات الذي نشر في جريدة نيو يورك تايمز في العام ٢٠٠٢، والذي صرح خلالها ان منظمة التحرير الفلسطينية تتفهم قلق اسرائيل الديمغرافي، وفي مقابلته الاخيرة مع جريدة هآرتز والذي اعترف خلالها بالطابع اليهودي لاسرائيل قد ساهم في هذا الارتباك. وبشكل عام من الممكن الادعاء أن حالة الارتباك تعود الى التصريحات التي يدلي بها المسؤولون كرد على التعقيدات السياسية والضغط. ومع ذلك، فان الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية يظل ذاك المقدم في محادثات طابا ٢٠٠١.

هل بإمكانك تسليط بعض الضوء على السيناريو المستخلص منذ انهيار المفاوضات؟ وهل يوجد للفلسطينيين »شريك« للسلام؟ والى اي طريق، تشعرين أننا سائرون مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع على الارض؟

لا يملك الفلسطينيون شريكا للسلام اليوم. فلا تتعامل الحكومة الاسرائيلية، سواء كانت حكومة العمل أم حكومة الليكود، مع الفلسطينيين كشريك متساو. وبدلا من ذلك، فان الاسرائيليين ينظرون الى الفلسطينيين كتهديد ديمغرافي وأمني. وانا اعتقد أن الطريق الذي نسير عليه صار موجودا. عملية تقليص للوجود الفلسطيني، تطويق، وفصل الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزل الفلسطينيين في داخل الضفة الغربية خلال المستوطنات، الحواجز العسكرية، ومؤخرا من خلال الجدار. وهذا يعني أن العالم الذي يعيش به الفلسطينيون يتقلص.

ان هدف هذه السياسات هو محو كل شيء يسمى فلسطين. انهم حتى يريدون تجميل الجدار بهدف أنه اذا نظر اليه الاسرائيليون فمن الممكن التظاهر بانه غير قائم. تماما كما يريدون الاعتقاد ان فلسطين غير قائمة. وهذه ليست سياسة جديدة. فمنذ بداية الصهيونية السياسية، فقد كان الموقف ان فلسطين هي لليهود، وفقط لليهود.

كيف من الممكن ان ينعكس ذلك على توجه حل الدولتين للصراع؟

لا تزال منظمة التحرير الفلسطينية تدعم حل الدولتين لحل الصراع، من خلال تطبيق السيادة الفلسطينية عبر اقامة دولة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ولكن، وبصورة متزايدة، تقتنع أن مثل هذه الدولة باتت حلم، لأن نشاط اسرائيل على الأرض، يأكل الجزء المتبقي من فلسطين. لقد اصبح حل الدولتين سياسة دولية رسمية فقط في سنوات التسعينيات. ولكن، عندها، كان حل الدولتين قد أصبح غير واقعي. ففي ١٩٩٤، كان هنالك نحو ٢٠٠٠٠٠ مستوطن يهودي في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وكانت المستوطنات تنتشر وتتوسع. وبشكل عام، فقد استمر المجتمع الدولي في التوجه الى الصراع، على افتراض ان كل شيء بطريقة ما من الممكن ارجاعه الى ما كان عليه سابقا. ولم يكن هنالك تفكير جدي حول كيفية ارجاع الحقائق على الارض بعد ٣٧ عاما، او ٥٦ عاما، اذا ما شملنا قضية اللاجئين.

هنالك اليوم حدثين رئيسين ينعكسان على الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهما بناء جدار الفصل، وخطة شارون للانفصال عن قطاع غزة. ما هي برأيك نتائج وانعكاسات محكمة العدل الدولية، فيما يتعلق ببناء الجدار وخطة الانفصال عن غزة؟

ان الجدار وخطة شارون هما امران مرتبطان، وهما يخفيان ما يحدث على ارض الواقع في المناطق المحتلة، وان هنالك قلة قليلة من المستوطنات ستفكك على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وشارون يبحث عن انجازات. خطة الانفصال من غزة ستعرض كواحدة من امتيازات شارون، وسيطالب بجائزة، وهي المزيد من الاراضي وشطب حق العودة. لقد طلب من محكمة العدل الدولية البت بقانونية الجدار، وقد اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة أصلا غير قانوني. وسيكون انعكاس قرار محكمة العدل الدولية متعلقا الى حد كبير بقدرة المجتمع الدولي. فقد كان قرار محكمة العدل الدولية بشأن جنوب أفريقيا وناميبيا، على سبيل المثال، كان جهازيا لتغيير السياسة ضد جنوب أفريقيا. وأنا آمل ان يحدث الأمر ذاته مع اسرائيل، ولكني قلقة من أن المجتمع الدولي سيفشل في ابداء نفس الدرجة من الرغبة والقدرة السياسيتين اللتان أبداهما في حالة جنوب أفريقيا. ومن المهم الاشارة الى ان حكم محكمة العدل الدولية يعتبر رايا استشاريا فقط. ولن يكون ملزما للدول. ومن هنا تنبع أهمية الرغبة والقدرة السياسيتين. وآمل ان مثل هذه التصريحات القوية من قبل محكمة العدل الدولية ستجبر الدول لتتعديل سياساتهم الخارجية بما يتلائم وقرار المحكمة. محكمة العدل الدولية تستطيع ان تحدد سياسات كعقوبات تجارية فيما يتعلق بالمستوطنات والمنتجات. وهذا هو السيناريو المفضل.

أما فيما يتعلق بخطة الانفصال، فهذا الأمر لن يكون مربكا في حالة الانسحاب. حتى في حالة ان اسرائيل استمرت في خطتها. ومعاهدة جنيف الرابعة، ستستمر في انطباقها على غزة بغض النظر فيما اذا ازالت اسرائيل المستوطنات والحواجز العسكرية من غزة أم لا. الأمر سيعني أن غزة ستكون سجنا كبيرا، وهي ما عليه الحال أصلا. ولكن مع ذلك، فسيكون للخطة انعكاسات رجعية على الحقوق الأساسية للفلسطينيين. وفي مقابل خطة الانفصال من قطاع غزة، فان اسرائيل تريد مواصلة بناء الجدار في الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات الرئيسية. ان اكثر من ٤٣ ٪ من أراضي الضفة الغربية، ستضم عمليا الى اسرائيل، تاركة ١٢ ٪ من فلسطين التاريخية فقط للفلسطينيين. لقد وضع المجتمع الدولي رأسه في الرمل. وقد رحب في خطة الانفصال ببساطة كوسيلة للخروج من المأزق السياسي الحالي. وهو ما ضغط على الفلسطينيين من أجل قبول الخطة، بالرغم من انها تعيد الاستراتيجية الفاشلة لأوسلو. وفي نفس الوقت، فأنا غير متأكدة ان الخطة ستنفذ. فالقرار الحكومي الأخير قد رفض فكرة ازالة المستوطنات في الواقع.

> **انتابني شعور بالعودة في الزمان الى الوراء، فكل جهة كان تتحدث عن الفلسطينيين أنفسهم وعن مستقبلهم باستثناء الفلسطينين انفسهم. والآن مع خطة الانفصال من غزة، تتم استشارة الاردنيين والمصريين، ولكن ليس الفلسطينيين. لقد واصلت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية النظر الى الشعب الفلسطيني، واللاجئين بصورة خاصة، كأفراد بدون اسماء، بدون ملامح وتعريفات.**

> **لا تتعامل الحكومة الاسرائيلية، سواء كانت حكومة العمل أم حكومة الليكود، مع الفلسطينيين كشريك متساو. وبدلا من ذلك، فان الاسرائيليين ينظرون الى الفلسطينيين كتهديد ديمغرافي وأمني. ان الاسرائيليين يريدون تقليص العالم الذي يعيش فيه في الفلسطينيون.**

> **ان من أهم الآليات المتعلقة بعملية سلمية فاعلة هو الاطار. وقد تميزت المفاوضات حتى الآن بغياب القانون أكثر من حضوره. وبغياب المبادئ القانونية، فان كل أمر متعلق في الحالة الفلسطينية يصبح موضع جدل ونقاش، ابتداءا من حجم الضفة الغربية، مرورا بكونها تقبع تحت الاحتلال أم لا، الى شرعية المستوطنات وحق العودة.**

كيف ترين رسالة الضمانات التي أرسلها الرئيس الأمريكي جورج بوش الى أرئيل شارون؟ وهل تشكل الرسالة تحولا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟

من جهة، من الممكن اعتبار الرسالة تحولا في السياسة الخارجية الأمريكية المعلنة. ومن جهة اخرى، فان الرسالة تعكس جوهر السياسة الأمريكية على أرض الواقع. فقد رفضت الولايات المتحدة، مثلا، رسميا بناء المستوطنات في المناطق المحتلة، ولكنها مولت المستوطنات فيما يتعلق بالبنية التحتية، وتشمل الطرق الالتفافية في الواقع. كما تعترف الولايات المتحدة الامريكية بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، ولكنها عمليا، لا تعمل أي شيء من اجل تطبيق هذا الحق.

وما هو المقومات الاساسية لعملية سلام ناجعة؟

ان من أهم الآليات المتعلقة بعملية سلمية فاعلة هو الاطار. وقد تميزت المفاوضات حتى الآن بغياب القانون أكثر من حضوره. وفي الوقت الذي بحث الفلسطينيون فيه عن مساعدة او وساطة طرف ثالث، في ظل اختلال ميزان القوى لصالح اسرائيل، فانهم توجهوا بصورة خاطئة الى الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت الموقف الاسرائيلي صراحة، وتتبنى سياسة القوة تساوي الحق. ولهذا فقد ضغط على الفلسطينيين ليكونوا «عمليين» و«واقعيين» في مواجهة ميزان القوى.

كما تعتمد الاتفاقات في صراعات أخرى على مبادئ وقواعد قانونية دولية. وبغياب المبادئ القانونية، فان كل أمر متعلق في الحالة الفلسطينية أصبح موضع جدل ونقاش، ابتداءا من حجم الضفة الغربية، مرورا بكونها تقبع تحت الاحتلال أم لا، الى شرعية المستوطنات وحق العودة. وبموجب هذه الديناميكيات، فقد أجبر الفلسطينيون على التفاوض مع قوة الاحتلال، في الوقت الذي لا يزالون فيه تحت الاحتلال. وهذا الوضع مغاير تماما لوضع تجبر فيه اسرائيل على انهاء الاحتلال ومن ثم التفاوض مع الفلسطينيين كشركاء متساوين. بعد ان يكون هنالك اعتراف في المبادئ الاساسية، فان كل شيء سيصبح أسهل للتفاوض.

ما هي الخيارات المحتملة المطروحة امام القيادة الفلسطينية؟ وما هي الأمور المفضل عملها بوجهة رأيك؟

انا ارى ثلاثة ثلاثة خيارات من شأنها الحفاظ على الانتباه الدولي بطريقة ايجابية. ولكن جميعها تطلب تحولا هاما وجذريا. الاول، يتمثل في أن تقرر السلطة الوطنية الفلسطينية حل نفسها. وهو خيار تم طرحه ومناقشته في عدد من الدوائر الفلسطينية الأكاديمية، وفي ظل التعقيدات الحالية، فان السلطة الوطنية غير قادرة على العمل، وفي الوقت ذاته لا زالت توحي بوجود طرفين متساويين في المفاوضات، وهذا ليس صحيحا على الأطلاق. ومثل هذا التحول من شانه تبديد الحمل الثقيل بانهاء الاحتلال واعادته الى اسرائيل والمجتمع الدولي. وقد أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية كجسم انتقالي، ولكنها تحولت الى هيئة ثابتة مع الوقت. ولم تأسس السلطة من اجل أن تكون متعاقدة ثانوية من اجل حماية امن اسرائيل. بالاضافة الى ذلك، فان اسرائيل والمجتمع الدولي قد استغلتا السلطة الوطنية الفلسطينية كقربان، علقت عليها كل أسباب الفشل في العملية السلمية.

أما الخيار الثاني، فان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تعلن الدولة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا من شأنه ان يحول رد الدول الى وضع عملي على الارض. ولن يتعامل المجتمع الدولي منذ ذلك الوقت مع احتلال، بل مع غزو لدولة أخرى بكل ما يحمل ذلك من تبعات ونتائج.

وأخيرا، فان الخيار الثالث سيكون الابتعاد عن حل الدولتين باتجاه حل الدولة الواحدة على كل فلسطين التاريخية. عمليا، فان دولة واحدة هي القائمة اليوم. فاسرائيل تسيطر على كل الحدود ومسؤولة عن كل الاعتبارات الامنية. ولكنها »دولة« مع طبقتين من الشعوب. لقد جعلت السياسات الاسرائيلية من اقامة الدولة الفلسطينية أمرا مستحيلا. لذلك سيتحول النضال من نضال من أجل دول متساوية الى نضال من أجل مواطنة متساوية. وبالطبع، هنالك خيار رابع، وهو ادارة الأزمات. وهو خيار الاهمال وترك الامور على ما هي عليه، أي عمل لا شيء. وللأسف، فهو خيار مفضل.

ماذا تستطيع القيادة الفلسطينية عمله من أجل ضمان حماية الحقوق الأساسية في المفاوضات المستقبلية؟

عندما سيكون هنالك مفاوضات في المستقبل، فان منظمة التحرير الفلسطينية ستتشدد على أهمية القانون الدولي لبلورة الحل المفاوض عليه للصراع. وهذا يشمل الاعتراف بحق العودة وحق تقرير المصير. وللأسف، فان الواقع على الارض، يتغير. ففي الوقت الذي يتحدث فيه الفلسطينيون عن القانون الدولي، فان العديد من الصفقات المغايرة تماما تعقد خلق الابواب المقفلة. كما من الممكن أن يكون قول القيادة الفلسطينية غير مهما حول الحقوق والقانون لاحقا.

لقد صدمت من تصريحات الرئيس بوش في الرابع عشر من نيسان ٢٠٠٤. وانتابني شعور بالعودة في الزمان الى الوراء، فكل جهة كان تتحدث عن الفلسطينيين أنفسهم وعن مستقبلهم باستثناء الفلسطينين انفسهم. والآن مع خطة الانفصال من غزة، تتم استشارة الاردنيين والمصريين، ولكن ليس الفلسطينيين. شعور بالعودة الى الوراء الى الفترة ما قبل تشرين الثاني من عام ١٩٧٤، وخطاب الرئيس عرفات الاول في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي عكس الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير كممثل الشعب الفلسطيني. لقد واصلت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية النظر الى الشعب الفلسطيني، واللاجئين بصورة خاصة، كأفراد بدون اسماء، بدون ملامح وتعريفات. أنا اتذكر أنه في محادثات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، كان الرئيس الأمريكي قلق دائما من الرأي العام الاسرائيلي. ولكن عندما وصل الحد الى الرأي العام الفلسطيني، فقد كانت الفكرة السائدة أنه لم يكن هنالك شيء يسمى العامة الفلسطينية، ومنها الرأي العام الفلسطيني، الذي كان قد وضع جانبا. وهنالك تصور أن الرئيس عرفات هو قائد مع عصا سحرية، يستطيع السيطرة على الشعب الفلسطيني في كل وقت، وهذه الرؤية على درجة كبيرة من العنصرية.

كيف يمكن تحديد الاستراتيجية المحتملة الأفضل لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل التعقيدات الحالية؟

في المدى القصير، فان الطريق الامثل لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، هي ان يحمي اللاجئين حقوقهم بانفسهم. وبالطبع فان هذه هي مسؤولية القيادة في حماية حقوقهم، ولكن الأمر متعلق بمجموعات اللاجئين الى حد كبير أيضا. ولكن في المدى المتوسط والبعيد، فان حقوق اللاجئين يجب ان تكون مطروحة بشكل أفضل في المفاوضات المستقبلية. وحقيقة ان اللاجئين قد افتقدوا الى التمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية كان له الأثر الكبير بصورة عكسية على المفاوضات السابقة. وكان على منظمة التحرير الفلسطينية، ان تتعامل مع كل الملفات، الأراضي وحق العودة، في الوقت الذي أرادت فيه اسرائيل مقايضة الأول بالثاني، ومبادلة في الحقوق.

إنني غير متأكدة حول ماهية الآلية الأكثر ملائمة فيما يتعلق بتمثيل حقوق اللاجئين في المستقبل. ولكن، من الواضح ان حقوق اللاجئين يجب أن تطرح بأكثر قوة. ومن الممكن انجاز ذلك، عن طريق المزيد من التدخل من قبل الوكالات الدولية المتخصصة بحماية اللاجئين، كمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، أو من خلال المشاركة المباشرة لممثلين من اللاجئين والمهجرين أو من كلاهما. واخيرا، وفي كل المراحل، فان سماع اصوات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات هو امر في غاية الأهمية. ان قطاعات اللاجئين والمهجرين في كل من المناطق المحتلة واسرائيل والشتات يجب أن تسمع دائما وبوضوح.

حق آخر يسلب..

التعليم الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي

بقلم: رون ويلكنسون

الاعلان العالمي لحقوق الانسان؛ المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛ المعاهدة الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري؛ المعاهدة الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز بحق المرأة؛ المعاهدة لحقوق الطفل؛ وقائمة طويلة من مواثيق القانون الدولي ومعاهداته المختلفة، تعترف جميعا بحق الفرد في تلقي التعليم. ومع ذلك، فإن مثل هذا الحق الأساسي، يظل مسلوبا لفترات طويلة من الوقت لطلاب اللاجئين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي وصلت فيه نسبة الأطفال دون سن الرابعة عشرة من مجمل السكان الفلسطينيين الى الثلث، فان الفلسطينيين ينظرون الى التعليم كمخرجهم الوحيد الى مستقبل أفضل، كما يتعامل اللاجئون الفلسطينيون الذين يقيمون في الدول المضيفة، بنفس التوجه مقارنة بالمجتمعات المضيفة فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات العامة القطرية. ويتميز الفلسطينيون بكونهم الأكثر تعليما في منطقة الشرق الاوسط، ولكن المزيد من أطفالهم يسقطون في الطريق في هذه الفترة. إنهم اليوم، غير متحمسون وغير متشجعون لتقلي التعليم. فالاطفال في لبنان، قد فقدوا أشهرا دراسية في سنوات السبعينيات والثمانينيات خلال الحرب الأهلية اللبنانية. كما عانى الاطفال في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، المصير ذاته منذ أواخر عقد الثمانينيات. لقد أدرك الفلسطينيون بثبات وجد ضرورة بناء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وبناء الدولة. ومن أجل ذلك، كان لا بد للتعليم ان يلعب الدور الاساس. ولا بد أن تنتج المدارس والجامعات، جموع من المتعلمين، والمهنيين الفلسطينيين، الذين سيكونون واجهة التطوير لمباني وهيكليات الحكم وتدعيم الحوار الى التوصل الى حل سلمي للصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

اذن، فان الرغبة والحاجة الى التعليم قائمة. ولكن ماذا مع الواقع؟ خاصة في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين في داخل اسرائيل؟ فالمدارس الخاصة بالفلسطينيين في داخل اسرائيل تفتقر الى التمويل كالخدمات الاجتماعية الأخرى لهذا التجمع من الفلسطينيين، الذين يشكلون نحو خمس مجمل تعداد السكان في دولة اسرائيل. وفي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، فان هنالك أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة ابتدائية وثانوية، بما فيها ٢٦٤ مدرسة تتبع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا، و ٢٥٦ مدرسة خاصة، ١٢ جامعة، وعدد مشابه من الكليات، بالاضافة الى أربع مراكز لتأهيل المعلمين تتبع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا. وفي الوقت الذي تعتبر فيه الظروف المادية والبنيوية لهذه المراكز التعليمية ليس في حالها الافضل، ولكنها تظل قائمة. اذن، فالسؤال الأهم يكمن في الوصول اليها وتلقي خدماتها. فالطلاب الفلسطينيون من قطاع غزة، المعنيون في الدراسة بأحد مراكز تأهيل المعلمين التابعة لوكالة الغوث في الضفة الغربية وعددها ثلاثة، قد رفضت مؤخرا تصاريح السفر التي بحوزتهم الى الضفة الغربية ومدتها خمس سنوات. وهذا هو حال الطلاب الغزيون الذين يقصدون جامعات الضفة الغربية، أما السفر في داخل مناطق الضفة الغربية او داخل مناطق قطاع غزة، فهو صعب أو حتى مستحيل في حالات عديدة وهو ما يسبب الكثير من فقدان الايام الدراسية والامتحانات.

كما واجه الاطفال والفتية من مختلف المستويات التعليمية في مدارس المناطق المحتلة، صعوبات جمة في الوصول الى هذه المدارس. معاناة شبيهة بتلك التي واجهها أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين فقدوا شهورا طويلة من دراستهم بسبب الحرب الاهلية في سنوات السبعينيات والثمانينيات، خاصة في فترة الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وبعده حرب المخيمات في أواسط الثمانينات. وتقود الاوضاع الأمنية المتردية عادة الى اغلاق المدارس، كما يضحى الطلاب ومعلميهم على السواء غير قادرين على الوصول الى مدارسهم، كما قصفت تجمعات اللاجئين، وتضررت مدراس وكالة الغوث أو دمرت، و«احتلت» مدارس من قبل جموع غفيرة من اللاجئين الذين وجدوا أنفسهم بلا مأوى فجأة بسبب الحرب والقصف.

أما في باقي مناطق الشتات، ومنها الدول المضيفة في الشرق الأوسط، كالأردن وسوريا، فان اللاجئين يعاملون معاملة شبيهة بمعاملة المواطنين في هذه الدول، ولهم مستوى متساو من بلوغ موارد التعليم كما لهم الحق في بلوغ مدارس وكالة الغوث-الاونروا، ومراكز التأهيل التابعة لها. ولكن تحدي كبير كان في مواجهة الفلسطينيين في مصر في أواخر الثمانينيات. وكان الفلسطينيون يعاملون معاملة المواطنين تقريبا، في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولكن انظمة وتشريعات جديدة أرغمت معظم أطفالهم على التوجه الى المدارس الخاصة، ودفع رسوم كتلك التي يدفعها الطلاب الاجانب بالجنيهات الاستيرلينية للجامعات. وقد كان العديد من الفلسطينيين الطلاب قد بلغوا مرحلة ما من تعليمهم حين سنت التشريعات الجديدة، الامر الذي وضعهم بين اختيار دفع الرسوم والضرائب، وما بين الطرد. وفي بداية التسعينيات، قامت وكالة الغوث-الاونروا، وجامعة الدول العربية، بتجنيد نحو ٧٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من اجل دفع رسوم الجامعات للطلاب الفلسطينيين في سنتهم الدراسية الأخيرة، أو للذين تخرجوا ولم يحصلوا على شهادتهم بسبب عدم دفع الرسوم المستحقة.

> **في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغ المعدل اليومي للمعلمين الذين لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم ٣٥٢ معلما من اصل ١٧٨٧ في مدارس الضفة الغربية.**

غاز مسيل للدموع وإطلاق نار

خلال فترة الاغلاقات المتواصلة، وحالات منع التجول المتكررة، والعمليات العسكرية، فقد جرح وقتل العديد من الطلاب في مناطق الضفة الغربية وقطع غزة. فأطلقت، على سبيل المثال لا الحصر، القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي على الطلاب في مدينة الخضر بالقرب من بيت لحم، في أيار ٢٠٠٤؛ كما أدى اطلاق النار من قبل دبابة الى جرح طفلين يبلغان العاشرة من العمر في رفح كانا في داخل مدرسة تابعة لوكالة الغوث-الانروا، في حزيران الماضي، وغزت قوات الاحتلال المدارس، ولم يتمكن الطلاب والمعلمون من الوصول الى مدارسهم، بسبب أنظمة التصاريح، وتضرر العديد من المدارس من الهجمات العسكرية، قدرت بنحو ٢,٢ مليون دولار أمريكي لمدارس السلطة الوطنية، ونحو ٤,٨٥ مليون دولار للجامعات الفلسطينية، واحتلال المدارس على يد القوات الاسرائيلية. وهو ما كان له مردوده السلبي على الانجازات والتحصيلات التعليمية للطلاب، من خلال انخفاض معدلات النجاح في الامتحانات، وازدياد معدلات التسرب والرسوب، وازدياد حجم وحدة المشاكل والضغوطات النفسية بين الطلاب.

وفي الوقت الذي شجعت فيه الطواقم التعليمية في وكالة الغوث-الأونروا الطلاب على مواصلة تعليمهم، الا ان التراجع في الانجازات والتحصيلات التعليمية للطلاب في مدارس الوكالة كان واضحا للعيان، فيما يتعلق بامتحانات العربية، الانكليزية والرياضيات. ومع الاخذ بعين الاعتبار كل هذه الاسباب، بما فيها الاضرابات العامة في السنوات الاولى من الانتفاضة الاولى، فان اكثر من ٤٠ ٪ من الأيام الدراسية قد فقدت في قطاع غزة والضفة الغربية، خلال السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١. بسبب الأوضاع الحالية فان الطلاب الفلسطينيين يفقدون يفقدون اليوم المزيد من الأيام الدراسية نتيجة مباشرة لأعمال سلطات الاحتلال.

والآن.. الجدار

لقد أضاف الجدار الذي تبنيه اسرائيل حول وداخل مناطق الضفة الغربية المزيد من التعقيدات والمخاطر التي يواجهها الطلاب الفلسطينيين في محاولاتهم لتقلي التعليم. فمئات الأطفال من قرية كفر عقب شمالي القدس يعانون حاليا في الوصول الى مدارسهم، وقد تستغرق الآن مدة سفرهم الى مدارسهم بالاتجاه الواحد بسبب الجدار الفاصل ما بين الساعتين الى الثلاث ساعات بعدما كان من المفترض ان تقتصر على بضع دقائق في الماضي. كما أن بعض المدرسين لا يملكون تصاريح سفر الى المدارس التي يدرسون بها، كما تم تقسيم أراضي الحرم الجامعي الرئيس لجامعة القدس في أبو ديس، بالقرب من القدس بواسطة الجدار الفاصل، وتم عزل المدارس الابتدائية والثانوية في جنين، طولكرم، قلقيلية، رام الله، والقدس، وبيت لحم، عن طلابها ومعلميها.



«ان الرغبة والحاجة الى التعليم قائمة. ولكن ماذا مع الواقع؟»: طلاب يتلقون تعليمهم في مركز النور لتأهيل الصم بالقرب من مقر الشرطة الفلسطينية المدمر في غزة.
(تصوير: رون ويلكنسون)

ان الوصول الى المدرسة الثانوية في بيت اكسا، بالقرب من القدس، قد بات أمرا عسيرا. ويحاول الطلاب الدخول الى القدس عن طريق عدد من القرى المحيطة التي لم يصلها الجدار بعد، ولكن في حين اتمام بناءه، فلن تسمح اية فرصة للطلاب بالوصول الى مدارسهم، ولن تكون هنالك اية امكانية للاجئين عام ١٩٤٨ من الوصول الى مدارسهم. كما أن نحو ١٤ مدرسة تتبع لوكالة الغوث-الاونروا ستتضرر من الجدار في محيط القدس لوحدها، عشر مدارس منها خارج الجدار وأربع مدارس في داخله. ٧٤ معلما في المدارس التابعة لوكالة الغوث-الأونروا، سيضطرون الى عبور الحاجز للوصول الى عملهم، و ١٢ آخرين سيضطرون الى دخول المنطقة من خلال الحاجز. وسيتضرر ٢٦٠ من طلاب المدارس بصورة مباشرة.

ويشكل مركز التأهيل التابع لوكالة الغوث الدولية في مخيم قلنديا، بالقرب من القدس، مثالا آخرا على الصعوبات الجمة التي تعترض طريق الطلاب والمتدربين الى المركز في ظل الحواجز العسكرية والجدار. نحو ٤٤٠ متدربا في مركز التأهيل في مخيم قلنديا، أي نحو نصف عدد المتدربين في المركز، عليهم عبور الحاجز العسكري في طريق عودتهم الى بيوتهم في عطلة نهاية الأسبوع، في رحلة شاقة قد تستغرق ساعات عدة، واحتمال منعهم من عبور الحاجز في طريق عودتهم. مثال آخر هو عزبة جبارة، في شمال الضفة الغربية ولا يوجد فيها أية مدرسة، فيلجأ سكانها وطلابها الى عبور بوابة حديدية من أجل مغادرة قريتهم. وقد يستغرق طريق بعض الطلاب الى مدارسهم نحو ثلاث ساعات بسبب الحاجز العسكري والبوابة. ان هذه هي أمثلة قليلة فقط حول مدى تأثير الجدار على التعليم الفلسطيني، ومجمل مناحي الحياة في الضفة الغربية. وطالما ان الجدار لم يستكمل بناءه بعد، فان قائمة المتضررين ستطول على ما يبدو في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

انعدام الحماس

لقد قادت سنوات عدة ومتتالية من التعليم العالق في تحطيم التجربة التعليمية عموما. كما ساهم انقطاع أو نقص التواصل والاتصال في تدني التحصيلات والانجازات التعليمية، وزيادة حادة في انعدام الحماس للطلاب في تلقي التعليم. ان تحديات الوصول الى المدارس ومغادرتها، واحتمالية ان يكون الطلاب ضحايا أبرياء للعنف، بالإضافة إلى الضغوط النفسية بين طلاب المدرسة، لا تجعل من أمر تعليم أطفال اللاجئين سهلا. وقد صرح المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بيتر هانسن في هذا السياق، «أنه في الوقت الذي وصلت وحتى عبرت الظروف التعليمية والصحية لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الماضي المعايير الاقليمية للصحة والتعليم وذلك من خلال عملهم الجاد وتصميمهم وبدعم من المجتمع الدولي، المانحين الرئيسيين والحكومات المضيفة، فان ظروفهم التعليمية والصحية اليوم قد وصلت الى الحضيض».

ومن الجدير بالذكر، أن اللاجئين الفلسطينيين شأنهم شأن المجتمعات النامية التي مرت بعملية تطور الظروف الصحية وهو ما أدى الى انخفاض حاد في عدد ومعدل وفيات الأطفال، وارتفاع في معدل حياة الأفراد، وهو ما أدى بدوره الى ازدياد نسبة الأطفال والقاصرين من مجمل الفئات العمرية. وتشير الاحصائيات الى أن نحو ٣٣ ٪ من مجمل تعداد اللاجئين هم دون سن الرابعة عشرة، فيما تصل الشريحة العمرية ما بين ١٥-٥٩ عاما الى نحو ٥٧ ٪. وهو ما يتطلب عادة توفير المزيد من العناية والخدمات لمثل هذه الشرائح العمرية.

"حواجز" اضافية على التعليم

تشمل الحواجز الاضافية التي تواجه التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، اجتياح قوات الاحتلال الاسرائيلي الى المدارس الفلسطينية ومكاتب وزارة التربية والتعليم، ومصادرة الملفات ونسخ عن الملفات المحوسبة، واعتقال آلاف الطلاب على الحواجز في طريقهم الى جامعاتهم ومدارسهم، والاغلاقات القسرية للمدارس والجامعات، فتم مثلا اغلاق جامعتي الخليل والبوليتكنيك على يد النظام العسكري الاسرائيلي لنحو عام دراسي، منكرين بذلك حقوق أكثر من ٦٠٠٠ طالب بتلقي التعليم. كما تم اغلاق جامعات أخرى لفترات محددة من الزمن. وفقد مركز التاهيل التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في مخيم قلنديا في العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤، نحو ٣١ ٪ من أيام عمله، كما فقد مركز التأهيل التابع للوكالة في غزة نحو ٢٥ ٪ من أيام عمله. في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغ المعدل اليومي للمعلمين الذين لا يستطيعون الوصول الى مدارسهم الى نحو ٣٥٢ معلما من اصل ١٧٨٧ في مدارس الضفة الغربية. وضع مشابه كان بانتظار الجهاز التعليمي في قطاع غزة. وفي العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي ٣٦ طالبا من مدارس تابعة لوكالة الغوث-الاونروا، فيما جرحت ٨٢٨ طالبا آخرا، بعضهم يعاني اليوم من اعاقة مستديمة.

وفي تقرير حول تأثير الاحتلال الاسرائيلي على التعليم في الفترة الواقعة ما بين أيلول ٢٠٠٠ الى آذار ٢٠٠٤، فقد أشارت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الى أن

٢٧ معلما و ٦٤٥ طالبا (من جميع المستويات) قد قتلوا، بالاضافة الى جرح ٥٣ معلما و٤٥٩٩ طالبا، واعتقال ١٦٧ معلما و ١٢٥٢ طالبا على يد جيش الاحتلال الاسرائيلي.

محاولات للتعويض

من أجل المساعدة في التعويض عن الاضرار التي لحقت بالتعليم لنحو ربع مليون طفل في مدارس وكالة الغوث-الاونروا، في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، فقد أعدت وكالة الغوث-الاونروا برنامجا تعليميا طارئا، كلفها نحو ٢,٢ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠٠٤. ويشمل البرنامج على، اعادة تعيين المعلمين في مدارس أقرب الى بيوتهم وأماكن اقامتهم، بهدف الحد من التحديات الجمة التي تواجه طريقهم الى مدراسهم، وتعيين طواقم معلمين اضافيين، من أجل تبديل هؤلاء غير القادرين على الوصول الى المدارس، وتعيين معلمين اضافيين من أجل تقديم دروس تقوية ومساعدة للطلاب في مواضيع العربية، والانكليزية والرياضيات. وقد استفاد من هذا البرنامج نحو ٣٩٠٠٠ طالب في قطاع غزة، ونحو ٢٣٥٠٠ طالب في الضفة الغربية، بين صفوف الرابع والتاسع.

كما أخذت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على عاتقها القيام بجملة من الخطوات الأخرى في محاولة لسد الفجوات في تعليم الاطفال الفلسطينيين، من خلال انشاء نظام تعليم بديل، يعمل على ارسال مواد تعليمية للتدريس الذاتي في البيوت، وانشاء بعض الورديات التدريسية في المساجد، والمباني غير المأهولة وغيرها. لقد ادت الاغلاقات وحالات منع التجول الى احتجاز العديد من الأطفال في بيوتهم، وعليه فقد طورت وكالة الغوث-الاونروا، برامج تعليمية تعتمد أيضا على مواد التدريس الذاتي والبيتي. وبمساعدة عدد من المنظمات غير الحكومية والافراد، فقد تم تنظيم برامج وفعاليات لفترة ما بعد الدوام من أجل توفير مناخ مضاد لمناخ العنف الذي يعيشه الاطفال يوميا ولمساعدتهم في استغلال اوقات فراغهم بطرق أكثر نجاعة.

لقد تقلصت فرص التعليم والتدريب والتشغيل بصورة درامية، وأضحى الثمن السوسيو-اقتصادي في عدم تلبية احتياجات الأطفال غاليا جدا. وتعمل وكالة الغوث-الأونروا على حل هذه القضية، من خلال استخدام البرامج القائمة في اعداد الشباب في برامج تعليمية بنائة. كما عملت الوكالة على تقديم استشارات ودورات تأهيل لاصحاب الورش والعمل المحليين، والمشغلين المحتملين من اجل اعداد دورات في الرد على وتلبية احتياجات سوق العمل المحلية. وخلال العام ٢٠٠٤، فقد تلقى ٢٦٩ متدرب في الضفة الغربية، و ١٤٢ متدرب في قطاع غزة، دورات قصيرة الامد (١٢-٢٠ أسبوعا) في مهارات الحاسوب، والسكرتارية، والالكترونيات، والميكانيكيات، في مراكز التأهيل القائمة التابعة للوكالة.

الدعم النفسي-الاجتماعي

يعتبر الصراع المسلح، كما هو حال الاغلاقات وحالات منع التجول مصدرا للضغوطات النفسية لكل الفلسطينيين. وقد دلت دراسة ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في العام ٢٠٠٣، بشكل خاص على التأثير المباشر على الاطفال. وتدل الدراسة التي اعدت بمساعدة مستشاري المدارس التابعة لوكالة الغوث-الأونروا، أن نحو ٩٣٪ من الاطفال يشعرون بعدم الامان، وأن أكثر من نصفهم يشعرون أن آبائهم وأمهاتهم لا يستطيعون حمايتهم. ان حالة عدم الامان هذه ناتجة جزئيا عن مشاهدة الأطفال لأفراد من عائلاتهم يتعرضون الى العنف والاهانة والطرد القسري من بيوتهم. ونتيجة لذلك، فان الكثير من الآباء والأمهات قد أشاروا الى اختلافات وتحولات في تصرفات أطفالهم، شملت الكوابيس، والتبول الليلي، وزيادة في العنف، ونقص في القدرة على التركيز. ومن أجل التعامل مع ذلك، فقد طورت وكالة الغوث-الأونروا برنامج دعم نفسي-اجتماعي يوظف حاليا ٧٥ مستشارا في المدارس التابعة للوكالة، و ٤١ مستشارا للصحة النفسية، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وصل حجم تكاليف البرنامج في العام ٢٠٠٤ الى ٧,٣ مليون دولار أمريكي.

في تقرير حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في الفترة الواقعة ما بين أيلول ٢٠٠٠ إلى آذار ٢٠٠٤، أشارت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى أن ٢٧ معلما و ٦٤٥ طالبا (من جميع المستويات) قد قتلوا، بالإضافة إلى جرح ٥٣ معلم و٤٥٩٩ طالب، واعتقال ١٦٧ معلم و ١٢٥٢ طالبا على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي.

يشعر نحو ٩٣٪ من الأطفال الفلسطينيين بعدم الأمان، ويشعر أكثر من نصفهم أن آبائهم وأمهاتهم لا يستطيعون حمايتهم. إن حالة عدم الأمان هذه ناتجة جزئيا عن مشاهدة الأطفال لأفراد من عائلاتهم يتعرضون إلى العنف والإهانة والطرد القسري من بيوتهم.

رون ويلكنسون هو المستشار الاعلامي في بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. شغل ويلكنسون في السابق منصب رئيس المكتب الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا، كما عمل قبل ذلك في مجال الصحافة والاعلام في مدينتي تورونتو وأوتوا في كندا.

اعتمد هذا التقرير على معطيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، منظمة اليونيسيف (UNICIF)، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابعة للأمم المتحدة (OCHA)، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومنظمة انقاذ الأطفال.



«المواثيق الدولية تؤكد أن لهم الحق في التعليم»: طالبات في مخيم دير عمار للاجئين، رام الله.
(تصوير: تينيكا دازه)



منظمة العودة في كندا.. إنجازات وتحديات

كتبت: هبة الطحان

بدأت منظمة العودة عملها منذ ستة أعوام في أوروبا وأمريكا الشمالية، من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي المقدمة منها حقهم في العودة الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها في العام ١٩٤٨، وذلك بتضافر جهود المتضامنين من العرب والأجانب، من مؤيدي الحركات اليسارية، واليهود المعادين للصهيونية، وتعمل المنظمة على زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية والسعي الى ربطها ضمن قضايا حقوق الإنسان.

وتتفرع منظمة العودة الى مجموعات ولجان في مختلف المناطق والأقاليم والدول، حيث تهدف مجموعة العودة في كندا الى زيادة الوعي بحق العودة بشكل خاص وقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام ضمن أطر المجتمع الكندي. ويقول حازم جمجوم، عضو المنظمة في كندا: «تم تنظيم مؤتمر العودة قبل عامين، حيث أعتبر الأول من نوعه في كندا، في معالجته لموضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتم الاتفاق ضمن فعالياته على المبادئ الأساسية، وهي أن حق العودة حق فردي وجماعي لا يمكن التنازل عنه، حق لا يسقط بالتقادم أو بتعاقب الدول والأنظمة. كما شدد المؤتمر على أن منظمة العودة في كندا هي جزء من حركة العودة العالمية التي تنشط اليوم في معظم دول العالم. لقد شكل هذا المؤتمر نقطة الانطلاق لعملنا، عن طريق عرض أفلام وثائقية عن النكبة واللاجئين، وعقد المحاضرات والندوات، وتنظيم المظاهرات في المناسبات كيوم الأرض، وذكرى النكبة، من أجل وضع حق العودة الفلسطيني على أجندة العمل لدى العديد من المؤسسات الكندية التقدمية ومؤسسات حقوق الانسان، وبالفعل تم إحراز تقدما في هذا المجال، وأصبح لهذه المؤسسات دورا فاعلا بمساندة أعضائها، للتضامن مع منظمتنا، والمشاركة في مختلف الفعاليات التي يتم تنظيمها».

ويقول جمجوم: «نهدف بالأساس إلى زيادة الوعي لدى الرأي العام، من خلال العودة الى أصل الصراع من أجل التوصل الى الحل الدائم، حيث لا يمكن فصل قضية اللاجئين عن مجمل القضية الفلسطينية بشكل عام، كما لا يجوز الفصل بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر عن الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ والفلسطينيين في مناطق الشتات. فالقضية واحدة، وبالتالي فالحل الدائم يجب أن يكون شاملا، ونعمل ضمن هذا التوجه، على المستوى الشعبي، مع الجمعيات والمنظمات التقدمية ومؤسسات حقوق الإنسان، كذلك نعمل مع طلاب الجامعات، على زيادة الوعي من خلال عرض الافلام التوثيقية، ونشر تقارير ومقالات عن العنصرية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وعن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والقرى المدمرة، والمهجرين، خاصة وأن وسائل الإعلام الكندية لا تتناول مثل هذه القضايا، بسبب هيمنة المجموعات الصهيونية أو تلك المؤيدة لها، في حين لا نسعى إلى تكوين صداقات مع السياسيين من الوزراء أو أعضاء البرلمان، كون الأغلبية منهم، تدعم المنظمات الصهيونية، ويتوافق مبدأ الحكومة مع توجه الصهيونية، عدا بعض الاستثناءات القليلة».

وتشترك منظمات حقوقية وتجمعات طلابية عديدة في فعاليات منظمة العودة، كاتحاد الطلبة العرب، ومجموعة التضامن مع حقوق الإنسان الفلسطيني، وأعضاء من الحركات اليسارية، وأعضاء في حركة التضامن الدولية، وكذلك الاعضاء الناشطين في الجالية الفلسطينية.

ويضيف جمجوم: «تم إدراج حق العودة ضمن المواضيع التي يتم تناولها في إطار المجموعات الطلابية ضمن فرع خاص في جامعة تورنتو، كي يتسنى لنا تنظيم الفعاليات داخل الجامعة، وبالرغم من ذلك إلا أننا نواجه، صعوبات في أغلب الأحيان، بسبب الطلاب الصهاينة المنظمين داخل مجموعات يتم دعمها من الجالية اليهودية والحركات اليمينية، فقد تم مؤخرا إنشاء مركز بتكلفة ١٠ ملايين دولار، يهدف إلى تبرير الممارسات الإسرائيلية، ومهاجمة العاملين في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني، ومحاربة ما يسمونهم «أعداء للسامية» داخل الجامعة، إضافة إلى دعم وسائل الإعلام لهم، والسيطرة على اتحادات الطلبة، كجامعتي يورك في تورنتو وكونكورديا في مونتريال، حيث قمنا في نهاية العام الماضي بتنظيم مؤتمر عن حق العودة، وقمنا بالإعلان عن المؤتمر، الذي نص على أن المشاركين في المؤتمر، يجب أن يكونوا مؤيدين لمبادئه، والتي نصت على أن إسرائيل دولة عنصرية، وأن حق العودة لا يمكن التنازل عنه، وأن للشعب الفلسطيني الحق في مقاومة الاضطهاد والاحتلال بكل الوسائل، فقامت »منظمة بني بريث« الصهيونية، وهي من أكبر المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بمطالبة الجامعة بإلغاء المؤتمر، وبالفعل تم إلغاء حجز قاعة المؤتمر المتفق عليها، في مكتب خدمات الطلبة في جامعة تورنتو، حينها قمنا بتجميع آلاف الرسائل التضامنية من جميع أنحاء العالم، إلى الجامعة، وتنظيم تظاهرة، شارك فيها عدد من أساتذة الجامعة، وبسبب هذه الاحتجاجات اضطرت الجامعة إلى التنازل، وأعدنا تنظيم المؤتمر في وقت لاحق».

أما نتائج المؤتمر فقد تمثلت، بضرورة تخصص اللجان والمجموعات، فيما يتعلق بقضايا الجدار الفاصل والأسرى، حيث تعمل على جمع المقالات، وبثها في الموقع الالكتروني، كما تقوم بتنظيم الفعاليات وطباعة المنشورات وتوزيعها، لزيادة الوعي، لدى الرأي العام، إضافة إلى العمل على المقاطعة، الأكاديمية والاقتصادية لإسرائيل، كما نسعى إلى الربط بين حق العودة والمقاطعة الشاملة، حيث نعمل حاليا باتجاه الضغط على الجامعة، كي تسحب استثماراتها من الشركات الكبرى التي تستثمر في إسرائيل، او الشركات الإسرائيلية. والعمل أيضا على مستوى الضغط على الحكومة الكندية، لمنع الشركات الكندية من الاستثمار في إسرائيل، وان تعمد إلى تعقيد الإجراءات والمعاملات الخاصة في الاستثمار في إسرائيل، حيث مورست بعض الضغوطات على شركة «كاتير بيلار»، التي تمنح الآليات التي تستعمل لهدم البيوت، وبناء الجدار الفاصل، من خلال تنظيم تظاهرات، وزيارات من الناشطين في الحركة للمطالبة بعدم التعامل مع إسرائيل.

النكبة وديناميكية اللاجئين

بقلم: حسام خضر

كتب الكثيرون عن النكبة كمفهوم وكحدث تاريخي مفصلي كان له إنعكاساته المباشرة والقاسية على مجمل مستويات الحالة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً وديمغرافياً. ويمكن القول بأن النكبة ليست مرتبطة بتاريخ محدد كما درج على تداولها بارتباطها المباشر بالعام ١٩٤٨، بل هي عملية تاريخية معقدة وضخمة تطلبت مقدمات وتحضيرات، وفي نفس السياق كان للنكبة نتائج وآثار لا زالت قائمة حتى يومنا هذا، فقد تبلورت المعالم الأولى للنكبة الفلسطينية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول أو قبل ذلك، مروراً بوعد بلفور وما تبعه من موجات للهجرة اليهودية نحو فلسطين، وما رافقها من دعاية وتشويه للحقائق من أن »فلسطين أرض بلا شعب«، إضافة للانتداب البريطاني وتسهيلاته الكبرى الممهدة لقيام دولة صهيونية على الأرض الفلسطينية، ومعاهدات سايكس بيكو، والقوانين البريطانية التي استهدفت ملكية الأرض الفلسطينية، عبر تحويلها من ملكيات جماعية تخص الحمولة والعائلة الممتدة والعشيرة إلى ملكيات فردية، إضافة إلى قرار التقسيم ١٨١، والمجازر التي قامت بها العصابات الصهيونية، وحالات الطرد الجماعي التي مست ما يقارب المليون فلسطيني، وتدمير المدن والقرى الفلسطينية وتهويد الأرض عبر طمس المعالم التاريخية التي تؤكد الحضور الفلسطيني على هذه الأرض منذ آلاف السنين.

واستمرت النكبة كحدث تاريخي عبر الزمن بتواصل مجبول بالألم والمعاناة والقسوة، وتجلّى هذا الاستمرار منقطع النظير في فقدان الأرض ووجود اللاجئ والمخيم وانفجار الديمغرافيا والجغرافيا التي تخص اللاجئين:

أولا، فقدان الأرض: والذي مثّل النتيجة المباشرة للنكبة، فالأرض لها دلالات رمزية ومادية غاية في التعقيد والتشابك والخصوصية، لذا قامت عصابات الإرهاب الصهيوني باقتلاع معظم الفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم بكل قسوة، دون إغفال حقيقة أن عملية الاقتلاع هذه كانت مسبوقة بسلسلة من الإجراءات الانتدابية الهادفة إلى تغيير شكل الملكية الجماعية للأرض، وعملية فقدان الأرض، كذلك أدت إلى الفصل بين الفلاح الفلسطيني وأرضه، الأمر الذي أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية ? الاجتماعية المتمحورة حول الأرض كوسيلة إنتاج، وبالتالي تحويل هذا الفلاح إلى عاطل عن العمل، وفي أحسن الحالات يمارس أعمال هامشية غير إنتاجية لإعالة أسرته، فالنكبة إذاً أدت إلى تصفية الفلاحة كعمل ونمط إنتاج لدى اللاجئين، وأدت في سياق آخر إلى تدمير الأساس المادي والاقتصادي الذي تقوم عليه العائلة الفلسطينية الممتدة والحمولة والعشيرة، وتدمير العلاقات والمكانة الاجتماعية والتراتب الاجتماعي التي تدور حول الأرض وملكيتها.

ثانيا، بروز المخيم واللاجئ كشاهدين رئيسيين على المأساة التاريخية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، ومن نفس الألم الذي أوجدته النكبة ظهرت بشائر المقاومة والفعل والثورة، وفي حارات وأزقة مخيمات اللاجئين صاغ وأبدع الفلسطيني استراتيجيات بقائه ومقاومته على كافة المستويات النضالية والاجتماعية والثقافية، فالمخيم واللاجئ هما بكل تأكيد من أهم النتائج المستمرة عبر الزمن للنكبة، ووجودهما يمثل وجود مشكلة لم تحل بعد.

ثالثا، تفجر الجغرافيا والديمغرافيا الفلسطينية: إن عملية الاجتثاث من الأرض الفلسطينية وفقدان هذه الأرض وما نتج عنها من عمليات ضخمة للطرد الجماعي »الإخراج الجماعي الجبري« على يد العصابات الصهيونية، أدت إلى التشتت الجغرافي كواقع جديد، بحيث أصبح الفلسطينيون متناثرين كلاجئين فوق بقع وجغرافيات متعددة في ست تجمعات أساسية: أراضي عام ١٩٤٨ (والذين هم مهجّرون في وطنهم) ولبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى تجمعات لم يطبّق عليها لفظة مخيم في مصر والعراق.

في هذه المرحلة الأولى والمبكرة من عمر اللجوء الفلسطيني شكلت الخيمة كمكان عنوانا شديد البروز تختلط فيه الرؤى والمواقف والنظرات حول اللاجئ، فهو المتهم كهارب وفي نفس الوقت مطرود وهو البائع للأرض والمجتث والمقتلع منها، وهو النتيجة والسبب في آن، وأنيط بعملية العزلة التي خضع لها اللاجئون محاولات حثيثة لتكريس مزيد من العزلة والاغتراب بحيث يصبح اللاجئ بعيداً عن صورته المعتادة المرتبطة بالأرض وحلول صور جديدة تخص المخيم كمكان أنيط به عنوة مهمة أن يصبح بديلاً قسرياً للأرض الأولى، وهذه المرحلة بما تحتويه من تهميش وعزلة واغتراب خضعت لمنطق الرواية والدعاية الصهيونية حول مجريات الحرب عام ٤٨، وفقدان المكان الذي حظي فيه اللاجئون فوق أرضهم الأصلية، وما رافقها من أوضاع اقتصادية كارثية، واضطهاد سياسي، وتباينات ثقافية واجتماعية مع المحيط الذي وجد فيه المخيم.

أبدى اللاجئون قدرة عجيبة على الصمود للخروج من حالة العزلة التي أجبروا على عيشها وما يحيط بهذه الحالة من أوضاع اقتصادية واجتماعية بمنتهى البؤس، وكان لضميرهم ووعيهم الجماعي الفضل الأكبر في الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية وبلورتها وإنتاجها من جديد، وتطورها داخل أوساط اللاجئين، وبشكل مباشر شكلت النكسة عام ٦٧ محطة جديدة حول تصور اللاجئين لأنفسهم وللعالم، وشكلت انكساراً لحالة العزلة، عبر سلسلة من استراتيجيات البقاء التي صاغوها على نحو فريد، فقد شكل التعليم أولى هذه الاستراتيجيات كتعويض للأرض، وكمصدر للعيش، وتم التعاطي من العلم والمعرفة كمجال من مجالات المقاومة، وكرد فعل على الجهل الذي كان سبباً من أسباب اللجوء، وأصبح العلم ملكية لا يمكن انتزاعه، ثم جاءت عملية تأسيس منظمة التحرير لتشكل الهوية النضالية للفلسطينيين، وما كان لهذه الهوية النضالية أن تتشكل لولا الشرارة التي أشعلتها فتح عام ٦٥ وتلتها فصائل المقاومة الوطنية باستراتيجية نضالية جديدة، وهذه العملية ما كان لها أن تتطور وتحيا لولا الاستجابات السريعة والقوية داخل أوساط اللاجئين في المخيمات، وتحديداً من الجيل الثاني من عمر النكبة، والذي مثل ديناميكية فلسطينية من نوع جديد، تقوم على الفعل.

> **إن الموقف من حق العودة هو المعيار لقياس مدى جدية هذا التنظيم أو هذه اللجنة أو هذا الشخص، حيث لا يجوز إخضاعه للمساومات أو الاستفتاءات أو استطلاعات الرأي أو اعتباره بالون اختبار لهذا المسؤول أو ذاك، وعلى القوى الحيّة في شعبنا أن تكون يقظة وعلى درجة عالية من الجاهزية وبالمرصاد لكل من يحاول التطاول أو القفز عن حق العودة.**

كل ما سبق هو تمهيد طويل في بنية المقال، ولكنه ضروري يجب أن يظل حاضراً في العقول الفلسطينية عند الحديث عن اللاجئين ونكبتهم وحقوقهم التي لا يمكن القفز عنها، لا لشيء إلاّ لكون اللاجئين أنفسهم يملكون هذا الضمير الجماعي المتمحور حول حق العودة واستعادة الممتلكات، ولكن بدون أدنى شك يقع على كاهل اللاجئين اليوم ومؤسساتهم وهياكلهم الفاعلة واجب مقدس ومسؤولية كبرى في تنمية قدراتهم وتفعيل عملية المطالبة بالحقوق وتسليط الضوء على ما يلي:

الحلول المطروحة لحل القضية الفلسطينية مهما كان شكل السيناريوهات المقترحة ، سواء كانت ضمن فكرة الدولتين أو ضمن فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة يجب أن لا ينسينا أن المطالبة في كل الأحوال يجب أن تبقى قائمة، فقيام دولة فلسطينية لا يعني البتة عودة اللاجئين إلى هذه الدولة بل يجب أن تكون العودة إلى الأرض الأصلية التي طرد منها اللاجئون، وهنا تكمن أهمية العناية بالجوانب الحقوقية والقانونية فيما يخص حق العودة وتكثيف الأبحاث الأكاديمية حول هذه النقطة تحديدا، أما بالنسبة للمشاريع المطروحة والتي تتم بشراكة بين أفراد إسرائيليين قد ألقي بهم في سلة المهملات الإسرائيلية وفلسطينيين سياسيين أو أكاديميين فهي مشاريع يجب أن تكون مرفوضة، وفي ذات الوقت دافعاً نحو مزيد من التمسك بحق العودة، فعلى اللاجئين أن يستمروا بمطالبهم بطرق علمية ومنظمة، وعدم الاكتراث لهؤلاء الهامشيين والدخلاء على الحياة السياسية الفلسطينية، لأنهم لم يدركوا بعد أن كل الشراسة التي أبداها اللاجئون ما هي إلا تمهيد ضروري



لخوض المعركة الكبرى في الدفاع عن حق العودة.

توحيد الجهد الذي يقوم به اللاجئون، وما ظهور تسميات متعددة لمؤسسات وهيئات ولجان للدفاع عن اللاجئين وحقوقهم إلا دليل عملي وقوة وصحة يجب أن يتوج بتوحيد لهذا الجهد على أساس خلق شبكة تربط بين كافة الطاقات واللجان والهيئات، دون التقليل من أهمية المؤتمرات التي عقدت بهذا الشأن في الداخل والخارج والتي تمهّد لحالة متقدمة من الاتحاد والوحدة يجب البناء عليها ومراكمة الجهود الإيجابية للوصول إلى الحالة المثلى، وعلى الجميع أن ينظر بعين الجدية لهذه الديناميكية التي يبديها اللاجئون والنابعة من شعورهم بالخطر على قضيتهم ومستقبلهم، خصوصا إيجاد الأجسام الاجتماعية والمعبرة عن حقوقهم كلجان »عائدون« في سوريا ولبنان ولجان الدفاع عن حقوق اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجمعية المهجرين داخل الخط الأخضر، وتجمع وائتلاف حق العودة في الأردن، ومؤتمر حق العودة، والمؤتمر التنسيقي للجان الدفاع عن حق العودة في العالم، ومركز العودة في لندن ولجان اللاجئين في أوروبا والأمريكيتين، ومركز بديل وحملته الدولية وأبحاثه العلمية ودراساته المقارنة التي تعبر عن وعي وحيوية وقدرة على الاستفادة من تجارب أخرى في مسألة استعادة الممتلكات، وجمعيات أهالي القرى المهجرة والمراكز الثقافية ودورها الرائد في نشر الوعي والتمسك بالحقوق، والإتحادات الشعبية لمراكز الشباب والنساء ولجان الخدمات في المخيمات والمكاتب التنفيذية، وغيرها من الأجسام واللجان المنتشرة في كافة أماكن الشعب الفلسطيني.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن الموقف من حق العودة هو المعيار لقياس مدى جدية هذا التنظيم أو هذه اللجنة أو هذا الشخص، حيث لا يجوز إخضاعه للمساومات أو الاستفتاءات أو استطلاعات الرأي أو اعتباره بالون اختبار لهذا المسؤول أو ذاك، وعلى القوى الحيّة في شعبنا أن تكون يقظة وعلى درجة عالية من الجاهزية وبالمرصاد لكل من يحاول التطاول أو القفز عن حق العودة.

النائب حسام خضر هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أعتقل على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي من منزله في مخيم بلاطة بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٠٣، وما زال في الأسر لغاية اليوم. نشر هذا المقال في جريدة «القدس» بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٤. ونشر لاحقا باللغة الانكليزية في العدد ٢٢ من مجلة «المجدل» التي يصدرها مركز بديل باللغة الانكليزية (حزيران ٢٠٠٤).

مركز بديل يبحث في الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين خارج مناطق عمل وكالة الأونروا

يعمل بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين على انجاز كتيب حول اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم خارج مناطق عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا في انتظار تطبيق الحلول الدائمة لهم. وبالرغم من أن الكتيب يعنون فجوات الحماية القائمة في مناطق الشتات، الا انه ينطلق في ذات الوقت من حقيقة كون تطبيق العودة الطوعية وحقوق استعادة الملكية والسكن العلاج الأساس لمشكلات الحماية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون.

وقد تم جمع المعلومات المطلوبة لانجاز هذه الدراسة بمساعدة شبكة دولية واسعة من الخبراء القانونيين وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا. ويتضمن الكتيب على دراسة مقارنة لاكثر من ٣٠ حالة/دولة مضيفة والآليات التي تم تطبيقها على الأرض في هذه الدول. كما ويعرض جملة من التوصيات العملية حول كيفية سد فجوات الحماية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون. وقد تم عرض الاستنتاجات الاولية للدراسة على يد المستشارة القانونية لمركز بديل ايلنا سوندرغارد خلال الحلقة الدراسية الثالثة من ملتقى خبراء مركز بديل حول اللاجئين الفلسطينيين التي انعقدت في آذار ٢٠٠٤.

وكانت الاعتبارات الرئيسة ذات العلاقة بالوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين في ١٧ دولة معطية: ١) اذا ما تم تبني المادة د١ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ (أم لا) ضمن التشريعات المحلية والوطنية في الدول المضيفة. ٢) وما هو التفسير التي تتبعه الدولة للمادة د١ وتشريعات الدولة ذات العلاقة والسياسات التي تنتهجها تجاه طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم في اللجوء.

وتعرض هذه الدراسة تناقضا صريحا بين ممارسات الدول المضيفة والتفسير المتبع لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وبصورة خاصة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. ويبدو ان التفسير المنقح الجديد لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في العام ٢٠٠٢ للوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، سيؤثر مستقبلا (ليس لغاية الآن) على التشريعات المحلية والوطنية و/أو ممارسات الدول على الأرض. وتظل الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين متاحة فقط في عدد قليل من الدول، في وقت تتم فيه المزيد من الاجراءات المشددة المتبعة بحق اللاجئين، ومنها اعادتهم الى مناطق اقامتهم السابقة.

ويأمل مركز بديل أن يكون هذا الكتيب مفيدا للمهتمين في شؤون اللاجئين عموما واللاجئين الفلسطينيين خصوصا، بما يشمل مجالس اللاجئين، والخبراء القانونيين والباحثين وغيرهم، اضافة الى اللاجئين الفلسطينيين انفسهم. سيكون الكتيب في المكتبات ومتناول القراء خلال الأهشر القليلة القادمة، وسيكون متوفرا باللغتين العربية والانكليزية.

الصفحة الأدبية

فلسطينيون يكتبون عن اللجوء، الحنين والعودة

صفد

شعر: سالم جبران

غريب أنا يا صفد
وأنت غريبة
تقول البيوت: هلا!
ويأمرني سكانها: ابتعد
علام تجوب الشوارع
يا عربي، علاما؟
إذا ما طرحت السلام
فلا من يرد السلاما
لقد كان أهلك يوماً هنا
وراحوا
فلم يبق منهم أحد
على شفتي جنازة «صبح»
وفي مقلتي
مرارة ذل الأسد
فوداعاً.
وداعاً صفد!

الشاعر والكاتب سالم جبران من مواليد ١٩٤١ في قرية البقيعة (الجليل). رأس تحرير مجلة «الغد» وجريدة «الاتحاد» ومجلة «الثقافة»، وصدرت له عدد من الدواوين الشعرية «كلمات من القلب» (١٩٧١)، «قصائد ليست محددة الاقامة» (١٩٧٢) ورفاق الشمس» (١٩٧٥).

مع لاجئة في العيد

شعر: فدوى طوقان

أختاه، هذا العيد رفَّ سناه في روح الوجودْ
وأشاع في قلب الحياة بشاشة الفجر السعيدْ
وأراك ما بين الخيام قبعتِ تمثالاً شقيّا
متهالكاً، يطوي وراء جموده ألماً عتيّا
يرنو إلى اللاشيء.. منسرحاً مع الأفق البعيدْ
أختاه، مالك إن نظرت إلى جموع العابرينْ
ولمحت أسراب الصبايا من بنات المترفينْ
من كل راقصة الخطى كادت بنشوتها تطيرُ
العيد يضحك في محيّاها ويلتمع السرورُ
أطرقتِ واجمة كأنك صورة الألم الدفينْ؟
أختاه، أيّ الذكريات طغت عليك بفيضها
وتدفّعت صوراً تثيرك في تلاحق نبضها
حتى طفا منها سحاب مظلم في مقلتيكِ
يهمي دموعاً أومضت وترجرجت في وجنتيكِ
يا للدموع البيض! ماذا خلف رعشة ومضها؟
أترى ذكرتِ مباهج الأعياد في »يافا« الجميلة؟
أهفت بقلبك ذكريات العيد أيام الطفولة؟
إذ أنت كالحسون تنطلقين في زهوٍ غريرِ
والعقدة الحمراء قد رقّتْ على الرأس الصغير
والشعر منسدلٌ على الكتفين، محلول الجديلة؟
إذ أنت تنطلقين بين ملاعب البلد الحبيبِ
تتراكضين مع اللّدات بموكب فرح طروبِ
طوراً إلى أرجوحة نُصبت هناك على الرمالِ
طوراً إلى ظل المغارس في كنوز البرتقالِ
والعيد يملأ جوّكن بروحه المرح اللعوبِ؟
واليوم؛ ماذا اليوم غير الذكريات ونارها؟
واليوم، ماذا غير قصة بؤسكنَّ وعارها
لا الدار دارٌ، لا، ولا كالأمس، هذا العيد عيدُ
هل يعرف الأعياد أو أفراحها روحٌ طريدُ
عان، تقلّبه الحياة على جحيم قفارها؟
أختاه، هذا العيد عيد المترفين الهانئِين
عيد الألى بقصورهم وبروجهم متنعمين
عيد الألى لا العار حرّكهم، ولا ذلّ المصيرْ
فكأنهم جثث هناك بلا حياة أو شعورْ
أختاه، لا تبكي، فهذا العيد عيد الميّتين!

الشاعرة فدوى طوقان (١٩١٧-٢٠٠٣) من مواليد مدينة نابلس. التحقت بدورات في اللغة والأدب الانكليزيين، وشغلت منصب عضو مجلس أمناء جامعة النجاح بنابلس. من دواوينها الشعرية، «وحدي مع الأيام» (١٩٥٢)، و«تموز والشيء الآخر» (١٩٨٩) و«اللحن الأخير» (٢٠٠٠).

صفد (حضور الغياب)

شعر: عبد الكريم عبد الرحيم

لم تكوني غير أمّي
تُسْبلُ الغرّةَ أعلى ما يكونُ «الجبل» المرميّ
صوبَ القلبِ
حتى «حارة الأكراد» قد طارت حمامات البياض

َحمرةُ الوجنةِ تُملا من ينابيع الرياضِ
والأباريق شهودُ النور في زاوية «الشيخ»
ثُروّي ندهة «البرقوق» والصبحِ
خذيني لذراعين من التين وتوت الحقل صبّي
لي نهارَه
قهوة الشوقِ لنهدين أفاقا مزّقا خوفاً إزارَه

من هنا يبتدئ «السوق»:
بيوتٌ من دم الرحمة في عرس لياليها المُنارَةْ
لم تكوني غير أمّي
و أنا في حانة العشق أسوّي مرمرَ القلبِ
حجارَةْ
مرّةً أ قْبِلُ نحوي،
لأراني، في ملاءات من الصفرة و الأسودِ
ألقين مساحاتِ صباي،
الفهدُ في نافورة الوجدِ،
وعيناي الطريقْ
هل تعودين هلالَ القوسِ في العتمةِ
أم تمضين أعلام بشارَةْ
أيّها الحاضرُ ما غاب دمي بعد الحضور
قادماً أبعد وجهي عن مراياك لألقاك وحيداً
وجميلاً و طهور.
حينما ألقيت كفي قرب عينيها تراءى الدرب
أعمى
وعلى بُعد هلالينِ
أرى فاتحة الحبِّ،
وأعلى قامةِ الزنبقِ عصفورُ اشتعالي
لم تكوني غير أمّي ساعة انفضّ النُّدامى
وأبي حرّان في الزحمةِ
يسقيني شراب الشعر مسكوناً بمهباج الليالي
وأباح العطرُ من أرجوزةِ الماءِ خيالي
عَبَثَ الوقتُ بزنار الصبايا
مقلتاك الآن في الشارع ،
كفاك خمير التربة الحمراءِ
هل جاء حديثُ الوردِ
أم ينْفَحُ بالصورِ

سلاماً يا عصافيرُ من الماءِ إلى الماءِ سلاما
ادخلوا الآن من القلبِ،
وذوقوا في بحيراتٍ من الفضةِ مائي
ادخلوا المحرابَ : لا تمرَ نسوّيه إلهاً،
لا فتاةً تدخل الموت على ساقينِ
من لؤلؤةِ الخمرِ أو الوأدِ،
دعوا فانية الألوانِ للطينِ ،
فإنّ الساعة عرجونُ ضياءِ

لم تكوني امرأةَ السوءِ ولا كنتِ ترابا
كِسَفُ من حالقِ الخلقِ ،
أراجيحُ من النورِ على مِشكاةِ قلبي،
فضّ أيقونتها الشعرُ
ففاضت وطناً كفاه سحْبُ غارقاتٌ
في دمي تسقي السحابا
وعلى منتصف الفقد عيوني ونساء الأرض أمي
وبقايا ذكريات مزّقت مني الشبابا
خجلاً أخرج طفلاً
أغلقوا أوراقيَ الخضرَ،
امنحوني من حضوري ما تشهيت الغيابا.

الشاعر عبد الكريم عبد الرحيم هو شاعر فلسطيني مقيم في سورية منذ نكبة ١٩٤٨. عمل في التعليم و الصحافة، في عدد من المجلات والصحف ويشكل منصب سكرتير تحرير مجلة «فارس العرب» حاليا وعضو أمانة اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين «فرع سورية». له العديد من الاصدارات الشعرية والأدبية والبحثية، ومنها، المجموعة الشعرية «بين موتين» (١٩٨٥).

العندليب المهاجر

شعر: يوسف الخطيب

أترك مثلي يا رفيق تمر بالزمن
عبر الليالي السود والمحن
لا صاحب يرخي عليك غلالة الكفن
بي لهفة يا صاحبي مشبوبة بالنار
هل بعض أخبار تحدثها وأسرار
للظامئين على متاهة الوحشة العاري.

كيف الحقول تركتها في عرس آذار
ومتى لويت جناحك الزاهي عن الدار
عجباً.. تراك أتيتنا من غير تذكار
لو قشة مما يرف ببيدر البلد
خبأتها بين الجناح وخفقة الكبد
لو رملة من المثلث أو ربا صفد
لو عشبة بيد ومزقة سوسن بيد
أين الهدايا مذ برحت مرابع الرغد
أم جئت مثلي بالحنين وسورة الكمد

ماذا رحيلك أيها المتشرد الباكي
عن أرض غابات الخيال وفوحها الزاكي
أم أن مرج الزهر أصبح قفر أشواك
وتلوّنت أنهارها بنجيع سفاك
داري وفي عيني والشفتين نجواك
لا كنت نسل عروبتي إن كنت أنساك.

الشاعر والكاتب يوسف الخطيب من مواليد ١٩٣١ في مدينة دورة (الخليل)، عضو المجلس الوطني الفلسطيني. نال شهادة الحقوق من جامعة دمشق في العام ١٩٥٥، وعمل في مناصب مختلفة في عدد من الإذاعات. وشغل منصب المدير العام لهيئة الاذاعة والتلفزيون في سورية عام ١٩٦٥، وانتخب نائباً للأمين العام للاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين. من اصداراته الشعرية، «العيون الظلماء للنور» (١٩٥٥)، «عائدون» (١٩٥٨)، «دبوان الوطن المحتل» (١٩٦٥)، «مجنون فلسطين» (١٩٨٣).

سنعود

شعر: سليمان سلمان

شعبي أمامكم.. كما شئتم أبيدوا
لا تتركوا منا صغيراً أو كبيراً..
تنجيه بالأمل المجازر والوعود
البيض من أبنائنا.. والسود
والسمر أبناء الأوالي الصيد
زيدوا بهم قتلاً وزيدوا

ماذا سينجيكم
من الموت الذي في أصلكم
فهو المؤجّل والمعجّل والأكيد
إن ظلّ منّا عشرة سنعود
ونقولها ونقولها ونعيد
إن ظل منا واحد سنعود
لو طفلة نزلت
بقافلة الغياب
من الضباب
من المجازر والمذابح والخراب
ستظل مثل الكوكب الدريّ
مشرقة الرؤى
وعلى مسيل دمائها
سنعود.

الشاعر سليمان السلمان من مواليد ١٩٤٣ بمدينة يافا، ونال الاجازة في اللغة العربية من جامعة دمشق. عضو جمعية الشعر، وعضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين. من اصداراته، «جزر النار» (١٩٧٧)، «أعلم أني احترق» (١٩٧٩)، و«الحلم على جبين الصبح» (١٩٩٢).

الكاتب سلمان ناطور يشيّد الذات الفلسطينية عبر مسرحية «ذاكرة»: كل فرد فلسطيني يشكل ذاكرة فلسطين

هبة الطحان

«ولدت بعد حرب ٤٨، دخلت المدرسة يوم حرب السويس، أنهيت الثانوية في حرب حزيران، تزوجت في حرب أكتوبر، ولد طفلي في حرب لبنان ومات أبي في حرب الخليج. حفيدتي سلمى ولدت في الحرب التي ما زالت مشتعلة».

شكلت هذه التواريخ ذاكرة الكاتب سلمان ناطور التي صاغها من حكاياته وحكايات الإنسان الفلسطيني، في رائعته »ذاكرة«، المسرحية ذات العناصر الدرامية المتجددة، التي تجمع ما بين السرد والتمثيل في نهاية المسرحية، وهي الأولى التي يؤديها سلمان ناطور من بين أعماله المسرحية الأخرى، خاصة وأن ناطور قد أحب النص وعاش به، ولا يستطيع أي ممثل أن يروي حكاياته بشكل أفضل منه للتعبير عن ذاته، فقدمها ناطور بأسلوبه الخاص معبرا عن ذاكرته والذاكرة الجماعية الفلسطينية، وبنيت مشاهد المسرحية كذاكرة الإنسان، التي لا تتخذ ترتيب زمني أو مكاني محدد، بين ذاكرة المؤلف الخاصة، وذاكرة الشعب الفلسطيني. وتتميز المسرحية باحتوائها على حالات السخرية والمرح والحزن، ورغم أنها حكايات بسيطة، إلا أنها تكشف عن عالم كبير، فهي قصص تتحدث عن الحروب والاحتلال والتشرد، وعن الحنين إلى البيت والأرض، كونها ذكريات من ماض غني وحياة أخرى بسيطة وحرة، ويرى ناطور بأنها تميز حياة الفلسطينيين، منذ النكبة وحتى اليوم، ولكل قصة من هذه القصص، جذورها الواقعية وأبطالها الذين شكلوا برمزية في أصولهم وعاداتهم، من خلال تصوير حياتهم اليومية وتواصلهم مع بعضهم البعض، في كثير من مآسي حدثت في حياتهم، فاتخذ ناطور من خشبة المسرح فضاء واسعا لبث معاناة شعبه ومعالجة وقائعها التاريخية للمحافظة على هوية الشعب الفلسطيني، حيث التقى العديد من المسنين الذين عايشوا النكبة وما زالت قراهم المهدمة حية في ذاكرتهم، إضافة إلى الأحداث المستوحاة من كتابي «ومانسينا»، و«سيرة الشيخ مشقق الوجه»، ولناطور مسرحيات أخرى، كالحكواتي، وهبوط اضطراري، وموال، وهزة الغربال.

وعلى هامش فعاليات المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل الذي انعقد في معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية ما بين الاول والرابع من تموز الجاري، تم عرض مسرحية « ذاكرة»، على خشبة مسرح الميدان بمدينة حيفا، في الثاني من تموز بحضور المشاركين في المؤتمر وحشد غفير من المهتمين.

الشخصية المركزية

أبو صلاح اللواح، الذي يراه ناطور داخل كل إنسان فلسطيني، متمسك بتراثه، ورغم آلامه وفقده لزوجته وابنه وبيته والزعتر، إلا أنه أحب النكات والرقص والغناء، وأخفى طوال المسرحية مأساته لتتكشف بالنهاية، بعد أن غطى بمرحه، النكبة الحقيقية، ولم يتبق له إلا «الحطة الفلسطينية» الذي أراد أن يسلمها إلى الناس قبل أن يموت وجعل منها علما ورمزا للوجود ولشخصية شعب فقد وطنه، ولم يخف الكاتب تأثره بأبي صلاح عندما تقمص شخصيته وحياته وسخريته وأحزانه، حيث يتوقف سلمان ناطور عن الحديث ويبدأ أبو صلاح بالكلام، للتعبير عن ذات الفلسطيني، الذي يغني ويرقص رغم مأساته.

التراجيديا اليونانية

يتناول سلمان ناطور حكاية عبد الحسن الشجاع، في عهد الاحتلال الإنجليزي، حيث كان مطلوبا لديهم، فاتهمت والدته بقتله عندما أشارت إليه، وقدمت له الخبز والماء، فاتهمت الأم بقتل ابنها، كونها مارست أمومتها بكل صدق وبراءة، في حين نسي أهالي القرية بأن المجرم الحقيقي هو الضابط الإنجليزي، ولامت الضحية التي تم استغلالها من قبل الضابط، وبهذا الإطار، تم تشبيه الضحية وهي «الأم»، بالشعب الفلسطيني الذي يدان بمأساته، حيث أراد ناطور بأن يتحدث عن الجانب الإنساني للقضية الفلسطينية، فخاطب العالم، بأسلوبه الإنساني، لان الفن والأدب والثقافة، والمسرح، أدوات لمخاطبة الوجدان والوعي، من خلال أداة جمالية، وهي مساهمة متواضعة، في صياغة الرواية الفلسطينية الشفوية لبناء الذاكرة الفلسطينية والجماعية.

جيل مرتبط بالحروب

لا يحتفل الكاتب بعيد ميلاده، كونه مرتبط بالحرب، وهو لا يريد أن يحتفل به، كما ارتبط مولد ابنه بحرب لبنان، ومولد حفيدته «سلمى» بالانتفاضة الحالية، بينما كانت مناسبات أجدادنا ترتبط بالأرض والمطر أو الحياة اليومية البسيطة، لكن منذ النكبة وحتى اللحظة أصبحت ترتبط هذه المناسبات بمجازر وأحداث دامية.

«أنا لا أحتفل بيوم ميلادي

أنا والحرب توأمان، فهل أحتفل بالحرب؟

ولدت في حرب ما زالت مستمرة إلى ما نهاية وفيها منتصر ومهزوم، ويريدونني أن أكون دائما أنا المهزوم

ولدت في وطن يتآكل يوما بعد يوم ويأكل أهله ساعة بعد ساعة، فكيف أحتفل بالحرب؟»

الذاكرة.. المصير

ويختم الكاتب ذاكرته الشخصية-الجماعية: « تخونني الذاكرة، وأفقدها يوما بعد يوم، وقد يأتي يوم أسود فأجد نفسي بلا ذاكرة، مجرد جسد يتحرك إلى لا مكان، أهيم في الشوارع والغابات إلى أن يعثر علي صياد كان يوما رفيق طفولة، فأخذ الحياة على علاتها واستقى منها فرحها، فصان ذاكرته، ويمسك بيدي، أنا الذي ناطح طواحين الهوى ففقد ذاكرته وصار لا شيء، ويأخذني إلى البيت الذي ولدت فيه ويسلمني إلى أهلي، ويعود هو إلى أهله ليحدثهم عن شيخ فقد ذاكرته ويقول متفاخرا أمامهم: لولاي لأكلته الضباع، ستأكلنا الضباع إن بقينا بلا ذاكرة.

نشرت مقاطع مختارة من مسرحية «ذاكرة» في العدد الخاص بالذكرى السادسة والخمسين للنكبة من جريدة «حق العودة» (العدد الرابع والخامس)، في ١٥ أيار ٢٠٠٤. راجع الصفحة الالكترونية الخاصة بـ «حق العودة» على موقع مركز بديل الإلكتروني: www.badil.org .

بيانات ووثائق

نص كلمة الرئيس ياسر عرفات في

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ) صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) صدق الله العظيم

يا أهلنا الصامدون المرابطون في ربوع الوطن ومخيمات المنفى والشتات.

يا أهلنا اللاجئون النازحون الذين شردوا من وطنهم فلسطين بغير حق.

اليوم هو يوم النكبة، يوم الخامس عشر من أيار، اليوم الذي شرد فيه هذا الشعب الفلسطيني بقوة سلاح العدوان والمجازر بموازاة مسلسل التآمر والتواطؤ والتخاذل والوعود الكاذبة، وكذلك ضرب قرارات الشرعية الدولية ولتنفيذ قرارات المؤتمر الصهيوني في بازل سنة ١٨٩٧ ضد شعبنا وأرضنا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية ولا بد لشعبنا الفلسطيني الذي يرزح تحت هذا الاحتلال والمشرد في وطنه واللاجئ والمشرد خارج وطنه أن يعرف كيف ولماذا وقعت النكبة. وفي هذا اليوم، اليوم الأسود الذي شكل منعطفاً حاسماً وخطيراً بكل نتائجه وأبعاده الأليمة والخطيرة على شعبنا الفلسطيني شعب الجبارين وعلى المنطقة العربية كلها وتأثيراتها على العالم أجمع منذ سايكس بيكو ولكن شعبنا الفلسطيني ظل ولا زال يخوض هذا الصراع الطويل والمرير والمليء بالتضحيات الجسام فوق هذه الأرض أرض الرباط المباركة ودفاعاً عنها وعن مقدساتها وفي الخندق الأول دفاعاً عن أمتنا العربية حتى لا تضيع فلسطين أرضنا، وأرض الآباء والأجداد، والمباركة للعالمين والتي ظل هذا الشعب الفلسطيني الصابر والعريق والأصيل يدافع ويناضل مقدماً التضحيات الجسام من أجل حريته وأرضه ومقدساته وهم في رباط إلى يوم الدين.

نعم تعرض شعبنا لهذه النكبة الكبرى التي صنعتها وشاركت فيها قوى دولية واستعمارية وصهيونية، وتوهمت هذه القوى أن القوة والبطش والمجازر والتآمر والتواطؤ والتخاذل والعدوان يمكنها أن تعطي من لا يستحق ما لا يملك لمن لا يملك ولكن خاب فألهم ورد شعبنا بعون الله ومشيئته كيدهم إلى نحورهم، فالشعب الفلسطيني لم يمت وسيبقى صامداً هذا الصمود البطولي الأسطوري، فسرعان ما تحولت هذه الأرض المقدسة وكذلك مخيماته في اللجوء والشتات إلى معاقل للفداء والتضحية والصمود والثورة لتعلن للعالم أن فلسطين هي وطن الشعب الفلسطيني الذي لا وطن له سواه، وأن هذا الشعب لن يرضى بديلاً عن وطنه طال الزمن أم قصر لأن هذه الأرض أرض فلسطين أرض الآباء والأجداد. وانطلقت قضية فلسطين تعود إلى الحياة بسواعد أبنائها المجاهدين الذين مزقوا عار النكبة والهزيمة وفرضوا قضيتهم الفلسطينية على الأسرة الدولية كلها وعلى العدو قبل الصديق ويومها كما تذكرون وقف الزعيم العربي الخالد جمال عبد الناصر ليقول للعالم: » إن هذه الحركة الفلسطينية وجدت لتبقى ووجدت لتنتصر ? لأننا أصحاب حق أكيد في هذه الأرض عبر التاريخ.

نعم يا أخوتي نعم يا أحبتي

وكانت الانطلاقة الثورية الفدائية وكان البلاغ الأول في الفاتح من يناير عام ٦٥ رسالة واضحة إلى العالم أجمع، قال فيها شعبنا أن النكبة التي أصابت شعبنا وشردت ملايين الفلسطينيين ليست قدراً لا يمكن مقاومته، نعم كان هذا الهدير الثوري هو صوت الشعب الفلسطيني وصوت لاجئيه الفلسطينيين الذين رفضوا النكبة ورفضوا اللجوء القسري وأصروا على مواصلة الدفاع عن هذا الوطن ومقدساته إيماناً منهم بعدالة قضيتهم وللعودة إلى هذا الوطن فلا شيء عند الفلسطيني أغلى من وطنه المبارك ومقدساته المسيحية والإسلامية فيه، وعبثاً حاولوا حرف المسيرة وعبثاً حاولوا القضاء عليها بالتآمر والتواطؤ والطعن في الظهر، ولكن إرادة شعبنا من إرادة الله العلي القدير، نعم واستمرت المسيرة الظافرة بكل صلابه دون توقف ودون تردد ودون خوف أو وجل. وحتى بعونه تعالى يرفع شبل من أشبالنا وزهرة من زهراتنا علمنا الفلسطيني فوق أسوار القدس وكنائس القدس ومآذن القدس الشريف »يرونها بعيدة ونراها قريبة وإن الصادقون«.

بسم الله الرحمن الرحيم

(. . . وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا) صدق الله العظيم

يا أهلنا ويا أحبتنا الصامدين في الوطن وفي المخيمات.

واليوم بعد مرور ٥٦ عاماً على النكبة ها هو الشعب الفلسطيني شعب الجبارين يبرهن على أن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب بل إن شعبها البطل اليوم هو حديث العالم لشجاعته وروعة عطائه وصموده وبسالة أبنائه وبسالة بناته في وجه هذه القوة العسكرية الإسرائيلية العدوانية الاحتلالية التي تحاول عبثاً وبلا طائل الوقوف في وجه حركة التاريخ التي هي حركة الشعب الفلسطيني

نداء إلى القمة العربية في تونس من هيئات المجتمع الأهلي الفلسطيني والعربي

تنعقد القمة المقبلة في ظل ظروف دولية وإقليمية وعربية بالغة الدقة والتعقيد، حيث لا تزال المنطقة تعاني من آثار الحرب على العراق وانعكاساتها على مجمل الأوضاع العربية. وفي سياق الحرب ذاتها تطرح الإدارة الأمريكية مفهوم »الشرق الأوسط الكبير«، لتصدير الديمقراطية إلى بلدان المنطقة. وتعتبر حربها على العراق واحتلالها له الخطوة الأولى الأساسية على طريق الديمقراطية الموعودة.

وفي مواجهة محاولات إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة وإملاءات الإدارة الأمريكية على شعوبها تحت يافطة »الإصلاح والديمقراطية« ندعو النظام العربي ممثلاً بالقمة ونطالبه بتبني برنامج إصلاح حقيقي ينبع من حاجات الشعوب العربية ويعبر عن خصوصيات الوضع العربي. فلا بد لأي برنامج إصلاح عربي حقيقي وفاعل من أن يطلق طاقات المجتمعات المدنية العربية ويرفع القيود التي تحد من حركتها وفاعليتها ومساهمتها في التطور الديمقراطي الفعلي، الذي يمكن تلك المجتمعات من مواجهة تحديات الهيمنة الخارجية الإقتصادية والسياسية وتلبية متطلبات التنمية الداخلية المبنية على المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والحاكمية الجيدة والمساواة بين الرجل والمرأة. ولا بد لمثل هذا البرنامج أيضاً من أن يتصدى للإحتلال وألا يكون على حساب القضايا الإقليمية وفي القلب منها القضية الفلسطينية، جوهر الصراع العربي / الإسرائيلي. ونشير هنا بشكل خاص إلى مبادرة الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى إلى ضرورة إشراك المجتمع الأهلي العربي ومن ضمنه المثقفين العرب في صياغة استراتيجية عربية للحوار مع الغرب في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، على أساس احترام دور القانون في العلاقات الدولية.

أصحاب الجلالة والسيادة الملوك الرؤساء العرب

إن ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني والعربي الموقعين على هذا النداء يهمهم أن يلفتوا انتباهكم بشكل خاص إلى محنة اللاجئين الفلسطينيين والمخططات والمبادرات التي تطرح بين الحين والآخر بهدف تصفية قضيتهم والقفز عن حقهم في العودة، الذي هو جزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وفي هذا السياق نؤكد ما يلي:

× رفض أية مبادرات وحلول تتخلى عن تطبيق حق العودة، كما أقرته كافة المعاهدات والاتفاقيات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرار (١٩٤)، الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم الأصلية التي طردوا منها عام ١٩٤٨ والتعويض عن معاناتهم واستعادة ممتلكاتهم. هذا فضلاً عن القرار (٣٢٣٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، والذي يربط حق العودة بحق تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

وفي هذا الصدد، نعبّر عن قلقنا العميق إزاء وعد بلفور الجديد الذي قطعه الرئيس الامريكي بوش لرئيس الوزراء الاسرائيلي شارون مؤخراً، والداعي الى القفز عن حق العودة وتشريع الاحتلال والاستيطان. ونطالبكم باتخاذ موقف واضح وجازم من هذا الوعد المشؤوم.

× ضرورة توفير الحماية اليومية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم إلى أن تتم عودتهم حسب القرارات الدولية. وهذا الأمر يرتب على الدول العربية، وخاصة المضيفة منها للاجئين احترام تعهداتها والتزاماتها في سياق قرارات الجامعة العربية ذات الصلة وبالأخص بروتوكول الدار البيضاء (١٩٦٥). ونشدد هنا على ان معاملة اللاجئين الفلسطينيين المعاملة الإنسانية اللائقة ومنحهم الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الأساسية لا يتناقض بأي من الأحوال مع دعاوى محاربة التوطين ومع ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية والحيلولة دون ذوبان اللاجئين في مجتمعات الشتات، بل على العكس فإن التخفيف من معاناتهم إنما يعزز صمودهم ويمدهم بأسباب القوة ويمكنهم من مواجهة مخططات التوطين والتمسك بحقهم في العودة إلى فلسطين .

× تكثيف الجهود وممارسة الضغوط على المجتمع الدولي من أجل توفير الحماية المؤقتة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، تنفيذاً لنصوص وروح معاهدات جنيف، وخاصة معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين خلال الحروب. وفي ظل تصاعد القمع الصهيوني وتجاوزات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لكافة المواثيق والعهود الدولية، لا بد من التوصل إلى آلية دولية مناسبة تكفل حماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في ظل ما ترتكبه اسرائيل حالياً من جرائم حرب في رفح. وفي هذا الخصوص لم يعد مقنعاً ان تكتفي الجامعة العربية بإدانة وشجب ما يجري، إذ لا بد من اتخاذ مبادرات عملية ملموسة وفعالة من اجل الضغط على المجتمع الدولي للاسراع في ارسال قوات دولية تكون مسؤولة عن حماية الشعب الفلسطيني ووقف عمليات الابادة والتطهير العرقي الجارية في فلسطين اليوم.

أخيراً فإن تعزيز الإصلاح الدستوري والتشريعي في البلدان العربية ومواءمة تشريعاتها الوطنية مع القوانين والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان عامة وبحقوق اللاجئين خاصة، من شأنه أن يوفر حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين في كنف محيطهم العربي إلى أن تتم عودتهم.

مع بالغ تقديرنا واحترامنا،

أيار- مايو ٢٠٠٤

توقيع: منظمات وهيئات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي

من فلسطين: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (مظلة لـ ٩٠ منظمة أهلية في فلسطين ١٩٦٧)، اتجاه (إتحاد جمعيات أهلية عربية) في اسرائيل/ فلسطين ١٩٤٨، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل/ فلسطين ١٩٤٨، اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي في مخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة، اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية، اتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الفلسطينية، لجنة تنسيق لجان التأهيل بالضفة الفلسطينية، لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين – نابلس ، مركز يافا الثقافي – نابلس، منظمة السياحة البديلة – فلسطين، تجمع أهالي المدن والقرى الفلسطينية المحتلة والمدمرة-رام الله، جمعية الشبان المسيحية ? القدس الشرقية، مركز القدس لحقوق الانسان، النقابة العامة لعمال الخدمات العامة في فلسطين – غزة

من الاردن: اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة في الأردن – الأردن، اتحاد المرأة الأردنية.

من لبنان: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان، مجموعة عائدون، تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان، الجمعية الوطنية للتأهيل المهني والخدمات الاجتماعية، منظمة التضامن والتنمية

من سوريا: مجموعة عائدون.

من الجزائر: الشبكة الشبابية الافريقية للتنمية المستدامة

من العراق: جمعية الامل العراقية

من اوروبا: لجان ائتلاف حق العودة في أوروبا (لندن، كوبنهاغن، السويد، النرويج، فرنسا، بولندا، هولندا، ألمانيا)

من امريكا: تحالف حق العودة – ائتلاف حق العودة الفلسطيني، تحالف حق العودة – كندا

قالوا..

«الولايات المتحدة الأمريكية فقدت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد نالت إسرائيل وعودا من الأمريكيين، ولكنها لن تحصل على سلام من الفلسطينيين بنهب أراضيهم ومياههم، وبإنكار حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وبالاستيطان على أرضهم.»

أحمد قريع (أبو علاء)،
رئيس الوزراء الفلسطيني، «القدس» ١٦ نيسان ٢٠٠٤

«إن الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا من إنكار وجوده، وإنكار حقوقه الوطنية والإنسانية، وبالرغم من اختياره لطريق السلام، فانه ومهما بلغت التضحيات لن يتنازل عن حقه المشروع في مقاومة الاحتلال ودحره، وعن حقوقه الوطنية المشروعة المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ١٣٩٧ و ٣٣٨ و ٢٤٢ و ١٩٤ وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.»

المجلس التشريعي الفلسطيني
بيان في ذكرى النكبة، «الأيام» ١٣ أيار ٢٠٠٤.

«إنني أؤكد على ضرورة إعطاء دور أكبر للفلسطينيين في التفاوض على تقرير مصيرهم، وأرفض تجاوز القرارات الدولية وأدعو إلى احترام حدود ٦٧ وحق العودة للاجئين الفلسطينيين.»

محمد حسني مبارك،
الرئيس المصري، «الأيام» ١٧ نيسان ٢٠٠٤

«لن تلوح فرصة للسلام في الشرق الأوسط ما لم يسمح للاجئين الفلسطينيين بحق العودة إلى ديارهم في إسرائيل.»

رفيق الحريري،
رئيس الحكومة اللبنانية، «الأيام» ٢١ نيسان ٢٠٠٤

«تعيد الحكومة الأردنية تأكيدها على التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين والوصول إلى حل يتفق عليه لقضية اللاجئين وفقا لقرار ١٩٤ وحسب ما جاء في المبادرة العربية.»

مروان المعشر،
وزير الخارجية الأردنية، «القدس» ١٦ نيسان ٢٠٠٤

«إن الحلول الأمريكية المطروحة الآن حول مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من فلسطين العام ١٩٤٨ وتتعارض وقرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤، لا يمكنها أن تقيم سلاما عادلا ودائما في المنطقة وإنما سلام مزيف.»

الطيب عبد الرحيم
أمين عام الرئاسة الفلسطينية، «الأيام» ١٠ أيار ٢٠٠٤.

«إن ترسيخ السلام في المنطقة يأتي عبر إقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في حقه في العودة وتقرير المصير بإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران ٦٧ وعاصمتها القدس طبقا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٩٤ وليس عن طريق تجاهل الحقوق وهضمها ووضع حلول أخرى تخرج عما أقرته الشرعية الدولية. إن أية حلول تقفز عما أقرته الشرعية الدولية وتتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة سيكون مصيرها الفشل.»

د. زكريا الآغا
عضو اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، «القدس» ٢٩ حزيران ٢٠٠٤.

«إن قضية اللاجئين وحق اللاجئين في العودة لا يمكن لنا رسميا، أو للقيادة الفلسطينية، أن تتنازل عنه لأنه أيضا حق فردي للاجئين تسنده الشرعية الدولية.»

أسمى خضر،
المتحدثة باسم الحكومة الأردنية، «القدس» ٢٢ حزيران ٢٠٠٤.

«الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة للقيام بدورها كوسيط في عملية السلام، بعد الدعم الأخير الذي قدمه الرئيس بوش إلى شارون بشأن الخطة الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.»

ناصر القدوة،
ممثل فلسطين في الأمم المتحدة. «القدس» ١٦ نيسان ٢٠٠٤.

الذكرى الـ٥٦ للنكبة / ١٥ أيار ٢٠٠٤

ضد الظلم التاريخي الذي أصاب شعبنا دون وجه حق. ونقول لأهلنا من قلب هذا الأتون المشتعل في فلسطين ومن أجل فلسطين وشعب فلسطين ولاجئيه الفلسطينيين الذين ليس لهم وطن سواه، نقول لأهلنا أن فلسطين تنهض لأن فلسطين وأهلها هم الحتمية التاريخية والدينية لهذه الأمة المباركة والتي تبدعها السواعد الفلسطينية كل يوم على أرض فلسطين، فلا مكان للاحتلال في أرضنا ولا للاستيطان الإسرائيلي وجدارهم العنصري في ربوعنا وأرضنا إن هذا زائل لا محالة بقوة صمودكم وإيمانكم وإن حق العودة للاجئين إلى وطنهم فلسطين حق مقدس تحميه وتؤكده الشرعية الدولية وتكافح عنه سواعد أبطال فلسطين الصامدين في وجه الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي ليس فقط ضد هذا السرطان الإسرائيلي ونكافح ضد هذا العدوان بسواعد الفلسطينيين وضد جدار الضم والتوسع العنصري، ودفاعاً عن مقدساتنا المسيحية والإسلامية. والذين هم في هذا الرباط المقدس إلى يوم الدين.

أيها اللاجئون في مخيمات الصمود.

ليس من حق أحد في هذا العالم أن يتنازل عن حق لاجئينا الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ولن تستطيع حكومة إسرائيل أن تعفي نفسها من المسؤولة الأخلاقية والسياسية والدولية وقراراتها عن هذه المأساة التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين.

إن قضية اللاجئين هي قضية الشعب والأرض وقضية الوطن وقضية المصير القومي كله فلا تفريط ولا تنازل ولا مساومة ولا توطين بل حق مقدس لكل لاجئ فلسطيني في العودة إلى وطنه فلسطين تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار الخاص بعودة اللاجئين رقم ١٩٤ وإننا نؤكد هنا التزاما القوي لإقامة السلام العادل والدائم والشامل (سلام الشجعان) على هذه الأرض المقدسة وفي المنطقة كلها.

وطبقاً لقرارات الشرعية الدولية ومن أجل مصلحة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي نعم الفلسطيني والإسرائيلي وفي جيرة طيبة واحترام متبادل ومن أجل مستقبل زاهر لأطفالنا وأطفالهم، وأقول للشعب الإسرائيلي وقوى السلام فيه بأن يدنا ممدودة إليهم لصناعة سلام الشجعان في هذه الأرض.

أيها الصامدون في مخيمات الشتات واللجوء.

من قلب هذا الأتون المشتعل في فلسطين في مواجه هذا الظلم والعدوان والاحتلال والاستيطان والغطرسة الإسرائيلية أحييكم يا أحبائي يا أبناء فلسطين في الوطن وفي الشتات والمنفى واللجوء القسري وأقول لكم فلسطين وطنكم طال الزمن أم قصر، فالصمود الصمود الأسطوري والمثابرة المثابرة الجادة والوحدة الوحدة الأصيلة والصبر الصبر القوي الأمين فنحن أصحاب الأرض والتاريخ والوطن والحق وما ضاع حق وراءه مطالب، إنها حياتنا وتاريخنا ومستقبلنا الذي نبنيه بسواعد رجالنا وسواعد نسائنا، فالعهد هو العهد والقسم هو القسم وإنا لصادقون.

أيها الصامدون في الوطن وفي مخيمات وفي الشتات

إن حرب الإبادة الشاملة والتدمير والقتل والتهجير القسري الواسع والمتواصل التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي من رفح غراد إلى جنين غراد وما بينهما وخاصة في حي الزيتون والأحياء الأخرى في غزة وبيت حانون وخان يونس ودير البلح ونابلس والخليل وطولكرم وقلقيلية وأريحا وبيت لحم التي أعادوا أخيراً احتلالها وجعلها منطقة عسكرية مغلقة- كل هذا لا يثني شعبنا عن مواصلة صموده الذي لا يلين وعن عطائه المنقطع النظير في وجه هذه الغطرسة العسكرية الإسرائيلية في هذا الزمن ? زمن التحدي، وسيبقى شعبنا مرابطاً متلاحماً معتزاً كل الاعتزاز بهذه الوحدة الوطنية الرائعة التي تتجسد أمام هذه الهجمة العدوانية الإسرائيلية ولا بد لنا هنا أن نستذكر الأكرمين منا جميعاً شهداء الحرية وشهداءنا الأبرار، ونحيي أبطالنا الجرحى متمنين لهم الشفاء العاجل جميعاً نعم الشفاء العاجل وشعبنا سيبقى أمام هذا التحدي مترابطاً ومتلاحماً ومعتزاً كل الاعتزاز بهذه الوحدة الوطنية الرائعة التي تتجسد أمام هذه الهجمة العدوانية الإسرائيلية، للعودة إلى مواقعهم، ونزجي بكل التحية والتقدير إلى اخوتنا الأسرى والأسيرات الأبطال في السجون والمعتقلات ونقول لهم أن الفجر آت آت آت.

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ . .)

صدق الله العظيم

وحتى إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بعونه تعالى.

شاء من شاء وأبى من أبى
وما النصر إلا صبر ساعة
ويا جبل ما يهزك ريح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ومعاً وسوياً وجنباً إلى جنب حتى القدس الشريف

رسالة مفتوحة من منظمة العفو الدولية إلى الرئيس الأميركي جورج بوش

[مقتطفات مختارة]*
٢٩ نيسان ٢٠٠٤
[...]

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق، بوجه خاص، بشأن تأييدكم للمواقف التالية:

× قرار إسرائيل بالإبقاء على المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية؛

* رفض إسرائيل لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهم أولئك الذين طُردوا أو فروا من ديارهم خلال الحرب التي أعقبت إقامة دولة إسرائيل، فضلاً عن أبنائهم وأحفادهم؛

* قيام إسرائيل ببناء الجدار داخل الضفة الغربية؛

*سياسة إسرائيل المتمثلة في إعدام المطلوبين الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، بينما كان يمكن القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة.

[...]

٢. حق العودة للاجئين الفلسطينيين

ذكرتم في رسالتكم أن «... ثمة حاجة للتوصل إلى إطار توافقي عادل ومنصف وواقعي لإيجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل». وقد كانت السياسة الأمريكية المعلنة حتى الآن تؤكد أنه ينبغي معالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق مفاوضات الوضع النهائي. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فإن هذه هي المرة الأولى التي ترفض فيها الولايات المتحدة صراحةً حق العودة للاجئين الفلسطينيين باعتبار ذلك أمراً بدهياً.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى الإقرار على المستوى العالمي باحترام حق الذين أُبعدوا قسراً في العودة إلى أوطانهم. فالنفي القسري يُعد انتهاكاً للقانون الدولي، حيث أن حق الشخص في العودة إلى وطنه يستند إلى القانون الدولي، وهو يمثل الوسيلة الأمثل لمعالجة وضع الذين يعيشون في المنفى. ويُعتبر حق العودة من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي كفلها «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، حيث نص على أن «لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». (المادة ١٣)

أما «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، والذي يضفي قوة قانونية على كثير من الحقوق الواردة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، فقد كفل حق العودة في المادة ١٢ (٤)، حيث نص على أنه «لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده».

وقد قدمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والتي تراقب تطبيق «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، تفسيراً جازماً لمعنى كلمة «بلده»، وهو تفسير يوضح من يجوز لهم ممارسة حق العودة. وأكدت اللجنة أن حق العودة ينطبق حتى في حالة الأراضي المتنازع عليها، أو الأراضي التي تغيرت السيادة عليها. وفي تعليقها العام رقم ٢٧ (عام ١٩٩٩، الفقرة ٢٠)، أكدت اللجنة أن «نطاق كلمة «بلده» أوسع من مفهوم «البلد الذي يحمل جنسيته». فهو لا يقتصر على الجنسية بالمعنى الرسمي، أي الجنسية المكتسبة بالولادة أو بالمنح، ولكنه يشمل، على أقل تقدير، كل فرد تربطه روابط أو حقوق خاصة ببلد من البلدان بحيث لا يمكن اعتباره مجرد أجنبي. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لمواطني بلد ما ممن يُجردون من جنسيتهم بالمخالفة للقانون الدولي، وبالنسبة للأفراد الذين أُدمج البلد الذي يحملون جنسيته في كيان قومي آخر، أو انتقل إليه، ويُحرمون من جنسية هذا الكيان».

وترى منظمة العفو الدولية أن حق العودة لا ينطبق فقط على من أُبعدوا مباشرةً وعلى أفراد عائلاتهم المباشرين، ولكنه ينطبق بالمثل على المنحدرين من نسلهم، ممن يحتفظون بما أسمته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان «بصلات وثيقة ودائمة» مع المنطقة. وتؤيد المنظمة حق المنفيين في العودة إلى ديارهم أو إلى منطقة مجاورة لديارهم، إذا كان ذلك ممكناً. ويحق للمنفيين الذين يختارون عدم العودة أن يحصلوا على تعويضات عما فقدوه من ممتلكاتهم، كما ينبغي أن يحصل العائدون على تعويضات عن الممتلكات المفقودة. كما يجب أن تُؤخذ في الحسبان حقوق أي طرف ثالث برئ ممن يعيش في ديار أولئك المنفيين أو على أرضهم.

وتسلِّم منظمة العفو الدولية بأن حل النزاعات التي طال أمدها، والتي تنطوي على تشريد سكان من ديارهم، قد يتطلب التوصل إلى حلول دائمة بدلاً من ممارسة حق العودة، مثل الاندماج في البلد المضيف أو إعادة التوطين في بلد ثالث. إلا إن القرار بممارسة حق العودة أو اللجوء إلى حلول بديلة يجب أن يكون قراراً حراً ومبنياً على معرفة يتخذه الأفراد المعنيون. فحق العودة هو حق شخصي من حقوق الإنسان، ومن ثم لا يجوز لأي من الأطراف المشاركة في المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية التنازل عن هذا الحق.

وتنطبق نفس المبادئ على المواطنين الإسرائيليين أو اليهود من مواطني الدول الأخرى، والذين كانوا من قبل من مواطني الدول العربية أو غيرها، وفروا أو أُبعدوا من هذه البلدان. فإذا رغب هؤلاء في العودة، فيجب السماح لهم بذلك، ويكون من حقهم الحصول على تعويضات عن أية ممتلكات فقدوها.

[...]

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق مما ذكرتموه في رسالتكم إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون من أن «إسرائيل تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد المنظمات الإرهابية»، فضلاً عن إحجامكم وغيركم من المسؤولين في الإدارة الأمريكية عن إدانة العمليات المتكررة من الإعدام خارج نطاق القضاء التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وهو الأمر الذي قد تفسره السلطات الإسرائيلية بأنه بمثابة تشجيع لها على المضي قدماً في ارتكاب مثل هذه الأعمال.

إن منظمة العفو الدولية تهيب بكم أن تعيدوا النظر في مواقفكم هذه بالنظر إلى بواعث القلق التي تعرضها هذه الرسالة، وأن توجهوا رسالةً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وإلى الحكومة الإسرائيلية، مفادها أنه إذا كان لإسرائيل الحق في اتخاذ إجراءات لحماية أمن مواطنيها وحدودها من الهجمات الفلسطينية، فإنه من الواجب أن تكون هذه الإجراءات ضرورية ومتناسبة ومتماشية مع القانون الدولي.

[...]

× **النص الكامل للرسالة باللغة العربية مؤرشف على صفحة الانترنت،** http://www.amnesty-arabic.org/text/news-services/ns-mde/2004/israel_ot_mde_15_048_2004.htm **ويمكنك الاطلاع على النص الكامل باللغة الانكليزية على صفحة الانترنت،** http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE150482004?open&of=ENG-ISR .

قالوا..

«إن الشعب الفلسطيني بكل قواه الحية سيواصل نضاله العادل ولن يرضخ لسياسة الإملاءات الأمريكية- الإسرائيلية حتى ينال حريته واستقلاله وحقوقه الوطنية المشروعة المستندة الى قرارات الشرعية الدولية، وفي المقدمة منها حقه المقدس في العودة إلى دياره الأصلية. إن تمادي وإمعان المواقف الأمريكية والإسرائيلية الخطيرة حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ناجم أساسا عن حالة الانفلات السياسي في الساحة الفلسطينية، وأدعو إلى ضبط هذا الوضع وتعزيز دور المؤسسة السياسية. وأطالب بوضع خطة وطنية شاملة وتعزيز الوحدة الوطنية الحقيقية لمواجهة كل المخططات الهادفة الى إسقاط حق العودة.»

جمال الشاتي،
رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني،
«القدس» ١٩ نيسان ٢٠٠٤.

«إن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يستطيع التفاوض باسم الشعب الفلسطيني او تغيير قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٩٤ والاتفاقات وخارطة الطريق. إن أقصر الطرق للسلام هي إنهاء الإحتلال الإسرائيلي والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي أحتلت عام ١٩٦٧ وحل قضية اللاجئين استنادا إلى ١٩٤.»

صائب عريقات،
وزير شؤون المفاوضات، «الحياة الجديدة» ١٥ نيسان ٢٠٠٤.

«إن طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش وموقفه في طرح رؤيته حول اللاجئين وقرارات الشرعية الدولية مخالف ومناهض ومناقض لمواقف الإدارات الأمريكية السابقة. إن كل المحاولات من مدريد وحتى خارطة الطريق لم تكن تستهدف سوى الوصول إلى خطة شارون وفي سبيل حماية إسرائيل على حساب كافة الشعوب في المنطقة، وبذلك ينسف أية بقية لأية مصداقية أمريكية في العالم، وهذا يعتبر تدميرا لكل ما يسمى بالعمل من أجل السلام».

منظمة التضامن الأفرو-آسيوية،
«الأيام» ٢١ نيسان ٢٠٠٤.

«تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش هي نكبة جديدة ومأساة حقيقة تحل بالشعب الفلسطيني، وأنها الأخطر في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن انحياز الموقف الأمريكي لصالح إسرائيل يفقدها وبشكل مطلق واستراتيجي أي دور محايد في حل الصراع بل على العكس وضعت الإدارة الأمريكية نفسها طرفا معاديا للشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية.»

النائب تيسير نصر الله،
عضو المجلس الوطني الفلسطيني، «القدس» ١٧ نيسان ٢٠٠٤.

«إن حق العودة مكفول بالمادة ١٣ من ميثاق حقوق الإنسان والقرار الأممي ١٩٤ الذي أكده المجتمع الدولي أكثر من ٣٥ مرة حتى العام ٢٠٠٠، بشكل يجعل العودة إلى الأرض ملكية خاصة بموجب القانون الدولي واجب النفاذ. إنني أدعو إلى تعزيز وتعميق المطالب الجماهيرية بحقوق اللاجئين واستقلاليتها نحو وحدة الهدف والاتجاه من خلال المؤتمرات الشعبية الوطنية التي يجب أن تضم تيارات سياسية واجتماعية وتطوير النضال من أجل حماية الهوية الوطنية والحقوق المباشرة للاجئين في أماكن تواجدهم.»

سمير أبو شمالة،
الباحث في شؤون اللاجئين، جامعة الأزهر في غزة.
«الأيام»، ١٥ حزيران ٢٠٠٤

«إن الموقف الأمريكي القاضي بتشريع سياسة الاستيطان واحتلال الأراضي بالقوة العسكرية والتنكر لحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم مؤشر خطير، ويقضي على أية فرصة لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. التصريحات بوش جاءت لتكشف الموقف الأمريكي المعادي لأهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني، وأكدت تلك التصريحات للعالم أجمع على إنحياز الموقف الأمريكي بشكل كامل إلى جانب العدوان الإسرائيلي.»

لجنة الطوارئ الوطنية والإسلامية (محافظة بيت لحم)،
«القدس» ١٧ نيسان ٢٠٠٤.

قرية البصة: أكثر من ذاكرة


مسجد قرية البصة المهجرة
(تصوير : بديل)

كتب: مراد خطيب

حيفا - في اليوم الرابع، وعلى هامش مؤتمر ملتقى «خبراء بديل»، تم اصطحاب المشاركين في جولة إلى قرية البصة المهجرة الواقعة على الحدود الشمالية مع لبنان حيث رافقهم هناك المحامي واكيم واكيم، سكرتير لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين وهو مهجر من قرية البصة يعيش اليوم في قرية معليا الجليلية التي تبعد بعض الكيلومترات عن قريته الأصلية.

وأعطى واكيم خلال الجولة لمحة تاريخية عن القرية، وقال: كانت تقع على سفوح تل صخري إلى الشمال من وادي البصة، وتواجه الغرب أي نحو شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

واضاف: كانت توجد طريق فرعية تربطها بالطريق العامة الساحلية بين عكا وبيروت. وكانت البصة قرية تعود تاريخيا لناحية تبنين «لواء صفد»، وفي أواخر القرن التاسع عشر، كانت البصة مبنية بالحجارة ويسكنها ١٠٥٠ نسمة تقريبا، وكانت تقع على طرف سهل وتحيط بها بساتين الزيتون والرمان والتين والتفاح وكانت جزءاً من لبنان قبل الحرب العالمية الأولى غير أنها ألحقت بفلسطين بعد الحرب عندما رسمت بريطانيا، وفرنسا الحدود بين هذين البلدين، وتوسعت البصة خلال الانتداب البريطاني لتشمل تلة مجاورة كانت تعرف بالجبيل.

واستطرد قائلا بحلول العام ١٩٤٨ كان عدد منازل البصة يفوق ٧٠٠ منزل، أما سكان القرية فكان عددهم حسب الإحصاء الذي أجراه المؤرخ سلمان أبو ستة يقدر بنحو ٤٠٠٠ نسمة.

وتطرق واكيم إلى معالم القرية المؤسساتية والثقافية والدينية، حيث ذكر أنه تم إنشاء مجلس محلي في القرية سنة ١٩٢٢، بلغ دخله ١٢١ جنيها فلسطينياً سنة ١٩٢٩، و١٤٠٧ جنيهات سنة ١٩٤٤، أما نفقاته فبلغت نحو نصف دخله السنوي في كلتا السنتين، وفي سنة ١٩٤٦ قام المجلس المحلي بإنشاء شبكة من قنوات المياه التي مدت منازل القرية بمياه الشرب، كما ساعد المجلس القرويين في الشؤون الزراعية كاستئجار النواطير للحقول، وإرشاد سكان القرية في شؤون الزراعة، وتوقيت مواسم الحصاد بشتى المزروعات.

ومن الناحية الثقافية فقد ذكر واكيم أن البصة كانت مركزاً للعلوم والأبحاث وكانت فيها مدرسة ابتدائية رسمية للبنين، شيدتها الدولة العثمانية سنة ١٨٨٢، ومدرسة ثانوية خاصة، ومدرسة ابتدائية رسمية للبنات، ومدرسة متطورة جداً سميت الكلية الوطنية، حيث وفد عليها طلبة العلم من شتى أنحاء فلسطين والأردن وسورية ولبنان، وذكر أيضاً أنه كان هناك اقتراح لإنشاء جامعة وطنية في القرية.

ومن الناحية الدينية فقد أشاد المحامي واكيم بالعلاقات المتميزة التي كانت بين المسلمين والمسيحيين في القرية، وذكر انه كان بالقرية ثلاث كنائس، واحدة للبروتستانت وواحدة للروم الكاثوليك، وأخرى للكاثوليك ومسجد واحد دعي مسجد البصة، ومقام مقدس للطائفتين المسلمة والمسيحية.

واسس العمال في البصة، كما اوضح واكيم، فرعاً محلياً لاتحاد العمال الوطني الفلسطيني، وكان هذا الاتحاد يدافع عن مصالح العمال، وقد أسس متاجر تعاونية في القرية، وكان في البصة ما يزيد على عشرين متجراً تلبي حاجات القرية الأخرى أيضا.

بعض السكان كان يعنى بتربية الحيوانات، وكانت عشر العائلات تعيش من قطعان الماعز والضأن، وكانت المزروعات تسقى من قنوات الري ومياه الأمطار، وكان الري محصوراً في العادة بأشجار الفاكهة والخضراوات التي كان معظمها مزروعا على بعد نحو ٢ كم غرب القرية، في أوائل الأربعينيات.

ويقول حول المساحات المزروعة: كان ما مجموعه ٧١٤ دونما من أراضي البصة مخصصا للحمضيات والموز، و١٤٣٧ دونماً للحبوب و ٤٦٩٩ دونما مرويا أو مستخدما للبساتين، بعد ذلك تطرق المحامي واكيم إلى احتلال القرية وتهجير سكانها حيث ذكر أن احتلال البصة كان قد تم في ١٤ أيار ١٩٤٨، خلال عملية عسكرية، حيث نزلت القوات الصهيونية عند هذه القرية الساحلية بالقوارب فكان هذا النزول أول عملية لسلاح البحر، أما بالنسبة للسكان فقد رحل منهم النساء والأطفال قبل الحرب خوفا من القتال غير أن بعضهم ظل في مكانه، ويوم الهجوم تراجع معظم أهل القرية نحو الشمال، ويستذكر سكان القرية أن قوات الاحتلال أمرت جميع من تبقى ومعظمهم من الشيوخ بالتجمع في كنيسة القرية، وهناك أخذ بعض الشبان وأعدموهم رميا بالرصاص خارج الكنيسة، وأمروا الباقين أن يدفنوهم، وذكر المحامي واكيم أن ١٠٠ آخرين تقريبا من سكانها (معظمهم من المسنين والمسيحيين)، نقلوا إلى قرية المزرعة، مع غيرهم من القرويين المهجرين من الجليل.

وبالنسبة الى المستعمرات التي أقيمت على أراضي القرية ، فقد ذكر المحامي واكيم أن الإسرائيليين انشأوا مستعمرة سنة ١٩٤٩ في موقع القرية واسكنوا فيها يهودا من رومانيا ويوغسلافيا، وفي السنة ذاتها، أسس أفراد من لواء «يفتاح»، التابع «للبلماخ»، مستوطنة راس الناقورة على أراضي القرية، وفي العام ١٩٤٩، تم انشاء مستعمرة «ليمان» على اراضي القرية، الى الشرق من موقعها، ومستوطنة شلومي، في العام ١٩٥٠.

وأضاف واكيم: «لم يتبق في الوقت الحالي سوى بنايتي كنيسة الروم الكاثوليك ومزار إسلامي، في حالة مزرية، حيث يتم استخدام هذه البنايات كأماكن للدعارة والمخدرات، ورغم الشكاوى التي تقدم، إلا أن الشرطة الإسرائيلية تتجاهل هذه القضية بشكل متعمد».

وشدد واكيم على أهمية التواصل مع القرى المهجرة، من خلال تنظيم الزيارات، التي تبين بشاعة الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين عشية النكبة.

من جانبه، قال ايتان برونشتاين، مدير جمعية «زوخروت» (تذكّرن)، «يجب أن تعترف القوات الإسرائيلية بالجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني»، وأشارت الى أن كتب التاريخ في المناهج الإسرائيلية لا تذكر الحقائق، وتصور الفلسطينيين، بالمغفلين الذين تركوا أراضيهم بإرادتهم.

أما ايزابيل همفريز، والتي تحضر لرسالة الدكتوراه في بريطانيا، حول المهجرين في الداخل، فقد اكدت أهمية تنظيم هذه الزيارات، للتعرف على الجرائم الإسرائيلية في المناطق التي احتلت العام ١٩٤٨، خاصة أن وسائل الإعلام لا تتطرق إلى هذه المواضيع.

حق العودة
تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
تحرير
محمد جرادات نهاد بقاعي
المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728
تلفاكس: 02-2747346 ، هاتف 02-2777086
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.